

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
المركز الجامعي ميلة  
معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

ميدان العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم التسيير

تخصص: مالية

## مصادر تمويل المؤسسة الاقتصادية

دراسة ميدانية لمؤسسة سميد فرع مطاحن بنبي هارون  
القرارم قوطة – ميلة –

مذكرة محملة لنيل شهادة ليسانس LMD

تحت إشراف الأستاذ:

فؤاد بوجنانة

من إعداد الطلبة:

- قندولي عبد المجيد
- بوحامي حسين
- محروق بلال

السنة الجامعية: 2010 – 2011

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ  
الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ  
أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي  
بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ»

سورة النمل- الآية 19.

## إهداء

أهدي هذا البحث المتواضع إلى...

أمي الغالية شفاها الله

إلى أبي العزيز

إلى كل أفراد عائلتي

إلى كل الزملاء و الأصدقاء

إلى كل الأساتذة الكرام

إلى كل من مد لنا يد العون من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة

إلى كل محبي العلم والمعرفة

عبد المجيد

إهداء

أهدي ثمرة عملي هذا إلى حبيبنا خير

خلق الله تعالى محمد صلى الله عليه و سلم الذي كان السبب بعد الله تعالى  
لبلوغ هذه المرحلة لقوله صلى الله عليه و سلم: "من سلك طريقا يلتمس فيه  
علما سهل الله له طريقا إلى الجنة" جعلنا الله ما وانا جميعا إنّه على كل شيء

قدير.

كما أهدي هذا العمل:

إلى أمي و أبيي العزيزين أطال الله فيهم عمرهما.

إلى جميع الإخوة و الأخوات.

إلى زملائي في هذا العمل.

إلى جميع الأساتذة و على رأسهم الأستاذ المشرف.

حسين

إهداء

أهدي هذا البحث المتواضع...

إلى روح والدي رحمة الله

إلى والدي العزيز

إلى جميع الاخوة والأخوات

إلى زملائي المخلصين في هذا العمل

إلى جميع الأساتذة على رأسهم الأستاذ المشرف

إلى كل محبي العلم والمعرفة

بـ لال

## شكر وتقدير

بعد حمد الله - سبحانه - و تعالی - وشكره، و الصلاة و السلام على نبيه

"محمد" - صلى الله عليه و سلم -

نتقدم بشكرنا الخالص إلى:

الأستاذ " فؤاد بوجنانة " على المجهودات التي بذلها معنا في إنجاز هذا

البحث.

إلى كل من وقف معنا ودعمنا من بعيد أو من قريب على إنجاز هذا

البحث بجهده، ووقته، ودعائه، ودام دعمنا معه أوفياء.

## المخلص:

تعتبر المؤسسة الركييزة الأساسية والفعالة للنهوض باقتصاد أي بلد إلا أن هذه المؤسسات تواجهها عراقيل و خاصة في الدول النامية من بينها نقص الموارد المالية. لذا فموضوع التمويل يهدف أساسا في كيفية حصول المؤسسة الاقتصادية على موارد مالية و بأقل تكلفة؛ و منه تعالج هذه المذكرة إشكالية "مصادر تمويل المؤسسة الاقتصادية" من خلال دراسة تكلفة الأموال المتاحة و اختيار أفضلها من أجل التقليل من الأعباء الناجمة عن سعر الفائدة أو من تلك الأخطار المتعلقة بأجال الاستحقاق.

## الكلمات الدالة:

المؤسسة الاقتصادية، التمويل الداخلي، التمويل الخارجي.

## قائمة المحتويات:

العنوان	الصفحة
الإهداء.....	III.....
التشكر.....	IV.....
الملخص.....	V.....
قائمة المحتويات.....	8 .....
قائمة الجداول.....	8 .....
قائمة الأشكال.....	8 .....
المقدمة عامة.....	أ.....
تمهيد.....	ب.....
أولاً: إشكالية البحث.....	ب.....
ثانياً: فرضيات البحث.....	ب.....
ثالثاً: أهداف الدراسة.....	ب.....
رابعاً: أهمية الدراسة.....	ج.....
خامساً: حدود الدراسة.....	ج.....
سادساً: دوافع اختيار الموضوع.....	ج.....
سابعاً: صعوبات البحث.....	ج.....
ثامناً: المنهج و الأدوات المستخدمة في البحث.....	ج.....
تاسعاً: الدراسات السابقة.....	ج.....
عاشراً: الإطار العام للبحث.....	د.....
<b>الفصل الأول: المؤسسة و تمويلها</b> .....	<b>01.....</b>
تمهيد.....	02.....
المبحث الأول: مدخل عام للمؤسسة الاقتصادية.....	03.....
المطلب الأول: مفهوم المؤسسة و تطورها التاريخي الاقتصادية.....	03.....
المطلب الثاني: خصائص و أنواع المؤسسة الاقتصادية.....	08.....
المطلب الثالث: المؤسسة و بنيتها.....	13.....
المبحث الثاني: أهداف و وظائف المؤسسة الاقتصادية.....	15.....
المطلب الأول: أهداف المؤسسة الاقتصادية.....	15.....
المطلب الثاني: العوائق التي تواجهها المؤسسة الاقتصادية.....	19.....
المطلب الثالث: وظائف المؤسسة الاقتصادية.....	19.....
المبحث الثالث: ماهية التمويل.....	23.....

23.....	المطلب الأول: مفهوم، أهمية ووظائف التمويل
25.....	المطلب الثاني: سياسات التمويل وأنواع التمويل
28.....	المطلب الثالث: المخاطر و العوامل المؤثرة على اختيار مصادر التمويل
30.....	خلاصة الفصل
31.....	<b>الفصل الثاني : مصادر تمويل المؤسسة الاقتصادية</b>
32.....	تمهيد:
33.....	المبحث الأول : التمويل الداخلي
33.....	المطلب الأول: مفهوم التمويل الداخلي و خصائصه
34.....	المطلب الثاني: أنواع التمويل الداخلي و أهم مكوناته
41.....	المطلب الثالث: تقييم التمويل الداخلي
42.....	المبحث الثاني : التمويل الخارجي
42.....	المطلب الأول: التمويل عن طريق البنوك
45.....	المطلب الثاني: التمويل عن طريق الأسواق المالية
48.....	المطلب الثالث: الائتمان التجاري
51.....	المبحث الثالث: التمويل بالاستئجار
51.....	المطلب الأول: مفهومه الائتمان الإيجاري وخصائصه
52.....	المطلب الثاني أنواع الائتمان الإيجاري
54.....	المطلب الثالث: طريقة التسدسد
55.....	خلاصة الفصل :
56.....	<b>الفصل الثالث: تقييم واقع مصادر التمويل في مؤسسة سميد فرع مطاحن بني هارون</b>
57.....	تمهيد:
58.....	المبحث الأول: نظرة عامة على المؤسسة محل الدراسة
58.....	المطلب الأول: تعريف المؤسسة محل الدراسة:
59.....	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة
62.....	المبحث الثاني: تقييم أداء الوظيفة المالية بالمؤسسة محل الدراسة
62.....	المطلب الأول: دراسة و تحليل الهيكل المالي:
65.....	المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي
67.....	المطلب الثالث: تحليل الوضعية للمؤسسة باستخدام النسب المالية
74.....	المبحث الثالث: مصادر التمويل في المؤسسة محل الدراسة
76.....	المطلب الأول: مصادر التمويل الداخلية للمؤسسة
76.....	المطلب الثاني: مصادر التمويل الخارجية

78.....	خلاصة الفصل
79.....	الخاتمة العامة
82.....	المراجع
86.....	الملاحق

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
62	الميزانية المالية جانب الأصول	01
63	الميزانية جانب الصوم.	02
64	الميزانية المالية المختصرة	03
64	تحليل الهيكل المالي للمؤسسة.	04
65	رأس مال العامل	05
66	احتياجات رأس المال العامل	06
67	الخزينة	07
68	نسبة السيولة العامة	08
68	نسبة السيولة المخفضة	09
69	نسبة السيولة الفورية	10
70	نسبة التمويل الدائم	11
71	نسبة الاستقلالية المالية	12
71	نسبة المديونية القصيرة الأجل	13
72	نسبة قابلية التسديد	14
72	نسبة المردودية الاقتصادية	15
73	نسبة المردودية المالية	16
74	مصادر التمويل الداخلية للمؤسسة	17
75	حساب الفائض النقدي	18
76	مصادر التمويل قصير الأجل	19

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
59	الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة.	01
61	الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة و المالية	02
77	التمويل الداخلي والخارجي للمؤسسة	03

قائمة الملاحق:

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
87	الميزانية المحاسبية جانب الأصول	01
88	الميزانية المالية جانب الخصوم	02
89	جدول حسابات النتائج	03

# المقدمة العامة

### تمهيد:

أصبح في وقتنا الحالي موضوع التمويل من المواضيع الهامة التي تتصدر مكانا مهما في مختلف الدول النامية أو المتقدمة على حد سواء خاصة وأن العالم في العشرينين الأخيرتين عرف تحولات و تغيرات مست مختلف الاقتصاديات نتيجة زوال الثنائية القطبية وتخلي أغلب الدول الاشتراكية على هذا النظام بما في ذلك الدول التي كانت السبابة لتطبيقه وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي واتجاهها نحو الاقتصاد الحر.

وتماشيا مع هذه التغيرات سعت مختلف الدول جاهدة للنظر في سياستها الاقتصادية المتبعة والاتجاه نحو تطبيق نظام رأس مالي حر بدءا من هيكله المؤسسات العمومية ومسح ديونها نتيجة الديون المتراكمة عليها خلفتها مرحلة النظام الاشتراكي التي تولدت عنها فاتورة باهظة تحملتها هذه الدول. ويعد التمويل من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات خلال مزاوله النشاط و تنفيذ المشاريع فكلمنا كانت المؤسسة تحتوي على مصادر تمويل وفيرة ومتنوعة كلما أمكنها ذلك تمويل نشاطها بشكل فعال، توسيع هذه الأنشطة، وبالتالي تحقيق مختلف أهدافها.

### أولا: إشكالية البحث:

على ضوء ماسبق عرضه في هذا المدخل تتجلى معالم إشكالية البحث والتي يمكن بلورتها في التساؤل الجوهري التالي :

— ما هي أهم المصادر التي تلجأ إليها المؤسسة الاقتصادية لتمويل أنشطتها المختلفة ؟

لمعالجة و تحليل هذه الإشكالية نقوم بطرح و الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي أهم المفاهيم المتعلقة بالتمويل، وفيما تتمثل أهميته ؟
2. ما هي أهم المصادر التي تلجأ إليها المؤسسة الاقتصادية، لتمويل احتياجاتها؟
3. ما هي أهم مصادر التمويل المعتمدة من طرف المؤسسة محل الدراسة؟

### ثانيا: فرضيات البحث

1. يقصد بالتمويل الحصول على الموارد المالية من مختلف المصادر سواء كانت دائمة أو مؤقتة بهدف تمويل نشاط المؤسسة الاقتصادية، أما أهميته فتكمن في ضمان بقاء المؤسسة واستمرارها.
2. تعتمد المؤسسة الاقتصادية في تمويل احتياجاتها على مصادر داخلية تتمثل في الأرباح المحتجزة، الاهتلاكات، المؤونات و الاحتياطات، وأخرى خارجية تتمثل في البنوك ، الاسواق المالية.
3. تعتمد المؤسسة محل الدراسة على التمويل الداخلي بالدرجة الأولى و المتمثل في رأس المال الخاص.

ثالثا: أهداف الدراسة :

نطمح من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق بعض الأهداف سواء كانت متعلقة بالجانب النظري أو الجانب التطبيقي موضحة فيما يلي:

1. يهدف البحث التعريف بوظيفة التمويل في المؤسسة الاقتصادية و إبراز أهميته.
2. يهدف البحث إلى إبراز أهم مصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية.
1. يهدف البحث إلى تقييم واقع التمويل في المؤسسة محل الدراسة.
2. اقتراح حلول وتوصيات للمؤسسة محل الدراسة تساعد في توفير الأموال اللازمة و بأقل تكلفة.

رابعا: أهمية الدراسة :

1. تبيان مدى أهمية وظيفة التمويل كعنصر أساسي في المؤسسة.
2. أهمية الموضوع في ظل التحولات الاقتصادية التي تتطلب من المؤسسة الاقتصادية ضرورة الاهتمام بمصادر و طرق التمويل لنجاحها و استمرارها في السوق.
3. الحاجة الماسة لتوظيف مختلف أنواع التمويل للحصول على عوائد تتضمن بقاء المؤسسات.

خامسا: حدود الدراسة:

1. التركيز على معالم التمويل من خلال التطرق إلى أهمية التمويل في المؤسسة، بالإضافة إلى خصائصه.
2. سنركز في دراستنا على مصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية و هي مصادر داخلية ومصادر خارجية.
3. تقوم هذه الدراسة على أسلوب دراسة الحالة حيث اخترنا مؤسسة اقتصادية إنتاجية واحدة من السوق الجزائرية كنموذج لإسقاط الدراسة النظرية عليها.

سادسا: دوافع اختيار الموضوع:

من أهم الدوافع التي أدت بنا إلى التطرق إلى الموضوع المتمثل في مصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية هي :

1. تناسب الموضوع مع تخصصنا الجامعي المتمثل في المالية.
2. الرغبة الشخصية في معرفة مدى الأهمية التي يكتسبها التخصص في الحياة الاقتصادية و العملية.
3. المساهمة ولو بقسط متواضع في إثراء المكتبة الجامعية لتعميم الفائدة.

سابعاً: صعوبات البحث:

لا يخلو أي بحث علمي من صعوبات و عوائق و خلال إعدادنا للبحث صادفتنا جملة من الصعوبات كان على رأسها:

1. عدم توفر القدر الكافي من المراجع .
2. اختلاف تصنيف مصادر التمويل من مرجع إلى آخر .

ثامناً: المنهج و الأدوات المستخدمة في البحث:

من أجل معالجة حيثيات الموضوع تخلل بحثنا استخدام المنهجين المستخدمين في الدراسات الاقتصادية عموماً.

**المنهج الوصفي** في بعض أجزاء البحث بتكوين القاعدة النظرية المستقاة من مختلف المراجع و يعتبر الأسلوب الوصفي مناسباً لتقرير الحقائق و التعريف بمختلف المفاهيم ذات الصلة بالموضوع.

**المنهج التحليلي** من خلال الأسلوب التحليلي لواقع تمويل المؤسسة محل الدراسة في إطار دراسة الحالة.

أما فيما يخص أدوات البحث و الدراسة فقد اعتمدنا في الجزء النظري من هذا البحث على المسح المكتبي لمجموعة من المراجع باللغة العربية تنوعت ما بين الكتب و المذكرات إضافة إلى مواقع الانترنت، أما فيما يخص أدوات الدراسة الميدانية فقد اعتمدنا على المقابلة، و الوثائق الداخلية للمؤسسة.

تاسعاً: الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات التي تناولت موضوع مصادر تمويل المؤسسة الاقتصادية على الساحة الوطنية و من أهم هذه الدراسات:

1. مصادر تمويل المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ليسانس في علوم التسيير، من إعداد فتحي خذرية و موسى حمادي، المركز الجامعي يحي فارس المدينة، 2006 – 2007، تناولت هذه الدراسة من الجانب النظري مصادر التمويل و هيكله في المؤسسة الاقتصادية دون إسقاط هذه الدراسة على الجانب التطبيقي.
2. قرار التمويل قصير الأجل، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، من إعداد الطالب علي عيشاوي جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005 – 2006، تناولت هذه الدراسة خصائص مصادر التمويل قصير الأجل و العوامل المحددة له كما تطرقت إلى أسباب و مزايا استخدام التمويل قصير الأجل.
3. مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية و تقييمها في المؤسسة الإنتاجية، مذكرة ليسانس في علوم التسيير، من إعداد بوسلف مولود، بوزنون سمية جامعة جيجل، 2007 – 2008، تتكون هذه الدراسة من فصلين نظريين تعالج المفاهيم المتعلقة بمصادر تمويل المشاريع الاستثمارية، وكيف يمكن للمؤسسة الاقتصادية أن تقيمها من أجل اختيار التمويل المناسب، و فصل تطبيقي يتناول حالة مؤسسة دباغة الجلود بجيجل تم فيه تقييم واقع مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة.

خطة و هيكل البحث:

لمعالجة إشكالية البحث المطروحة، ارتأينا أن يشمل مخطط بحثنا جانبين أحدهما نظري ممثل بفصلين و الآخر تطبيقي ممثل بفصل واحد، في ضوء الفروض الأساسية والهدف من البحث:

تناولنا في الفصل الأول مفاهيم عامة على المؤسسة الاقتصادية وكذا الجانب النظري المتعلق بالتمويل من خلال ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم المؤسسة الاقتصادية وتطورها التاريخي مع ذكر أهم أنواعها، وتناول المبحث الثاني أهداف ووظائف المؤسسة، بينما تضمن المبحث الأخير من هذا الفصل ماهية التمويل من خلال توضيح مفهومه، أهميته، ووظائفه، أنواعه.

أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه بالتفصيل إلى مصادر التمويل من خلال ثلاثة مباحث عالجا في المبحث الأول التمويل الداخلي من خلال توضيح مفهومه، خصائصه، أنواعه، وأهم مكوناته، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه التمويل الخارجي من خلال تبيان مفهومه وأهم مصادره، وانتهى الفصل الثاني بالمبحث الثالث الذي تطرقنا فيه إلى التمويل بالاستئجار من خلال توضيح مفهومه، خصائصه، أنواعه.

في حين تطرقنا في الفصل الثالث للجانب التطبيقي لهذا البحث من خلال تقييم واقع مصادر التمويل في مؤسسة سميذ فرع مطاحن بني هارون حيث تمت معالجة إشكالية هذا الفصل ضمن ثلاثة مباحث تطرقنا في الأول إلى نظرة عامة على المؤسسة محل الدراسة في حين تناولنا في المبحث الثاني تقييم أداء الوظيفة المالية بالمؤسسة محل الدراسة، وانتهى الفصل الثالث بالمبحث الثالث الذي تطرقنا فيه إلى مصادر التمويل في المؤسسة محل الدراسة.

لنصل في النهاية إلى خاتمة البحث التي تضمنت أهم نتائج الفصول النظرية وأهم النتائج التطبيقية للتأكد من الفرضيات متبوعة بجملة من التوصيات و الاقتراحات.

**الفصل الأول:  
المؤسسة و تمويلها**

## تمهيد:

إن التطورات التي يشهدها العالم في شتى الميادين و خاصة الإقتصادية منها منحت للمؤسسة الإقتصادية مكانة عالية لم تعدها من قبل، لما لها من دور هام في اقتصاد السوق، فهي دليل قوة أو ضعف اقتصاد أي دولة، و بالرغم من تضارب آراء الباحثين حول إعطائهم مفهوم واحد لها إلا أنه لا يختلف اثنان على أهميتها في الحياة الإقتصادية.

ولضمان السير الحسن لهذه المؤسسة كان لا بد من اتخاذ جملة من القرارات والتصرفات التي من شأنها تحقيق أهدافها، و تجعل من مستوى الموارد متوافقا مع الاحتياجات أي إدارة المؤسسة.

و على هذا الأساس سنحاول في هذا الفصل تبيان أهمية المؤسسة و كذا الجوانب النظرية المتعلقة بالتمويل من خلال المباحث التالية:

— المبحث الأول: مدخل عام للمؤسسة الاقتصادية.

— المبحث الثاني: أهداف و وظائف المؤسسة الاقتصادية.

— المبحث الثالث: ماهية التمويل.

**المبحث الأول: مدخل عام للمؤسسة الاقتصادية:**

لقد شغلت المؤسسة الاقتصادية حيزا معتبرا في كتابات وأعمال الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم الاديولوجية، وهذا باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع.

أما المؤسسة في القرن الواحد والعشرين فهي تعمل في ظل اقتصاد عالمي البقاء فيه للأقوى، وعالم تسيطر عليه التقنية العالية والتكنولوجية المتطورة واتساع دائرة المنافسة وعدم اليقين الاقتصادي حيث أصبحت المؤسسة أكثر حذرا حيث تعتمد المرونة لتواجه الظروف المستقبلية، وكون السوق أصبحت أكثر تنافسية تحاول فيه المؤسسات الاقتصادية تلبية الطلب المتزايد، مع الحفاظ على جودة المنتج والتكلفة المنخفضة مع وقت اقل ما يمكن.

لهذا سنتطرق عي هذ المبحث إلى مفهوم المؤسسة الاقتصادية، تطورها التاريخي، بالإضافة إلى خصائصها وأنواعها.

**المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية وتطورها التاريخي:****أولا: التطور التاريخي:**

إن المؤسسات الاقتصادية التي نراها في الواقع اليوم لم تظهر بأشكالها الحالية من أول مرة، بل كان ذلك لعدة تغيرات وتطورات متواصلة ومتوازنة مع التطورات التي شهدتها النظم الاقتصادية والاجتماعية والحضارات البشرية منذ أن تمكن الإنسان من الاستقرار وبدأ في تحضير ما يحتاجه باستعمال طاقاته الجسمية والفكرية ونظرا لأن المؤسسة الاقتصادية أو الوحدة الإنتاجية تمثل النواة الأساسية للنشاط الاقتصادي للمجتمعات فإنه لا يمكن أن تدرس بشكل منفصل عن المجتمع الذي توجد فيه زمنيا ومكانيا.<sup>1</sup>

و يجدر بدارس المؤسسة الاقتصادية بمختلف أنواعها وخاصة الإنتاجية أو الصناعية أن يطلع على تطوراتها لما لها من دور قيادي في حركة النشاط الاقتصادي ونمو المجتمعات ويمكن أن نتابع تطورات المؤسسة الاقتصادية التي تضرب جذورها في أصول المجتمع الرأسمالي وما قبله، إبتداءا من الإنتاج في الوسط الأسري البدائي ومرورا على الإنتاج المنزلي والحرفي ثم المانيفاكتوري وتعتبر الوحدات الحرفية من بين المنعرجات العامة في تاريخ المؤسسة إلا أن هذه الوحدات قد سبقتها أنواع أخرى من أشكال الإنتاج.<sup>2</sup>

ومن خلال هذا التطور التاريخي لا يمكن التطرق إلى موضوع المؤسسة إلا مرورا على مدخل يشمل بعض العناصر المتعلقة بالمؤسسة ومكوناتها وفي تعريف وحيد للمؤسسة الاقتصادية يكون صعبا للغاية وهذا يعود في نظرنا إلى الأسباب الأساسية التالية:

<sup>1</sup>ناصر دادى عدون، إقتصاد المؤسسة، ط 2، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص ص21، 22.  
<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 1.

- التطور المستمر الذي شهدته المؤسسة الاقتصادية في طرق تنظيمها وفي أشكالها القانونية منذ ظهورها وخاصة في هذا القرن.

- تشعب واتساع نشاط المؤسسة الاقتصادية، سواء الخدمية منها أو الإنتاجية وقد ظهرت مؤسسات تقوم بعدة أنواع من النشاطات في نفس الوقت وفي أماكن مختلفة مثل المؤسسات المتعددة الجنسيات والاحتكارات.

- اختلاف الاتجاهات الاقتصادية أو الأيديولوجيات حيث أدى اختلاف نظرة الاقتصاديين في النظام الاشتراكي إلى المؤسسة عن نظرة الرأسماليين

### ثانياً: مفهوم المؤسسة الاقتصادية:

هناك العديد من التعريفات للمؤسسات الاقتصادية تختلف باختلاف المداخل والاتجاهات الاقتصادية من بين هذه التعاريف نذكر:

بالنسبة ل M.truchy: المؤسسة هي الوحدة التي يجمع فيها وتنسق العناصر البشرية والمادية اللازمة للنشاط الاقتصادي<sup>1</sup>.

وبالنسبة لماركس: فالمؤسسة الرأسمالية تكون متمثلة في عدد كبير من العمال يعملون في نفس الوقت تحت إدارة نفس المال وفي نفس المكان من أجل إنتاج نفس النوع من السلع. من خلال هذين التعريفين نلاحظ:

- أن كل من صاحبيهما يعرف المؤسسة الرأسمالية على أنها وحدة إنتاجية وهذا غير كامل نظراً لأن المؤسسة قد تتكون من عدة وحدات وقد تتوزع هذه الأخيرة في أماكن مختلفة، أي ليس من الضروري وجود مؤسسة وعمالها في مكان واحد.

- كما نجد أيضاً في التعريف الثاني أن المؤسسة تستعمل عدداً كبيراً من العمال وكأن المؤسسات لا يمكن أن تقوم إلا بعدد كبير من العمل وهذا في الواقع ليس صحيحاً لأننا نجد مؤسسات قد تستعمل عدداً من العمال قد يصل إلى ثلاثة أو أقل تبعاً لدرجة تطور وحجم ما تستعمله من وسائل إنتاج.

- بالإضافة إلى أن المؤسسة تنتج نفس النوع من السلع وحسب التعريف الثاني في حين نجد أن العمال في نفس المؤسسة قد ينتجون أنواعاً من السلع قد تختلف حتى في طبيعتها، تنتج مثلاً خدمات وفي نفس الوقت الآخر سلعا مادية.

وأخيراً فإن التعريف لم يحدد هل المؤسسة تنتهي مهمتها عند الإنتاج فقط (وهو المفهوم منهما أم ينتهي عند تبادل منتجاتها مع الغير؟)<sup>2</sup>.

وهذه النقاط نتجت ليس عن ضعف صاحبي التعريفين وإنما عن تقدم الزمن الذي كان يوجد فيه وحسب مميزات المؤسسة آنذاك بحيث نجد الذين جاؤوا بعدهما يعطيان تعريفات أكثر شمولاً.

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 9.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

فوجد François. peroux يعرف المؤسسة على أنها:<sup>1</sup> تشمل شكل إنتاج بواسطته، وضمن نفس الذمة "patrimoine" تدمج أسعار مختلف عوامل الإنتاج المقدمة من طرف أعوان متميزين عن مالك المؤسسة بهدف بيع سلعة أو خدمات في السوق من أجل الحصول على دخل نقدي ينتج عن الفرق بين سلسلتين من الأسعار.

ويقدم أيضا التعريف بأن المؤسسة هي منظمة يجمع أشخاصا ذوي كفاءات "aptitudes" متنوعة تستعمل رؤوس الأموال وقدرات "talents" من أجل إنتاج سلعة ما "quelconque" والتي يمكن أن تباع بسعر أعلى مما نلاحظ من هذين التعريفين أنهما أكثر اتساقا وشمولية من سابقيهما حيث يحدد فيهما هدف المؤسسة من نشاطها وهو الحصول على دخل من وراء ذلك وهذا ما يوافق أساسا المؤسسة الرأسمالية في حين نجد أن الأول منهما يستثني المؤسسة التعاونية وكذلك الحرفية إذ نجد في هذين النوعين أنه ليس هناك تمييز بين مالكي وسائل الإنتاج وصاحب المؤسسة، أي أن مالكي المؤسسة هم الذين يقدمون مختلف عوامل الإنتاج كما أن هذين التعريفين لم يتطرقا إلى الناحية القانونية للمؤسسة والتي نجدها في التعريف التالي لصاحب M.lebreton المؤسسة تعني كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا والذي يقترح نفسه لإنتاج سلع أو خدمات للسوق.

رغم أن هذا التعريف يبرز نقطة هامة وهي الاستقلالية المالية للمؤسسة وهي التي تثير مشكل المؤسسة وفروعها فإنه يحدد نفسه وذلك لتحديد نشاط المؤسسة بالإنتاج فقط في أحد العنصرين: السلع أو الخدمات وهذا يعني استثناء المؤسسات المقدمة للخدمات وفي نفس الوقت الإنتاج المادي وكذلك المؤسسات التجارية إلا إذا اعتبر أن المؤسسة التجارية تقدم خدمات عند عملية بيعها للسلع. ومن خلال كل هذا يمكن الاحتفاظ بالتعريف التالي للمؤسسة:

المؤسسة هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج أو تبادل أو خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين بغرض تحقيق نتيجة ملائمة وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزمني الذي توجد فيه، وتبعا لحجم ونوع نشاطه فهو التعريف الأمثل في رأينا لأنه يشمل مختلف أنواع المؤسسات سواء من ناحية الأنظمة أو نوعية النشاط والأهداف كما أن هذا التعريف يبرز استقلالية المؤسسة المالية أي لها اعتبارية مستقلة وفي نفس الوقت يترك المجال لتفرع المؤسسة أو لتعدد وحداتها والتي غالبا ما تطرح مشكل الاستقلالية.

وحتى تتمكن المؤسسة من البقاء والاستمرار على هؤلاء الأطراف والاستمرار في دعمها من خلال العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بها وبمختلف عوامل الإنتاج والمعاملات وبالمقابل فهذا الدعم يتحدد بما يتحصل عليه كل طرف منهم مما تقدمه المؤسسة لهم وبذلك يمكن تعريف المؤسسة كمنظمة

<sup>1</sup> ناصر دادى عدون، مرجع سابق، ص10

اقتصادية مستقلة تستعمل الوسائل البشرية والمادية الموضوعة تحت تصرفها قصد إنتاج سلع أو خدمات مخصصة للسوق أو للبيع

وينظر للمؤسسة الاقتصادية من عدة جهات نذكر ما يلي:

### — المؤسسة كنظام تقني اقتصادي:<sup>1</sup>

النظام يعني مجموعة عناصر مترابطة و متفاعلة فيما بينها تقوم في مجموعها بنشاطات تشترك أو تصيب في هدف مشترك و هذا المفهوم جاء إلى الإدارة و التسيير و المؤسسة من حقول معرفية أخرى مثل الرياضيات، اللغة و غيرها.

و المؤسسة حسب هذا المنظور و من جانب تعني أنها نظام تقني اقتصادي فهي تتكون من مجموعة من الوسائل التقنية المادية من تجهيزات و أدوات بهدف استعمالها لإنتاج و تحقيق منتوجات و خدمات بالجمع و التنسيق بين هذه الوسائل و المواد و كذا العديد من المعلومات التقنية و غيرها في إطار تكنولوجي و قانوني محدد. فالجانب التكنولوجي موجه لكيفية الإنتاج و النشاط ككل .

و أما الجانب الاقتصادي فهو موجه لأهداف و سياسات المؤسسة في الجانب التجاري و استعمال عوامل الإنتاج بشكل صحيح بتغطية تكاليفها و تحقيق فائض يستعمل لاستمرار و توسيع المؤسسة .

و بالتالي فأهم عمليات الثروة تتم في النظام التقني أو الإنتاجي و ما يرتبط به من عوامل و أنشطة مساعدة بالمؤسسة و بتدخل من عدة جهات و على رأسها الإدارة كنظام فرعي للتوجيه و القيادة بوضع الأهداف و الغايات تستعمل وسائل أخرى تسمى متغيرات الحركة في شكل السياسات و قواعد منظمة للأنشطة و يؤثر النظام الفرعي للقيادة بواسطة التوعية من المتغيرات الأساسية و الحركية في عدد من المدخلات التي تتحصل عليها المؤسسة في صورة معدلات و موارد و معلومات ..للحصول على المخرجات في صورة مادية أو معنوية من نفس نوع المدخلات أو من طبيعة مختلفة.

و نظام القيادة يستعمل المتغيرات الأساسية بعد التنفيذ من اجل المراقبة فيما تم انجازه و بالطرق و المواصفات و الزمن المطلوب أم لا و هناك المراقبة مثل لوحة القيادة أو أدوات التسيير الأخرى و نتيجة للمراقبة تقدم النتائج من اجل إصلاح أو تعديل اتجاه النشاط في جزء منه إن كان مطلوبا و هذه النتائج و حتى الانعكاس المباشر أو غير المباشر للمؤسسة و ما تتحصل عليه الإدارة من معلومات عن ذلك يدعى التغذية المرتدة (le feed bac) و عملية التصحيح و تنظيم الإنتاج لهما نتائج على تطور المنتج في حد ذاته و تنظيم الإنتاج يدخل في المنتج إلى حد أن هذا الأخير يخضع لتحويلات هامة ليست للحصول على استعمالات أو آثار أخرى له و إنما لإمكانية تحقيقه بأكثر عدد و أقل سعر بواسطة مواد و طرق أخرى.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 13.

وقد كان مفهوم المؤسسة كنظام تقني اقتصادي يلحق به الإنسان إلى حد كبير بالمؤسسة من أجل رفع المردودية و النوعية بها و النظام التقني بدوره يتوزع إلى ثلاث أنظمة فرعية أساسية، وسائل الإنتاج، العامل البشري، المواد الأولية.<sup>1</sup>

### — المؤسسة خلية اجتماعية:<sup>2</sup>

بما أن المؤسسة توفر مناصب شغل لمجموعة من الأشخاص فإنها تقوم بوظيفة اجتماعية، و تتمثل هذه الأخيرة في تلبية أو إشباع مجموعة من حاجات المستأجرين، نذكر منها: استقرار في المنصب، مستوى الأجر، الترقية و التكوين...، و تعدد الحاجات التي ينتظر العمال تلبيتها من طرف المؤسسة.

و تمثل المؤسسة مجموعة اجتماعية مكونة من فرق أو جماعات أو أشخاص يتميزون من حيث الكفاءة و الثقافة و الأهداف، و يساهم كل عضو في المؤسسة في تحقيق الأهداف المشتركة المحددة من طرف مديرية المؤسسة.

و تحدث في بعض الأحيان نزاعات بين الفئات المختلفة للعمال أو بين العمال و مديرية المؤسسة، و تتعلق عادة هذه النزاعات بمناصب الشغل، أو ظروف العمل.

### — المؤسسة مركز اتخاذ القرارات :

تلعب المؤسسة دورا هاما في اقتصاد السوق بحيث أنها تعتبر مركز اتخاذ القرار الاقتصادي فيما يتعلق بطبيعة و كمية المنتجات و أسعارها، و بكمية و نوعية المواد الأولية المستعملة في عملية الإنتاج... الخ و هذه القرارات تمثل اختيارات اقتصادية، أي اختيارات تتعلق بكيفية استعمال الموارد المالية و المادية المحدودة قصد تحقيق أهداف المؤسسة بفعالية قصوى.

و تدعم قرارات المؤسسة بالحساب الاقتصادي الذي يتمثل في المقارنة بين التكاليف و العوائد الناتجة عن قرار معين، و الذي يستلزم جمع معلومات و استعمال تقنيات مختلفة تساهم في اتخاذ القرار. و تتوقف سلطة القرار في المؤسسة على الاستقلالية التي تتمتع بها المؤسسة نتيجة لحرية استعمال ممتلكاتها، أي تتوقف هذه السلطة على حق الملكية لأصحاب المؤسسة.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، نفس الصفحة .  
<sup>2</sup> ناصر دادى عدون، مرجع سابق، ص13.

المطلب الثاني : خصائص و أنواع المؤسسة:<sup>1</sup>

أولا : خصائص المؤسسة الاقتصادية: من التعاريف السابقة للمؤسسة يمكن استخلاص الخصائص التالية التي تتصف بها المؤسسة الاقتصادية :

- للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق و صلاحيات أو من حيث واجباتها و مسؤولياتها.

- القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها.

- أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء وعلى تكيف نفسها مع الظروف المتغيرة.

- التحديد الواضح للأهداف و السياسة و البرامج و أساليب للعمل فكل مؤسسة تضع أهدافا معينة تسعى إلى تحقيقها

- ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها و يكون ذلك إما عن طريق الاعتمادات و إما عن طريق الإيرادات الكلية أو عن طريق القروض أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف.

- لا بد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها و تستجيب لهذه البيئة ، فالمؤسسة لا توجد منعزلة فإذا كانت ظروف البيئة مواتية فإنها تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف أما إذا كانت معاكسة فإنها يمكن أن تعرقل عملياتها المرجوة و تقسد أهدافها.

- المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي فبالإضافة إلى مساهمتها في الإنتاج و نمو الدخل الوطني فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد.

ثانيا: أنواع المؤسسات الاقتصادية\_ : تصنف المؤسسة الاقتصادية حسب المعايير التالية:<sup>2</sup>

- حسب طبيعة النشاط

- حسب طبيعة الحجم

- حسب طبيعة الشكل القانوني

- حسب طبيعة الملكية

1. تصنيف المؤسسات حسب قطاع النشاط:<sup>3</sup>

هذا التصنيف مفيد خاصة على المستوى القومي أو الاقتصاد الكلي و يمكن التمييز بين القطاع

و الفرع :

و يمثل القطاع le secteur عندما نقوم بالتحليل على المستوى القومي "مجموعة المؤسسات التي تمارس نفس النشاط الأساسي" même activité principale ، أما الفرع la branche فيتضمن "كل المؤسسات التي تنتج نفس المنتج" produisant le même bien .

<sup>1</sup> العربي دخموش، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2001 ص5.

<sup>2</sup> عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية 2008، بن عكنون، الجزائر، طبعة 6، ص ص26، 27.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص 29.

و تصنف عادة المؤسسات إلى ثلاث قطاعات، القطاع الأولي secteur primaire، القطاع الثانوي secteur secondaire، و القطاع الثالث secteur tertiaire .

- القطاع الأولي: يشمل هذا القطاع المؤسسات التي يتميز نشاطها بعلاقة متينة مع الطبيعة، إذ نجد ضمن هذا الصنف المؤسسات الاستخراجية (المناجم)، المؤسسات الزراعية و كذلك مؤسسات الصيد البحري.

- القطاع الثانوي : ترتب ضمن هذا القطاع المؤسسات التحويلية للقطاع الصناعي و كذلك مؤسسات البناء و الأشغال العمومية.

- القطاع الثالث : أي قطاع الخدمات ويتضمن هذا القطاع مؤسسات التوزيع و التسويق، مؤسسات النقل بمختلف أنواعه مؤسسات التأمين و البنوك...

و يلاحظ انه كلما ارتفع النمو الاقتصادي في بلد ما كلما زاد تحول عوامل الإنتاج المالية و البشرية من القطاع الأولي إلى القطاع الثانوي ثم القطاع الثالث في ذلك البلد، و البعض يرى ظهور قطاع رابع secteur quaternaire في البلدان المتقدمة ، و الذي يشمل مؤسسات الاتصال بمختلف أنواعه و كذلك الإعلام الآلي Informatique،télématique .

## 2. تصنيف المؤسسات حسب الحجم<sup>1</sup>

تستعمل عدة معايير لتصنيف المؤسسات حسب الحجم، و قد يختلف التصنيف حسب موضوع التحليل أو البحث و يمكن تصنيف المؤسسات حسب حجمها تبعا لمعيار من المعايير التالية :

أ. **حجم وسائل الإنتاج:** و يتم التصنيف في هذه الحالة على أساس عدد العمال أو قيمة رأس المال أي المبلغ المستثمر.

ب. **حجم النشاط :** و حسب هذا المعيار يمكن استعمال الإنتاج، رقم الأعمال و المشتريات على سبيل المثال.

ج. **حجم الإيرادات :** حسب هذا المعيار تستعمل الأرباح و القيمة المضافة مثلا.

أما المعيار المستعمل عادة لتصنيف المؤسسات حسب الحجم فهو عدد العمال، و تصنف المؤسسات حسب هذا المعيار إلى :

مؤسسات مصغرة، مؤسسات متوسطة و مؤسسات كبيرة.

### — المؤسسة المصغرة :

و يتراوح عدد العمال فيها من 1 إلى 10، و تعود ملكيتها في اغلب الأحيان لعائلة أو لشخص واحد، و صاحب المؤسسة في هذه الحالة هو المسؤول الأول و الأخير عن نتائجها أو أدائها، و ينشط هذا النوع من المؤسسات في الزراعة، التجارة و الإنتاج الحرفي.

<sup>1</sup> درحمون هلال ، المحاسبة التحليلية نظام معلومات للتسيير و مساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية ، أطروحة دكتوراة ، غير منشورة  
جامعة يوسف بن خدة ، الجزائر ، 2004 - 2005 ، ص 19

### – المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

و تستخدم ما بين 10 و 500 عامل، وهي مؤسسات نشيطة و فعالة في أغلب الأحيان، و تتميز بالابتكار و الإبداع في نشاطها الإنتاجي وكذلك خلق مناصب الشغل،ولهذا فالسلطات تساعد في إنشاءها و ترقيتها.

– **المؤسسات الكبيرة :** و توجد أشكال مختلفة لتلك المؤسسات،نذكر من بينها المؤسسة الضخمة أي المجمع الوطني le groupe national و المؤسسات المتعددة الجنسيات، و تستخدم هذه المؤسسات عدد كبير من العمال كما تستعمل موارد مالية ضخمة، و تعود ملكيتها في اغلب الأحيان إلى عدد كبير من الأشخاص.

– **المجمع:** إن تنوع المنتجات يؤدي في بعض الأحيان إلى إنشاء مجمع وهو "مجموعة مؤسسات تربطها علاقات مالية و اقتصادية و تشرف على أعمالها المؤسسة الأم société mère أو شركة أموال le holding financier.

و يمكن أن نذكر على سبيل المثال على المستوى الوطني مجمع سونا طراك،مجمع الرياض سطيف،مجمع صيدال.

– **المؤسسة المتعددة الجنسية :** و هي "مؤسسة تملك وحدات إنتاجية أو فروع في بلدان مختلفة"، و تتميز عادة هذه المؤسسة بسياسة إستراتيجية عالمية، وتختلف هذه الإستراتيجية من مؤسسة إلى مؤسسة أخرى أو تتغير مع مرور الزمن لنفس المؤسسة، و يمكن أن نذكر على سبيل المثال الاستراتيجيات التالية :

– إستراتيجية البحث عن تخفيض التكاليف أو اقل تكلفة إنتاج بالنسبة للمنتوج أو السلعة، و لذلك تقوم المؤسسة بإنشاء فروع في البلدان التي تتميز باليد العاملة الأقل تكلفة و التي تجد فيها المواد الأولية الرخيصة.

– إستراتيجية تجارية :تكون المؤسسة فروع في بلدان مختلفة قصد توسيع سوقها أو حصتها السوقية على المستوى العالمي و لتجنب الحواجز الجمركية تنشئ المؤسسة فروع في بلدان مختلفة، و يمكن أن نذكر على سبيل المثال فروع المؤسسات اليابانية لصناعة السيارات في أوروبا.

– إستراتيجية انتهازية: تحاول المؤسسة الاستفادة من مختلف القوانين الأجنبية عن طريق المفاضلة فيما يتعلق مثلا بترحيل الأرباح المحققة، الضرائب، معايير التلوث، الحماية الاجتماعية للعمال، الحد الأدنى المضمون للأجر ...في كل بلد.

### 3. تصنيف المؤسسات حسب الشكل القانوني:<sup>1</sup>

يمكن تصنيف المؤسسات تبعا لعدد الأشخاص الذين يوظفون أموالهم فيها، أو حسب الخطر الذي يتعرضون له بسبب هذا التوظيف، وقد يكون هذا الخطر محدودا أو غير محدود، وعادة تصنف المؤسسات إلى مؤسسات أشخاص ومؤسسات أموال.

<sup>1</sup> عمر صخري، مرجع سابق، ص 35

أ. شركات الأشخاص:

و هي المؤسسات التي يكون فيها الخطر المتعلق بتوظيف الأموال غير محدود حيث يقوم هذا النوع من الشركات على الاعتبار الشخصي للشركاء و المتمثل في العلاقات الشخصية من معاملة حسنة، سمعة جيدة و ثقة متبادلة، ويتضمن هذا الصنف: المؤسسة الفردية، شركة التضامن، شركة التوصية البسيطة وشركة المحاصة.

— المؤسسة الفردية:<sup>1</sup>

تتميز المؤسسة الفردية بسهولة التأسيس و التنظيم، وصاحبها هو المسؤول الوحيد عن نتائج نشاطها، الشيء الذي يدفعه للعمل بكفاءة و جد لتحقيق أكبر ربح ممكن.

— شركة التضامن :

تتميز بالمسؤولية الغير محدودة للشركاء و التضامن بينهم، و يقسم الرأسمال إلى حصص توزع على الشركاء بصفة متناسبة مع مساهمتهم التي تكون نقدية أو عينية، ويعتبر كل شريك تاجر.

— شركة التوصية البسيطة :

تتكون هذه الشركة من فئتين من الشركاء، فئة الشركاء المتضامنين و فئة الشركاء الموصين، و تعتبر الفئة الأولى مسؤولة مسؤولية كاملة على التزامات الشركة، و تخضع للقوانين التي تحدد حقوق وواجبات الشريك في شركة التضامن، أما الفئة الثانية فيقتصر دورها على تقديم جزء من رأس المال للشركة، و تكون مسؤولية الشركاء الموصين في حدود الحصة التي ساهموا بها، و لا يحق لهم إدارة الشركة. بالنسبة لعدد الشركاء فلا يمكن أن يقل على اثنين، احدهما متضامن والآخر موصي، والشريك الموصي لا يعتبر تاجر.

— شركة المحاصة :

تتكون شركة المحاصة من مجموعة من الأشخاص بموجب اتفاق شخصي، بالنسبة لعقد الشركة فيثبت بين الشركاء كتابيا أو شفويا، وفي كثير من الدول لم يشترط إثبات عقد التأسيس كتابيا. فلم تقيد هذه الشركة في السجل التجاري، ولم يتم إشهارها للغير، فهي خفية أي مستترة، و ليس لها وجود إلا بالنسبة للشركاء، كذلك ليس لها شخصية قانونية أو اعتبارية، وليس لها ذمة مالية.

و يحدد عقد تأسيس الشركة: المدة الزمنية للشركة، موضوع عملها، إدارتها، كيفية توزيع الأرباح و الخسائر بين الشركاء.

ب شركات الأموال :

تقوم شركات الأموال أساسا على الاعتبار المالي بهدف جمع أكبر قدر ممكن من الأموال. ويتضمن هذا الصنف : الشركة ذات المسؤولية المحدودة، شركة الأسهم، شركة التوصية بالأسهم.

<sup>1</sup> درحمون هلال، مرجع سابق، ص 20

## - الشركة ذات المسؤولية المحدودة :

يمثل هذا النوع من الشركات شكل وسيط بين الأشخاص و شركات الأموال، ويتراوح عدد الشركاء بين 2 و 5 شريك، ورأس المال لا يمكن أن يقل عن 100000 دج، وينقسم إلى حصص غير قابلة للتداول، ولا يعتبر الشريك تاجرا ولا تتجاوز مسؤوليته قيمة الحصص التي ساهم بها. ويتميز هذا الشكل بسهولة التأسيس

— شركة المساهمة :

يخصص هذا الشكل للمؤسسات الكبيرة الحجم نظرا لتعقده و للتكاليف المرتفعة التي تستلزم إدارته، ويكون عدد الشركاء في أغلب الأحيان (المساهمون) مرتفع، وينقسم رأس المال إلى أسهم متساوية القيمة و يجوز تداولها بين الأشخاص بدون أي شرط، ولا تضم هذه الشركة إلا نوع واحد من الشركاء. إذا لجأت الشركة عند التأسيس للاكتتاب العام أي اللجوء العلني للاذخار فان الحد الأدنى لرأس المال يكون 5 ملايين دج، أما في حالة عدم اللجوء للاكتتاب العام فالحد الأدنى لرأس المال يكون مليون دج. بالنسبة لعدد الشركاء، يشترط وجود 7 شركاء على الأقل، وهم لا يكتسبون صفة التاجر.<sup>1</sup>

— شركة التوصية بالأسهم :

تتميز شركة التوصية بالأسهم بنفس الخصائص التي تتميز بها شركة التوصية البسيطة، إلا أن المساهمين أي الفئة الثانية من الشركاء لهم الحرية المطلقة في التصرف بأسهمهم دون استشارة أو موافقة باقي الشركاء.

و قد حدد المشرع الجزائري عدد الشركاء كما يلي شريك متضامن و 3 شركاء مساهمين (موصين) على الأقل، و يكتسب الشريك المتضامن صفة التاجر، ويحق للشخص المعنوي أن يكون شريك متضامن أو موصي.

4. تصنيف المؤسسات حسب طبيعة الملكية: تصنف المؤسسات حسب طبيعة الملكية إلى مؤسسات خاصة، مؤسسات عمومية و مؤسسات مختلطة<sup>2</sup>.

## — المؤسسات الخاصة :

وهي جميع المؤسسات التي تعود ملكيتها للفرد أو لمجموعة من الأفراد

## — مؤسسة الاقتصاد المختلط :

و هي المؤسسة التي تشترك فيها الدولة مع القطاع الخاص. و يمكن أن نذكر على سبيل المثال فروع شركة سونا طراك التي تشترك فيها بعض المؤسسات الأجنبية.

<sup>1</sup> عمر صخري ، مرجع سابق ، ص 19

<sup>2</sup> مليكة زغيب، أدوات التحليل المالي للمؤسسة العمومية الصناعية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة 1997 ص 9

## — المؤسسة العمومية :

و هي المؤسسة التي تعود ملكيتها للدولة أو للجماعات المحلية. و تقوم الدولة بإنشاء تلك المؤسسات لعدة أسباب نذكر أهمها فيما يلي :

الأسباب السياسية : بعد الحرب العالمية الثانية قامت بعض الدول الأوروبية بتأميم المؤسسات التي كانت ملك لأشخاص تميزوا خلال الحرب بسلوك غير وطني. وكذلك بعد استقلال الجزائر تم تأميم بعض المؤسسات لنفس السبب، وأخرى كانت ملكيتها تعود للأجانب.

القطاعات الإستراتيجية : تعتبر بعض القطاعات من الاقتصاد الوطني استراتيجية، نذكر منها : صناعة الحديد و الصلب و النقل بالسكك الحديدية، النقل الجوي، الطاقة، الأسلحة... و قصد تلبية الطلب الوطني في هذه الميادين وبأسعار معقولة يفرض على الدولة إنشاء مؤسسات عمومية في هذه القطاعات.

المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني : و تستعمل المؤسسات العمومية خاصة في البلدان النامية كأداة لتنمية و إنعاش الاقتصاد الوطني من طرف الدولة.

المطلب الثالث: المؤسسة و بنيتها:<sup>1</sup>

أولاً: بنية المؤسسة:

تمثل بنية مؤسسة ما جميع العناصر الخارجية لهذه المؤسسة التي يمكن أن تؤثر على نشاطها. و يمكن التمييز بين مختلف مكونات البيئة قصد تسهيل الدراسة و التحليل.

## 1. الموقع الجغرافي:

يحدد الموقع الجغرافي الإقليم أو المناخ، و نوعية الأراضي، و الثروات المعدنية، كما يحدد أيضا الهياكل الأساسية مثل الطرق الجسور، السدود، البناءات الاجتماعية... و يحدد الموقع الجغرافي السكان الذين سوف تتعامل معهم المؤسسة بصفتهم عمال أو عملاء.

## 2. المحيط التكنولوجي:

يلعب المحيط التكنولوجي دورا هاما خاصة و هو يتطور باستمرار و بسرعة. و يفرض التطور التقني على المؤسسة من خلال المنافسة حيث أنه إذا أرادت المؤسسة أن تحتفظ أو توسع حصتها السوقية و يجب عليها متابعة التطورات التي يمكن أن تحدث في ميدانها مثل إنتاج منتج جديد أو استعمال طريقة إنتاج حديثة ذات أكبر مردودية من طرف أحد منافسيها.

## 3. المحيط الاقتصادي:

و يشمل المحيط الاقتصادي مجموعة من الخصائص الثابتة التي تتعلق بمستوى التطور أو النمو الاقتصادي للبلاد، و قد تمثل هذه الخصائص هيكل البيئة "aspect structurel de l'environnement"، كما

<sup>1</sup> مليكة زغيب، مرجع سابق، ص 10

يتضمن المحيط الاقتصادي أيضا الظروف الاقتصادية الراهنة (conjuncture) مثل الركود، النمو، التضخم، نسبة البطالة...

#### 4. المحيط السياسي و القانوني:

يحدد المحيط السياسي و القانوني جميع قواعد النشاط الاقتصادي التي تفرض على المؤسسة مثل القانون التجاري، قانون العمل، قانون الضرائب...، و تؤثر السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف السلطات الوطنية على معطيات الحساب الاقتصادي في المؤسسة حيث تحدد هذه السياسة: نسبة الضرائب المستحقة، نسبة الفوائد المستحقة على القروض، معدل الصرف (سعر العملة الوطنية بالنسبة لسعر العملة الأجنبية).

#### 5. المحيط الاجتماعي:

و يمثل المحيط الاجتماعي مجال حاجات و رغبات العمال إزاء مؤسستهم و المتعاملون الأساسيين في هذا الميدان هم العمال و المنظمات النقابية.

#### 6. المحيط الثقافي:

و يتضمن المحيط الثقافي أسلوب المعيشة (mode de vie) و القيم الأخلاقية و الأفكار الشائعة للمجتمع الذي توجد فيه المؤسسة، و تؤثر هذه الأفكار في الاحتياجات الاقتصادية التي يجب تلبيتها و على صورة المؤسسة في المجتمع.

#### ثانيا: البيئة مصدر فرص و تهديدات:<sup>1</sup>

تمثل بعض مكونات البيئة قيود بالنسبة للمؤسسة حيث تفرض عليها و تؤثر على نشاطها، نذكر على سبيل المثال: معدل الفوائد المستحقة على القروض، معدل الصرف، نسبة التضخم... و يمكن أن نجد في محيط المؤسسة بعض العناصر التي تتمكن المؤسسة بالتأثير عليها أو بتغييرها، و تمثل هذه العناصر متغيرات النشاط (les variables d'actions) للمؤسسة، و يمكن أن نذكر على سبيل المثال فكرة أو تصور المستهلك إزاء منتجات المؤسسة أو اتجاه المؤسسة ككل، فهذه الفكرة يمكن أن تتغير مع تطور جودة منتجات المؤسسة أو مع سياسة العلاقة العامة للمؤسسة (relations publiques) كما يمكن أن تكون متغيرات البيئة معاكسة أو ملائمة للمؤسسة، و بالتالي تعقد أو تسهل تحقيق أهداف المؤسسة، و تمثل الأحداث المواتية فرص للمؤسسة التي يجب عليها أن تستفيد منها، كما تمثل الأحداث المعاكسة تهديدات يجب على المؤسسة تذييلها.

و في كل حالة تقوم المؤسسة باتخاذ القرارات التي تحاول من أجلها التوافق و التكيف مع تغير أو تطور البيئة. و تتمكن المؤسسة في بعض الأحيان بتحويل تهديدا إلى فرصة في حالة ما توقعت هذا التهديد و أخذت الإجراءات اللازمة لذلك مسبقا.

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص17.

**المبحث الثاني: أهداف ووظائف المؤسسة الاقتصادية:**

إن نجاح المؤسسة الاقتصادية لا بد من تجديد جملة من الأهداف على المدى القصير و الطويل تسعى لتحقيقها من خلال جملة من الوظائف.

لهذا سنحاول التطرق في هذا المبحث إلى أهداف و وظائف المؤسسة بالإضافة إلى أهم المعوقات التي تواجهها المؤسسة الاقتصادية.

**المطلب الأول: أهداف المؤسسة الاقتصادية:****أولا : الأهداف الرئيسية لنشاط المؤسسة الاقتصادية: <sup>1</sup>**

يسعى منشئوا المؤسسات الاقتصادية العمومية منها و الخاصة إلى تحقيق عدة أهداف، تختلف و تتعدد حسب اختلاف أصحاب المؤسسات و طبيعة و ميدان نشاطها، ولهذا تتداخل و تتشابك أهداف المؤسسة، و نستطيع تلخيصها في الأهداف التالية :

**1. الأهداف الاقتصادية : يمكن جمع عدد من الأهداف التي تدخل ضمن هذا النوع كما يلي :**

- **تحقيق الربح** : إن استمرار المؤسسة في الوجود، لا يمكن أن يتم إلا إذا استطاعت أن تحقق مستوى أدنى من الربح يضمن لها إمكانية رفع رأسمالها، و بالتالي توسيع نشاطها للصمود أمام المؤسسات الأخرى، في نفس الفرع أو القطاع الاقتصادي، خاصة إذا كانت في طور النمو، أو للحفاظ على مستوى معين من نشاطها، نظرا لأن وسائل الإنتاج تتزايد غالبا أسعارها باستمرار، للتطور التكنولوجي، و قبل هذا استعمال الربح المحقق لتسديد الديون، توزيع أرباح على الشركاء، أو على الأقل تكوين مؤونات لتغطية خسائر أو أعباء غير محتملة أو مفاجئة، لذا فيعتبر الربح من بين المعايير الأساسية لصحة المؤسسة اقتصاديا. وبقدر التفهم الذي يتحقق بين مالكي المؤسسة و المشتغلين بها على أن الربح ضرورة لتحقيق استمرارها و استمرارهم في العمل و الوجود، بقدر ما يتحقق ذلك.

- **تحقيق متطلبات المجتمع** : إن تحقيق المؤسسة لنتائجها، يمر عبر عملية تصريف أو بيع إنتاجها المادي أو المعنوي و تغطية تكاليفها، و عند القيام بعملية البيع، فهي تغطي متطلبات المجتمع الموجودة به، سواء على المستوى المحلي، الوطني، أو الجهوي والدولي. فيمكن القول أن المؤسسة الاقتصادية تحقق هدفين في نفس الوقت :تغطية متطلبات المجتمع و تحقيق الأرباح، وتختلف طبيعة هذه الأخيرة من المؤسسة العمومية إلى الخاصة، حيث يعتبر في الأولى وسيلة لاستمرار نشاطها وتوسيعه من أجل تلبية حاجات متجددة، وإضافية مع التطور الحضاري والثقافي للمجتمع، وهذا لا يتم إلا باحترام العقود المبرمة عادة بين المؤسسات و الأشخاص، و فيما بين المؤسسات، و احترام البرامج الموضوعة في المؤسسات على أساس معطيات السوق في المؤسسات الخاصة و العمومية المستقلة، أو الخطط الحكومية في المؤسسات ذات التسيير الحكومي.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، نفس الصفحة .

- **ترشيد عملية الإنتاج** : وذلك باستعمال رشيد لعوامل الإنتاج المختلفة و رفع إنتاجيتها بواسطة التخطيط المحكم و الدقيق للإنتاج و التوزيع وإضافة إلى مراقبة هذه البرامج أو الخطط وتفاذي الوقوع في المشاكل الاقتصادية و المالية.

**2. الأهداف الاجتماعية:** من بين الأهداف العامة للمؤسسة الاقتصادية، الأهداف الاجتماعية التي تتمثل في ما يلي:<sup>1</sup>

- **ضمان مستوى مقبول من الأجور** : يعتبر العمال في المؤسسة من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها، حيث يتقاضون أجورا مقابل عملهم بها، ويعتبر هذا المقابل حقا مضمونا قانونا و شرعا و عرفا، إذ يعبر العمال من العنصر الحيوي و الحي في المؤسسة .إلا أن مستوى و حجم هذه الأجور تتراوح بين الانخفاض والارتفاع حسب طبيعة المؤسسات، وطبيعة النظام الاقتصادي، و مستوى المعيشة في المجتمع وحركة سوق العمل وغيرها من العوامل المعقدة، وغالبا ما تحدد قوانين من طرف الدولة تضمن للعمال مستوى من الأجر يسمح له بتلبية حاجاته، و الحفاظ على بقائه، وهذا ما يسمى بالأجر الأدنى المضمون .

- **تحسين مستوى معيشة العمال** : إن التطور السريع الذي تشهده المجتمعات في الميدان التكنولوجي يجعل العمال أكثر حاجة إلى تلبية رغبات تتزايد باستمرار بظهور منتوجات جديدة، بالإضافة إلى التطور الحضاري لهم و لتغير أذواقهم و تحسنها، هذا ما يدعو إلى تحسين و عقلنة الاستهلاك الذي يكون بتنوع و تحسين الإنتاج وتوفير إمكانيات مالية و مادية أكثر فأكثر للعامل من جهة، وللمؤسسة من جهة أخرى .

- **إقامة أنماط استهلاكية معينة** : تقوم المؤسسات الاقتصادية عادة بالتصرف في العادات الاستهلاكية لمختلف طبقات المجتمع وذلك بتقديم منتوجات جديدة أو بواسطة التأثير في أذواقهم عن طريق الإشهار و الدعاية، سواءا لمنتجات قديمة أو لمنتجات جديدة غير موجودة في السابق، وهذا ما يجعل المجتمع يكتسب عادات استهلاكية قد تكون في غير صالحه أحيانا، إلا أنه غالبا ما تكون في صالح المؤسسات وتقوم وسائل الإشهار العامة بالمجتمع، في حالات التوجه نحو التقشف بغرض التخفيف من أزمة اقتصادية مثلا، بدعوة المواطنين إلى استهلاك أنواع معينة من المنتجات قد تكون أكثر فائدة للمجتمع، أو استبدال منتج بآخر في حالة عدم توفر الأول أو عند كونه لا ينتج داخليا... الخ.<sup>2</sup>

- **الدعوة إلى تنظيم و تماسك العمال** : تتوفر داخل المؤسسة علاقات مهنية و اجتماعية بين أشخاص قد تختلف مستوياتهم العلمية، وانتماءاتهم الاجتماعية و السياسية إلا أن دعوتهم إلى التماسك و التفاهم هو الوسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمرة للمؤسسة و تحقيق أهدافها و نجد عادة في المؤسسة وسائل و أجهزة مختصة تقوم بذلك مثل مجلس العمال بالإضافة إلى العلاقات غير الرسمية بين هؤلاء . وهذا

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص، 19  
<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

الجانب له دور فعال في خلق و تطوير علاقات، وقيم التماسك و التعاون بين أفراد المجتمع، باعتبار الأفراد في المؤسسة جزء منه، و يؤثرون فيه بعدة طرق ووسائل.

- **توفير تأمينات و مرافق للعمال** : تعمل المؤسسات على توفير بعض التأمينات مثل التأمين الصحي، و التأمين ضد حوادث العمل و كذلك التقاعد، كما أنها تخصص مساكن سواء وظيفية منها أو العادية لعمالها أو المحتاجين منهم (و يظهر هذا أكثر في المؤسسات العمومية)، بالإضافة إلى المرافق العامة مثل تعاونيات الاستهلاك، و المطاعم... الخ. وفي الحقيقة فإن هذه العناصر الاجتماعية لم يتحصل عليها العمال بشكل عفوي؛ بل كان نتيجة لنضال الطبقة العاملة وبعض الأحزاب العمالية، منذ أكثر من قرن حيث ظهرت التأمينات أولاً في ألمانيا بطلب من بسمارك مستشار ألمانيا، ثم انتقلت هذه الانجازات إلى بريطانيا في بداية القرن العشرين بفضل حزب العمال البريطاني عند توليه مقاليد الحكم في ذلك الوقت.<sup>1</sup>

**3 . الأهداف الثقافية و الرياضية** : في إطار ما تقدمه المؤسسة للعمال نجد الجانب التكويني و الترفيهي أيضاً:<sup>2</sup>

- توفير وسائل ترفيهية و ثقافية :تعمل المؤسسات على اعتياد عمالها على الاستفادة من وسائل الترفيه و الثقافة، التي توفرها لهم و لأولادهم، من مسرح، ومكتبات ورحلات، نظراً لما لهذا الجانب من تأثير على مستوى العامل الفكري و الرضا بتحسين لما يحسه من نتائج ذلك في معاملته مع الأفراد، وفي إطار أداء دوره في الحياة بشكل عام، و كذا لأن ذلك يرتبط، بشكل مباشر أو غير مباشر بمدى تفهمه لعمله، خاصة مع التطور الحاصل في الوسائل المستعملة وفي الاتصال، وبالتالي بنوعية عملهم ودرجة أدائه داخل المؤسسة ونتائج هذه الأخيرة.

- تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامى : مع التطور السريع الذي تشهده وسائل الإنتاج وزيادة تعقيدها، فإن المؤسسة تجد نفسها مجبرة على تدريب عمالها الجدد، تدريباً كفيلاً بإعطائهم إمكانية استعمال هذه الوسائل بشكل يسمح باستغلالها استغلالاً عقلانياً. رغم إمكانية تحصيلهم على تكوين نظري أحياناً في إطار المنظومة التربوية و الجامعية. كما أن عمالها القدامى قد يجدون أنفسهم أمام آلات لا يعرفون تحريكها أحياناً، مما يضطر المؤسسة إلى إعادة تدريبهم عليها، أو على الطرق الحديثة في الإنتاج أو التوزيع، وهو ما يدعى بالرسكلة. وكل هذا يؤدي إلى استعمال الكفاءات استعمالاً جيداً، و يؤثر على مردود المؤسسة خاصة وعلى الدخل الوطني عامة. ويدخل هذا الجانب ضمن إستراتيجية المؤسسة، في المدى المتوسط و الطويل، بالتنسيق مع التوجه الوطني العام من خلال توجيهات السياسة الاقتصادية و الاجتماعية للدولة، سواء في الاقتصاد المتطور، الموجه أو الحر، مع اختلاف في الأدوات و الوسائل المستعملة في ذلك من دولة إلى أخرى، و يظهر هذا أكثر وضوحاً في حالة إعادة هيكلة المؤسسات، أو تغيير إستراتيجيتها مثل ما يقع حالياً في الجزائر في إطار إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 20

<sup>2</sup> درحمون هلال، مرجع سابق ص 30

- تخصيص أوقات للرياضة: تعمل المؤسسات، خاصة الحديثة منها على إتباع طريقة في العمل تسمح للعامل بمزاولة نشاط رياضي في زمن محدد، خلال يوم العمل (في اليابان مثلا بعد الغداء) هذا بالإضافة إلى إقامة مهرجانات للرياضة العمالية، مما يجعل العامل يحتفظ بصحة جيدة ويتخلص من الملل، الذي عادة ما يصيب الإنسان العامل في مختلف المناصب، ليؤدي دوره كاملا في الإنتاج، وكذا يتم في هذه المهرجانات إقامة علاقات، اجتماعية وانسجام في الاتجاهات، وهي عناصر جد مفيدة في الاستعداد للعمل والتحفيز، ودفع الإنتاج والإنتاجية فيها.

**4. الأهداف التكنولوجية :** بالإضافة إلى ما سبق تؤدي المؤسسة الاقتصادية دورا هاما في الميدان التكنولوجي:<sup>1</sup>

- البحث والتنمية : مع تطور المؤسسات عملت على توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل و الطرق الإنتاجية علميا. وترصد لهذه العملية مبالغ قد تزداد أهمية لتصل إلى نسبة عالية من الأرباح، وهذا حسب حجم المؤسسة الذي يتناسب طرديا معها . ويمثل هذا النوع من البحث نسبة عالية من الدخل الوطني في الدول المتقدمة، وخاصة في السنوات الأخيرة، إذ تتنافس المؤسسات فيما بينها على الوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية وأحسن وسيلة، مما يؤدي إلى التأثير على الإنتاج ورفع المردودية الإنتاجية فيها. ومنذ خمسينات هذا القرن اتجهت السياسات في هذه الدول نحو البحث و التنمية، حيث بلغت مصاريفه في الولايات م أ (U.S.A) 1% من الناتج الوطني الإجمالي بعد أن كانت 0.2% قبل ذلك، ثم وصلت إلى 3% سنة 1966، وفي هذا البلد تضاعف الناتج الوطني الإجمالي خلال 20 سنة، وفي هذا الإطار فقد تضاعف عدد الباحثين بشكل قوي، ففي 1964 وجد 25 باحث من بين 10000 ساكن في usa 11 في بريطانيا، 10 في ألمانيا و 7 في فرنسا".

- كما أن المؤسسة الاقتصادية تؤدي دورا مساندا للسياسة القائمة في البلاد في مجال البحث والتطوير التكنولوجي، نظرا لما تمثله من وزن في مجموعها وخاصة الضخمة منها، من خلال الخطة التنموية العامة للدولة المتوسطة الأجل، التي يتم من خلالها التنسيق بين العديد من الجهات ابتداء من هيئات ومؤسسات البحث العلمي، الجامعات والمؤسسات الاقتصادية، وكذا هيئات التخطيط الأخرى كالمجلس الاقتصادي الاجتماعي والثلاثية في الجزائر، والرابعة في فرنسا (بإضافة هيئات البحث). والخطة العامة تبين الخطوط العريضة والاتجاهات العامة للنمو الاقتصادي للبلاد في القطاعات المختلفة والتكنولوجيا وغيرها. ومن الدوافع الأساسية التطوير التكنولوجي للمؤسسات منفردة نجد المنافسة الشديدة التي تتميز بها سوق المنتجات، وكذا سوق التكنولوجيا... وغيرها.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 32

**المطلب الثاني : العوائق التي تواجهها المؤسسة الاقتصادية:**

إن بمجرد ظهور المؤسسة إلى الحياة تظهر معها عدة مشاكل أهمها البيروقراطية التي تعد أكبر عائق يواجه المؤسسات و بالتالي انعكاسها سلبا على عملية التنمية و من بين هذه المشاكل نذكر ما يلي:<sup>1</sup>

**1.المشكل المالي:** الذي يعد أهم عائق يواجه المؤسسة و بالتالي يجب عليها بالبحث عن مصادر تمويل داخلية أو خارجية و من حيث المبدأ فإن تمويل احتياجات المؤسسة أو المشروع يفترض أن يتم من موارد المؤسسة نفسها و هذا ما يعرف بالتمويل الداخلي.

و نظرا لطبيعة المبادلات التي تتم على أساس العقود و الدفع المؤجل أصبح من الضروري على المؤسسة إن تلجأ إلى مصادر خارجية من أجل تمويل هذه الاحتياجات مثل البنوك أو الموردين.

**2.مشكل التأخير أو التنظيم:** يعد الحائل الثاني الذي يواجه المؤسسة من حيث الأهمية لأن التنظيم هو الذي يحافظ على موارد المؤسسة ومصادرهما.

و نحن نلاحظ أن المؤسسات العملاقة و الناجحة لها تنظيم جيد و تسيير ممتاز يجعلها تحافظ على مكانتها في الأسواق العالمية.

**المطلب الثالث : وظائف المؤسسة الاقتصادية:<sup>2</sup>**

**أولا: وظائف الاستغلال:**

من الوظائف الأساسية التي تعتمد عليها نشاط المؤسسة باختلاف أنواعها وظيفة الاستغلال وهي مجموعة العمليات والأنشطة التي تساهم في تنفيذ البرامج والخطط المتعلقة بالجانب التشغيلي للمؤسسة. إن الأنشطة الاستغلالية اليومية التي تصب في تحقيق الأهداف الأساسية للمؤسسة التي يتجه إليها الاهتمام والمتابعة أثناء العمل اليومي، انطلاقا من البحث عن الموارد الأولية، وتحولها، ثم توزيعها وإيصالها إلى المستهلك وقد اتسمت هذه الوظائف بالتطور السريع والمستمر سواء في طرق العمل المطبقة أو في الأدوات التقنية المستعملة فيها، وسوف نتعرض إلى البعض من هذه العناصر في هذه الوظائف لأن الوصول إلى مختلف الدقائق فيها يستلزم دراسة خاصة.

**1. وظيفة التمويل:** التمويل من الوظائف التي تنطلق بها مختلف العمليات وأنشطة في المؤسسة نظرا لأهميتها الكبيرة شغلت العديد من المختصين في اقتصاد المؤسسة والإدارة واقتروا وسائل وطرق تنظيم ومتابعة لمختلف جوانب هذه الوظيفة. فالتمويل كمجموعة مهام وعمليات، يعني العمل على توفير مختلف عناصر المخزون المتحصل عليها من خارج المؤسسة، وطبعا حتى تحقق أحسن نتائج أو المر دودية في عملية التمويل، بحيث يجب أن يكون تكاليفها أقل ما يمكن، وكذا الاختبار للنوعية أو الجودة المقبولة.

**2. 2 وظيفة الإنتاج:** إن عملية الإنتاج تعتبر صلب النشاط الاقتصادي، ومنها تبدأ الدورة الاقتصادية، كما أنها في نفس الوقت تمثل حلقة ضمن الدورة، حيث يمكن أن نراها استهلاكية من وجه آخر، إذ يتم فيها

<sup>1</sup> بوضيعة صبرينة ، وآخرون ، مصادر تمويل المؤسسة الاقتصادية و آفاقها الاستثمارية، مذكرة ليسانس ، غير منشورة ، جامعة منتوري قسنطينة،  
<sup>2</sup> ناصر دادي عدون، مرجع سابق ص313.

استخدام عوامل الإنتاج المختلفة كآخر مرحلة من الدورة وبداية جديدة، إنتاج توزيع. فالإنتاج إذن هو عملية مزج عوامل الإنتاج المختلفة في مختلف القطاعات الاقتصادية من أجل تحقيق ثروة للمجتمع، بواسطة المنتجات المادية والخدمات المختلفة، وفي حالة المؤسسات الصناعية والتجارية فهي عملية تحويلية للعوامل الطبيعية بإشراف العامل البشري من أجل تحقيق متطلبات المجتمع. أما إدارة الإنتاج والعمليات فهي مجموعة الأنشطة من تخطيط تنظيم، توجيه، قيادة، ومراقبة التي تتعلق بعملية الإنتاج، وتجدر الإشارة هنا إلى أن إدارة الإنتاج والعمليات تشمل جوانب مختلفة مثل دراسة الجدوى الاستثمارات، اختيار المنتج، والموقع لوحدة جديدة أو فرع، وكذلك ما يتعلق بتطوير المنتج. وحتى يتم الوصول إلى تحقيق الأهداف بإدارة الإنتاج والعمليات يسهر نظام الإنتاج والعمليات على التنسيق مع مختلف الوظائف في المؤسسة، على تحقيق عدد من الأهداف منها:

- تطوير المنتجات.
- تطوير طرق الإنتاج.
- زيادة الإنتاج.
- تحسين لأداء العمل.

**3. وظيفة التسويق:** الوظيفة التجارية من الوظائف الاستغلالية التي تربط بين المؤسسة والسوق أو المستهلك، أو تقديم سلع وخدمات عن عملية تجارية أو خدمية. وقد عرف التسويق بعدة تعريفات ويمكن تعريفه بأنه "مجموعة العمليات والمجهودات التي تبذلها المؤسسة من أجل معرفة أكثر لمتطلبات السوق، وما يجب إنجازه في مجال مواصفات المنتج (الشكلية والتقنية) حتى تستجيب أكثر لهذه المتطلبات من جهة وكل ما يبذل من جهود في عملية ترويج وتوفير المنتج للمستهلك في الوقت المناسب وبالطريقة الملائمة حتى تبيع المنتجات الحالية، وما يمكن تغييره منها، أو إدخاله من منتجات أو من تقنيات جديدة لتلبية ذلك الطلب في المستقبل

**ثانياً: وظيفة الموارد البشرية:**<sup>1</sup>

وظيفة الموارد البشرية بمعناها الواسع تتولى شؤون الاستخدام الفعال للموارد البشرية على جميع المستويات للمؤسسة وذلك لمساعدتها على تحقيق أهدافها، ووظيفة الموارد البشرية تهتم بكل الوظائف التي يقوم بها الأفراد في مستوى الإدارة التشغيلية، والإدارة الوسطى ومستويات القيمة للإدارة العليا وهناك تعريف شامل لوظيفة الموارد البشرية يعتبر البشر مورد بالنسبة للمنظمة فهو يمثل استثمار. وكي تستطيع المنظمة استخدامه واستغلاله وتنميته فعليها إدارته، بمعنى أنه يتطلب، التخطيط، التنظيم، التوجيه والتقييم مثلما يتطلب ذلك استخدام العوامل المادية للإنتاج، ويعتبر المتغير المحوري في كل المنظمات، والذي بدونها تفقد الأصول المادية قيمتها تماماً وبالتالي فإدارة الموارد البشرية يكون هدفها هو

<sup>1</sup> العربي دخمش، مرجع سابق، ص 30

الاستخدام الفعال للموارد البشرية لذا يجب التخطيط والتنظيم وقيادة هذه الأخيرة، بمعنى أنه يجب إدارتها وتركز وظيفة الموارد البشرية على أربع نقاط جوهرية وهي:

- البحث عن الرجل أو الشخص المناسب، أي الاهتمام بالمواصفات العلمية والفنية التي تمكن الإنسان من القيام بأعمال ومتطلبات العمل المنوط به في الحال والمستقبل.

- يجب أن يكون عملية التوظيف تبعا لاحتياجات أي ضرورة التناسب، والتطابق بين الحجم العملي، العددي أو الانسيابي المطلوب، والمحدد للقيام بتحمل الأعباء وتنفيذ أبعاد هذا الحجم منعا للتضخم الوظيفي.

- يجب أن تكون عملية التوظيف في الوقت المناسب أي الاهتمام بعنصر الوقت من حيث استخدام الإنسان في عمل معين عند بدء المشروع من ناحية، وعند توزيع الواجبات والمسؤوليات على الأفراد العاملين من ناحية أخرى.

- وضع الأشخاص في أماكنهم المناسبة، أي الاهتمام بتحديد الاختصاصات والواجبات الخاصة بالعمل ومدى تطابقها مع مواصفات الإنسان الشاغل لهذا العمل

### ثالثا: الوظيفة المالية:<sup>1</sup>

تعتبر الوظيفة المالية وظيفة مهمة ودعامة من الدعائم الأربع الرئيسية التي تقوم عليها المؤسسة ويمكن تعريفها كالاتي: "الوظيفة المالية هي مجموعة من المهام التي تصب في توفير الموارد المالية وتسييرها، كما تتخذ عدة جوانب إدارية وترتبط بمختلف الوظائف الأخرى وتستعمل أدوات تقنية، كمية وأخرى نوعية.

والوظيفة المالية في تعريفها البسيط هي مجموعة المهام والعمليات التي تسعى في مجموعها إلى البحث عن الأموال من مصادر ممكنة بالنسبة للمؤسسة وفي إطار محيطها المالي أي تحديد الحاجات التي تريدها من الأموال من خلال برامجها وخططها الاستثمارية وكذا برامج تمويلها وحاجاتها اليومية وعند تحديد الحاجات ودراسة الإمكانيات للحصول على الأموال لتأتي العملية الثالثة وهي القرار باختيار أحسن الإمكانيات التي تسمح لها بتحقيق خططها ونشاطها بشكل عادي والوصول إلى أهدافها في جوانب الإنتاج والتوزيع والنتائج أو الأرباح حسب الظروف المحيطة بها وعلاقتها مع المتعاملين مع الأخذ بعين الاعتبار بعامل الزمن ودوره في ذلك وحتى تصل المؤسسة إلى تغطية احتياجاتها المالية فالوظيفة المالية تسهر على اختيار المزيج المالي الملائم من أموال خاصة أو تمويل ذاتي وديون بمختلف استحقاقاتها والذي يحقق لها أحسن مردود بتكاليف أقل ما يمكن وفي عملية تنفيذ البرامج المالية تقوم نفس الوظيفة بمتابعتها بعد التوزيع الأحسن للمسؤوليات عليها في صورة تحديد مسؤولية استعمال الأموال، التكاليف وغيرها والمتابعة تعني في نفس الوقت التوجيه والحرص على أن تتم العمليات المالية ضمن الخطوط

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 315

المرسومة لها مسبقا في الخطة العملية وفي البرنامج الذي يوزع فترات من السنة في شكل موازنات مالية لتغطية مختلف الحاجات من الأموال وفي نهاية كل فترة تتم مراقبة البرامج المتعددة للمقارنة بين ما نفذ مع ما كان مبرمجا ومنها مسبقا ومن الأهداف الأساسية للوظيفة المالية ما يلي:

- دراسة الحاجة المالية المرتبطة بنشاط المؤسسة طبقا لخطتها الإستراتيجية والعملية وذلك لتحديد الوسائل المالية الضرورية لتغطية هذا النشاط والوقت المناسب للحصول عليها مع مراعاة مختلف الأنشطة التي سوف تنفق عليها وزمن تنفيذها.

- دراسة الإمكانيات المتوفرة أمام المؤسسة للحصول على الأموال المطلوبة.

- اختيار أحسن طرق التمويل حيث تكون عادة في شكل مزيج بين مختلف المصادر وتحقيق أحسن مردودية مالية.

- في إطار دراسة الوسائل اللازمة لتنفيذ برامج وخطط المؤسسة في مجال الإنتاج والتوزيع أو حتى البحث وتطوير تقنياتها الصناعية يتم دراسة الإمكانيات المقترحة فيما يتعلق بوسائل الإنتاج الضرورية لذلك حيث عادة ما تقترح عدة مشاريع يتم المفاضلة بينها واختيار أحسنها وفقا لعدة معايير مالية اجتماعية، سياسية وبيئية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص315

### المبحث الثالث: ماهية التمويل :

يعتبر التمويل من أقدم فروع علم الاقتصاد إلا أن دراسته لم تحظ بالاهتمام إلا منذ عهد قريب عندما تولد إحساس بضرورة وضع المبادئ اللازمة لنظرية في التمويل بعد ثراء النظرية الاقتصادية وما أسفرت عنه الدراسات التحليلية في هذا المجال من نتائج تمثلت في مجموعة مبادئ أصبح من السهل تكيفها و بلورتها في نظرية التمويل.

ولهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم، أهمية التمويل بالإضافة إلى ذكر الأنواع والمخاطر

### المطلب الأول : مفهوم، أهمية ومبادئ التمويل:

#### أولا : مفهوم التمويل:

اختلفت وجهة نظر الباحثين حول أهمية الوظيفة التمويلية و أثرها على عمل المشروع وتطوره و تفاوتت درجة فعالية طرق التمويل و أساليبه إلا أنهم يجمعون على أن التمويل يعني "توفير المبالغ المالية اللازمة لدفع أو تطوير مشروع خاص أو عام " و اعتبار التمويل بأنه الحصول على الأموال و استخدامها لتشغيل و تطوير المشروع و إنما يمثل النظرة التقليدية على هذه الوظيفة التي تركز على تحديد أفضل مصدر للأموال من عدة مصادر متاحة.

أما الكاتب (بيش) فيعرفه على أنه الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها.

و كذلك يعرفه على أنه: توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع و تطوير مشروع خاص و عام.<sup>1</sup>

و لكي يكون هذا التعريف متماشيا مع النظرة الحديثة لمفهوم التمويل يجب أن يفهم على أنه يتضمن جميع القرارات التي تتخذها الإدارة المالية لجعل استخدام الأموال استخداما اقتصاديا بما في ذلك الاستخدامات البديلة و دراسة التكلفة للمصادر المتاحة و النظر إلى القضايا المالية على أنها غير منفصلة عن أعمال كثيرة في المشروع كالإنتاج و التسويق و على هذا الأساس يعرف التمويل بأنه "مجموعة من الأسس و الحقائق التي تتعامل في تدبير الأموال تخص الأفراد أو منشآت الأعمال أو الأجهزة الحكومية"<sup>2</sup>

تعريف آخر للتمويل : هو تدبير الأموال و المبالغ المالية النقدية الضرورية لقيام المؤسسة بالمشاريع الاستثمارية وبصفة أدق يمكن القول أنه تجهيز المشروعات الاستثمارية بالمعدات و الأصول الرأسمالية عند الاستثمار الأولي أو استثمار التوسع أو الإحلال باستخدام مختلف المصادر المتاحة.

كما أن التمويل يقوم على أربعة مبادئ أساسية تتمثل في:<sup>3</sup>

- معدل الفائدة.

- القيمة الزمنية للأصول.

- تحقيق مستوى معين من الربحية لأي قرار من القرارات المالية.

<sup>1</sup> قورين حاج قويدر، مفهوم و أهمية التمويل، متاح على: <http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=33544> ، يوم، 14 مارس

2011

<sup>2</sup> أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم، ص ص 24، 25

<sup>3</sup> بوصبيعة صبرينة و آخرون، مرجع سابق، ص 20

- مدى الملائمة و التوقيت المناسب بين ميعاد الحصول على التدفقات النقدية من الاستثمارات وبين سداد الالتزامات.

ومن خلال هذه المبادئ يتبين انه قبل اتخاذ أي قرار مالي يجب التأكد من أن الأموال المطلوبة يجب توفيرها في الوقت المناسب.

### ثانيا: أهمية التمويل:<sup>1</sup>

لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية وتنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل الرفاهية لأفراده و تتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها و المتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية و ذلك حسب احتياجات و قدرات البلاد التمويلية.

ومهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو و تواصل حياتها، حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع، ومن هنا نستطيع القول أن التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية و ذلك عن طريق :

- توفير رؤوس الأموال اللازمة و إنجاز المشاريع التي يترتب عليها :
- توفير مناصب شغل جديدة تؤدي إلى القضاء على البطالة .
- تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد.
- تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة.
- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم ( توفير السكن، العمل ...)

### ثالثا: وظائف التمويل :

- تحليل البيانات المالية : تختص هذه الوظيفة بتحويل البيانات المالية إلى شكل أو نمط يمكن استخدامها لمعرفة جوانب قوة المركز المالي للمشروع .
- تحديد هيكل أصول المؤسسة : يحدد المدير نمط هيكل الأصول وأنواعها كما تظهر في قائمة المركز المالي ويعني ذلك حجم النقود المستثمرة في الأصول الثابتة و المتداولة .
- تحديد الهيكل المالي للمؤسسة : تتصل هذه الوظيفة بالجانب الأيسر من قائمة المركز المالي حيث يوجد نوعين من القرارات الخاصة بالهيكل المالي، فالنوع الأول له صلة بالمزيج الملائم للتمويل القصير والطويل الأجل. بينما النوع الثاني فيركز على المفاضلة بين القروض القصيرة الأجل و الطويلة الأجل من حيث تحقيق المنفعة للمؤسسة و الدراسة المعمقة للبدائل المتاحة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> شيخ التهامي حمزة وآخرون، إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية، مذكرة ليسانس، غير منشورة المركز الجامعي يحيى فارس المدينة 2008، ص 30

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

## المطلب الثاني: سياسات و أنواع التمويل:

### أولاً: سياسات التمويل:<sup>1</sup>

1. سياسة التمويل الجريئة : هذه السياسة تعتمد على استخدام مصادر التمويل القصيرة الأجل في تمويل جزء من الأصول المتداولة الدائمة و بعض المؤسسات تذهب إلى تمويل أصولها الثابتة من التمويل قصير الأجل و بالرغم من بعض المميزات التي تحققها هذه السياسة كإخفاض تكلفة التمويل بالإضافة إلى المرونة في توفيره وكذا ارتفاع معدل الفائدة على الأصول في حالة استخدامه إلا أنه يخلف من مخاطر مثل الحاجة إلى التحرير المستمر للقروض وهو ما يزيد من احتمال مراجعة المؤسسة لمشاكل عدم تمكنها من الحصول على احتياجاتها.

2. سياسة التمويل المتحفظة : حسب هذه السياسة تفضل المؤسسة الاعتماد على مصادر التمويل طويلة الأجل في تمويل احتياجاتها إلى حد استخدامها في تمويل جزء من الأصول المتداولة و هذا قصد تخفيض مخاطر العسر المالي، كما يمكنها ذلك من الحصول على سيولة أكبر وهذا عندما تتعدم حاجة المؤسسة إلى الأصول المؤقتة وهو ما ينتج لها فرصة استثمار هذه السيولة في الأوراق المالية و بالتالي تحقيق عائد معتبر .

3. سياسة التمويل المثالية : هذه السياسة تأخذ مركز وسط بين السياستين السابقتين حيث تقوم على الجمع بين مزاياها فيما يتعلق بالعائد والخطر وصولاً إلى مستوى رأس المال العامل الذي عنده ربحية الأصول ومخاطر العسر المالي أقل، وسر هذه السياسة هو أن المؤسسة تقوم بتمويل جزء من احتياجاتها من مصادر طويلة الأجل وما زاد عن ذلك تتم تغطيته بتمويل القصير الأجل.

### ثانياً: أشكال التمويل:

تحتاج المؤسسة إلى رؤوس أموال لتمويل مشاريعها الاستثمارية و ذلك حسب احتياج المشروع، حيث تلجأ إلى عمليات أو أشكال للحصول على هذه الأموال وفي هذا الإطار يوجد شكلين للتمويل:<sup>2</sup>

- التمويل المباشر.
- التمويل الغير المباشر.
- التمويل المباشر : يجسد التمويل المباشر بين المقرض و المستثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي وذلك سداداً للعجز المتواجد في الموارد المالية للمؤسسات لتمويل مشاريعها الاستثمارية حيث هذا التمويل يتخذ صوراً متعددة كما يختلف باختلاف المقترضين (المشروعات، الأفراد، الحكومات) فالمشروعات بحاجة إلى موارد مالية للحصول على التجهيزات، أراضي، مباني، آلات، كذلك من أجل مواكبة التطور الصناعي و التجاري فتوازن دخول و خروج الأموال لا يحدث دائماً ولا حتى في كل

<sup>1</sup> أحمد بوراس ، مرجع سابق ، ص 30

<sup>2</sup> فتحي خذرية و آخرون ، مصادر تمويل المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ليسانس ، غير منشورة ، المركز الجامعي يحي فارس المدينة ، 2007 ص 11

وقت فالمشاريع الاستثمارية تحتاج إلى مساعدات لتغطية الاختلالات التي قد تحدث في الصندوق، هنا تلجأ المؤسسة إلى الاقتراض عن طريق إصدار سندات.

- التمويل غير المباشر : يتم عن طريق الأسواق المالية بواسطة الأموال المالية الوسيطة (مصرفية أو غير مصرفية ) وذلك بقيام المؤسسات المالية بتجميع المدخرات النقدية من الوحدات التي لديها فائض في السيولة النقدية و توزيعها على الوحدات التي هي بحاجة لها فهي تقترض ثم تقرض، فالمؤسسة المالية تعمل على التوفيق بين متطلبات مصادر الادخار ومتطلبات مصادر التمويل فالكثير من المصادر الادخارية يرفض التوظيف الاستثماري المباشر لها نظرا لعدم توفر السيولة أو لرغبتها في تحمل المخاطر أو نتيجة لعدم ثقتها في الاستثمارات.<sup>1</sup>

### ثالثا: أنواع التمويل:

يمكن النظر إلى التمويل من عدة زوايا ترصد من خلالها أنواع التمويل .

#### 1. من زاوية المدة التي يستغرقها:<sup>2</sup>

وبموجبها ينقسم التمويل إلى :

- تمويل قصير الأجل : ويقصد به الأموال التي لاتزيد مدة استعمالها عن سنة كالمبالغ المالية التي تخصص لدفع الأجرور و شراء الأدوات ... الخ وغيرها من المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية

- تمويل متوسط الأجل : هو غالبا موجه لشراء المعدات والتجهيزات وتتراوح مدته بين سنتين و سبع سنوات. - تمويل طويل الأجل : يضم الأموال التي تزيد مدتها عن سبع سنوات وغالبا ما تمنحه مؤسسات متخصصة ( بنوك استثمارية ) لقاء ضمانات أورهن عقاري وفي حالة عدم توفير هذا المصدر فإن المؤسسة تلجأ إلى إصدار أسهم و سندات.

#### 2. من زاوية الحصول عليه:<sup>3</sup>

ويقسم إلى :

- تمويل ذاتي: ويقصد به الأموال المتولدة من العمليات الجارية للمؤسسة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية وهو ما يمكن المؤسسة من تغطية الاحتياجات المالية اللازمة لسداد الديون و تنفيذ الاستثمارات و زيادة رأس المال العامل وبتعبير آخر تمثل الأموال الذاتية ذلك المصدر التقليدي لتمويل المؤسسة.

- تمويل خارجي : يتضمن كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية وعلى رأسها البنوك و المؤسسات المالية أو باللجوء إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية ( قروض أو سندات ).

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

<sup>2</sup> علي عباس، الإدارة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، 200، ص 257.

<sup>3</sup> شيخ التهامي حمزة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 46.

3. من زاوية الغرض الذي يستخدم من أجله: <sup>1</sup>

وينقسم إلى :

**أ تمويل الاستغلال :** ينصرف إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة الاحتياجات و المعاملات القصيرة الأجل والتي تتعلق بتنشيط الدورة الإنتاجية في المؤسسة وينطوي هذا النوع بدوره إلى نوعين من التمويلات:

— **أموال تتطلبها دورة الاستغلال:** باستمرار و لا يمكن للمشروع الاستغناء عنها طوال حياته وهي التي تعرف برأس المال العامل الدائم هذه الأموال يجب تدبيرها من مصادر دائمة.

— **أموال تتطلبها الدورة الاستغلالية الواحدة أو عدد من الدورات :** وهي التي تعرف برأس المال المتغير وهذه الأموال يجب تدبيرها من مصادر وقتية كالقروض القصيرة الأجل.

**ب. تمويل الاستثمار :** يتمثل في الأموال اللازمة لمواجهة النفقات التي تترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كافتناء الآلات و التجهيزات و التركيبات وكل العمليات التي تؤدي إلى زيادة رأس المال النقدي إلى رأس المال المنتج.

**رابعاً: محددات أنواع التمويل:**

هناك عدة محددات تؤثر في تحديد أنواع التمويل نذكر منها على الخصوص:<sup>2</sup>

— **الملائمة :** يعني هذا الملائمة بين أنواع الأموال المستخدمة و مجمل الأصول التي يتم تمويلها باستعمال تلك الأموال، فمثلا استخدام الأموال طويلة الأجل للاحتياجات الطويلة المدى كإجراء أصول ثابتة و الأموال القصيرة الأجل لتغطية الاحتياجات القصيرة الأجل كاحتياجات الموسمية.

— **الدخل :** إن المدير المالي في المؤسسة يستطيع تحسين العائد المحقق على أموال أصحاب المشروع وذلك عن طريق الاقتراض بكلفة أقل من العائد المحقق على الموجودات حيث يطلق على هذه العملية المتاجرة بالملكية.

— **الخطر:** المقصود بالخطر هنا هو الخطر الذي يلحق بأصحاب المشروع نتيجة لزيادة الالتزامات على المشروع، و كثرة عدد الأفراد الذين يتقدمون عليهم في الأولوية على الدخل وعلى الموجودات عند التصفية.

— **السيطرة و الإدارة :** إن رغبة الملاك الباقين في الاحتفاظ بالسيطرة على المؤسسة من العوامل التي تلعب دورا هاما في تخطيط أنواع الأموال المستخدمة فعادة الدائنين لا يتدخلون في إدارة المؤسسة عندما تكون الأصول طبيعية ولكن إذا توسعت المؤسسة في نشاطها و الاقتراض إلى حد عجزها عن دفع الفائدة أو تسديد الأصل فهنا الدائنون قد يضعون أيدهم على أصول المؤسسة للحصول على حقوقهم وفي هذه الحالة فإن الأطراف المسيطرة سوف تفقد جل سيطرتها لان المؤسسة ستختفي عن الوجود .

<sup>1</sup> شيخ التهامي حمزة وآخرون، مرجع سابق، ص46.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 47، 48 .

- المرونة : وهي قدرة المؤسسة على تعديل مصادر الأموال بالزيادة أو النقصان تبعاً للتغيرات الأساسية في الحاجة لهذه الأموال.

### المطلب الثالث: المخاطر و العوامل المؤثرة على اختيار مصادر التمويل:

#### أولاً: مخاطر التمويل:<sup>1</sup>

إن قرار الاختيار لأي مشروع يهدف بالدرجة الأولى إلى توليد أكبر قدر ممكن من الأرباح من خلال الاستثمار المختار، إلا أن هذا القرار لا يخلو من الخاطر، حيث أن المؤسسة تولي اهتماماً كبيراً بحجم المشروع، نوعية الآلات و الكفاءات التي يستوجبها هذا الاستثمار و كذلك حجم الأموال الكافية لتمويله، وقد تلجأ إلى الاقتراض من الغير في حالة عدم كفاية أموالها الخاصة، وهذا ما يعرض المؤسسة إلى مجموعة من المخاطر تتمثل خاصة في الأعباء المالية التي تتحملها المؤسسة على عاتقها و التي تستوجب و تتطلب الخضم مهما كانت نتيجة الاستثمار لهذا يجب على المؤسسة القيام بموازنة بين الشروط التي تملئها البنوك أو المصدر الممول و الأرباح المتوقعة من خلال هذا المشروع و هذا باستعمال أو دراسة نسب المرودية التي تقيس مدى قدرة الأموال المستثمرة على توليد الأرباح، إذ يجب أن تتجاوز الأرباح معدل الفائدة المطبق في البنك أو الممول حتى تستطيع المؤسسة مواجهة التزاماتها اتجاه دائئيتها في الوقت المناسب أي عند حلول آجال الاستحقاق

#### ثانياً : العوامل المؤثرة على اختيار مصادر التمويل:<sup>2</sup>

إن اختيار مصادر التمويل الأكثر ملائمة يتأثر بعدة عوامل منها ماهية مرتبطة بسياسة التمويل في المؤسسة من جهة، ومنها ما يتعلق بطبيعة الظروف الاقتصادية العامة من جهة أخرى، وهو ما سنوضحه كالتالي :

1. **العوامل التي ترتبط بسياسة التمويل في المؤسسة:** وتعبّر بشكل أساسي عن إمكانيات المنشأة و احتياجاتها، و قدرتها على تسديد التزاماتها لذلك نجد أن المؤسسة الحديثة غالباً ما تعتمد على مواردها المالية الداخلية نظراً لعدم قدرتها في الحصول على الأموال من مصادر خارجية و بالنسبة للشركات فإنها تعتمد على إصداراتها من الأسهم العادية و الأسهم الممتازة، أما بالنسبة للمؤسسات التقليدية الكبيرة و التي تتعامل بعدة أنواع من السلع فإنها تتجه غالباً للاستفادة من أموال الغير أي الاعتماد على القروض في تمويل استثماراتها وذلك بالنظر إلى سمعتها المالية الجيدة في السوق المالية و الناتجة عن ثبات إيراداتها المقبلة و قدرتها على تسديد التزاماتها ومن أهم العوامل التي تؤثر في تحديد نوعية مصادر التمويل نذكر منها على سبيل المثال مايلي:<sup>3</sup>

- نوعية الاستثمارات القائمة في المؤسسة.

<sup>1</sup> شيخ التهامي حمزة وآخرون ، مرجع سابق، ص 47.

<sup>2</sup> بوقلقال عدنان، عبد الرحمن علي، التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، شهادة ليسانس ، غير منشورة، المركز الجامعي يحي فارس ، المدينة ، 2008 ، ص 77

<sup>3</sup> شيخ التهامي حمزة، وآخرون ، مرجع سابق ، ص 51

- نوعية الاستثمارات الجديدة المطلوبة قصد تمويلها.
  - حجم الإيرادات المتوقعة .
  - تركيب رأس المال في المؤسسة و درجة مديونيتها.
  - أسعار الأسهم في السوق المالية.
2. العوامل التي تتعلق بطبيعة الظروف الاقتصادية العامة : فهناك الكثير من العوامل التي تفرضها الظروف الاقتصادية العامة منها:<sup>1</sup>
- الإجراءات التي تفرضها الدولة في تحديد معدلات الفائدة .
  - الإجراءات الخاصة بإصدار الأسهم .
  - الإجراءات الخاصة بتكوين الاحتياطات.
  - معدلات الضريبة على الأرباح.
  - ظاهرة التضخم النقدي.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 51، 52

**خلاصة الفصل:**

إن ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل هو أنه رغم اختلاف وتعدد وتنوع وظائف المؤسسة الاقتصادية والتي تعتبر العمود الأساسي والجوهري للنشاط الاقتصادي فإن الوظيفة المالية هي الوظيفة الحيوية لكل مؤسسة، وذلك مهما اختلفت أشكال أو هياكل هذه المؤسسة حيث أن جميع المؤسسات تحتاج إلى الأموال حتى تتمكن من ممارسة أنشطتها، وكل الوظائف الأخرى في المؤسسة سواء وظيفة التسويق أو الإنتاج، أو وظيفة الموارد البشرية... لا يمكن النهوض بها دون توفر الأموال اللازمة، حيث تتعلق هذه الوظيفة بالنشاط المالي للمؤسسة، بمعنى الحصول على الاحتياجات المالية من مصادرها المختلفة هذه المصادر التي سيمكن أن تكون دائمة أو مؤقتة، كما يمكن أن تكون ملكية (داخلية) أو اقتراض (خارجية).

**الفصل الثاني:**  
**مصادر تمويل المؤسسة**  
**الاقتصادية**

## تمهيد:

تتغير طرق التمويل التي تتبعها المؤسسات في تحويل عملياتها بحسب حجم كل منشأة، وشكلها القانوني وحقل النشاط الذي تعمل فيه، وأيضا حسب الظروف والأوضاع الخاصة التي تمر بها المؤسسة. ففي شركات القطاع العام مثلاً نجد التمويل الحكومي المتأتي من ميزانية الدولة ومن إصدار الأسهم يأتي في المقام الأول، يليه في الأهمية الاقتراض من أجهزة مالية متخصصة بأسعار فائدة عادة ما تكون منخفضة على أن يتناسب رأس المال المقترض مع رأس مال المؤسسة، ويليه أخيراً التمويل الذاتي الذي تحصل عليه المؤسسة العامة من الأرباح المحققة، ولأن هذا الأخير يفترض عموماً بأنها لا تعمل من أجل تعظيم الربح فإن قدراتها الذاتية في التمويل عادة ما تكون ضعيفة.

يختلف الأمر بالنسبة لشركات القطاع الخاص التي تعتمد على مواردها الخاصة أكثر من اعتمادها على الاقتراض، حيث تفرض عليها شروط أقل مرونة مقارنة بتلك التي تمنح للشركات العامة لتتمتع هذه الأخيرة بضمانات حكومية، إضافة إلى الاعتبارات الأخرى المتصلة بعامل السيطرة والحفاظ على الحرية التشغيلية للشركة واستقلاليتها المالية.

وبصفة عامة يوجد نوعان من التمويل الخاص بالمؤسسة الاقتصادية هذان النوعان هما تمويل داخلي وتمويل خارجي بالإضافة إلى التمويل بالاستئجار.

و على هذا الأساس سنحاول في هذا الفصل تبين أهم مصادر تمويل المؤسسة من خلال المباحث

## التالية:

- المبحث الأول: التمويل الداخلي.
- المبحث الثاني: التمويل الخارجي.
- المبحث الثالث: التمويل بالاستئجار.

### المبحث: الأول: التمويل الداخلي:

يعتبر التمويل الداخلي " الذاتي" المصدر الوحيد الناتج عن العمليات الإنتاجية للمؤسسة الاقتصادية، وبذلك فهو يساهم بشكل كبير في نمو المؤسسة الاقتصادية، لأنه يضمن تجديد وسائل الإنتاج من جهة، ويضمن التمويل الكلي أو الجزئي لتوسعات المؤسسة الاقتصادية من جهة أخرى، وبذلك فهو يحافظ على وجود المؤسسة الاقتصادية.

ولهذا سنتطرق في هذا المبحث لكل من مفهوم التمويل الداخلي، وأهم خصائصه، بالإضافة إلى مختلف أنواعه.

### المطلب: الأول: مفهوم التمويل الداخلي و خصائصه:

#### أولاً: مفهوم التمويل الداخلي:<sup>1</sup>

للمويل الداخلي عدة مفاهيم أو عدة تعاريف نذكر منها:

- هو جملة المبالغ المفترزة من المؤسسة والتي تبقى تحت تصرفها بصفة مؤقتة أو طويلة نسبياً.  
- يعبر عن الارتباط المباشر بين مرحلتى التجميع والاستخدام وبالتالي وحدة مصادر الادخار ومصادر الاستخدام.

- عبارة عن مجموع مصادر التمويل الداخلية التي خلقتها المؤسسة لنفسها وأعيد توظيفها فيها، قصد زيادة طاقتها الإنتاجية.

- يمثل موارد من رأس المال تعمل المؤسسة على خلقه وتستخدمه بعد ذلك في نشاطها الخاص.  
- يقصد بالتمويل الداخلي الأموال المتولدة من العمليات الجارية للشركة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية.

ومن هذه التعاريف نستخلص أن التمويل الداخلي هو عبارة عن مصدر تمويلي متولد من نشاط جاري للمؤسسة الاقتصادية، ولها حرية التصرف في استخدامه، دون شرط أو قيد وذلك بتوجيهه لتمويل الاستثمارات المستقبلية أو تمويل رأس المال العامل، ويمكن أن نقول أن التمويل الداخلي هو الضمان الوحيد لوجود المؤسسة الاقتصادية واستمرارها.

#### ثانياً: خصائص التمويل الذاتي:<sup>2</sup>

إن التمويل الذاتي الفعال يرتبط بالعديد من الظروف الداخلية والخارجية هذه التي لها علاقة مباشرة بالمؤسسة في حد ذاتها أو بظروف السوق التمويلية.

<sup>1</sup> رابح خوني، رقية صافي، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، ط1 إتراك للطباعة و النشر، 2008، ص 98

<sup>2</sup> عبد الغفار حنفي: أساسيات الإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة لنشر، الإسكندرية، ص 121

### 1. الظروف المتعلقة بالمؤسسة (الظروف الداخلية):

إن اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي و نجاعة دوره في تمويلها يتطلب أن تتوفر لديها الأموال النقدية السائلة باستمرار وبالقدر اللازم والكافي لتحقيق الإشباع للمتطلبات الاستثمارية، الذي يتوقف بدوره على مقدار الحجم المادي للمؤسسة أي طاقتها الإنتاجية ويتوقف أيضا على الأشكال السوقية للمؤسسة، هل هي مؤسسة احتكارية، شبه احتكارية أو مؤسسة منافسة فنجد أن المؤسسات الاقتصادية صغيرة الحجم والتي تعمل في نطاق المنافسة الكاملة لا تستطيع أن تزيد من إنتاجيتها أو أسعارها بالقدر اللازم لزيادة المصدر الأساسي للتمويل الذاتي وهذا لأنها لا تستطيع أن تستفيد من مزايا الإنتاج الكبير بما يتضمنه ذلك من توفير في النفقات واستعمال التكنولوجيا المتقدمة.

بالإضافة إلى أن الأوضاع الاحتكارية وشبه الاحتكارية للمؤسسة سوف تمكنها من توزيع منتجاتها بالأسعار التي تريدها وبالكميات التي تود تسويقها، هذه كلها عوامل تساعد على زيادة معدلات الأرباح التي لها الأثر على التمويل الذاتي.

### 2. الظروف المتعلقة بالسوق التمويلية (ظروف خارجية):

إن السوق التمويلية أو السوق المالي يتكون من السوق النقدية وسوق رأس المال، فالسوق الأولى هي تلك السوق التي تتعامل بالائتمان قصير الأجل ويكون أقل من سنة، أما السوق الثانية فهي تلك السوق التي تتعامل بالائتمان طويل الأجل.

ويرتبط التمويل الذاتي بطريقة مباشرة بالظروف السائدة في السوق النقدية وسوق رأس المال وبمدى مرونة هذه الأسواق وقدرتها على تجميع الادخارات وتقسيمها واستعمالها وتوظيفها توظيفا استثماريا أمثل، ومن الملاحظ وجود ارتباط طردي بين التمويل الذاتي، وبين نقصان الادخارات وعدم توافرها بالكمية اللازمة.

### المطلب الثاني: أنواع التمويل الداخلي وأهم مكوناته:

#### أولاً: أنواعه: هناك نوعين من التمويل الداخلي:<sup>1</sup>

1. تمويل ذاتي خاص بالمحافظة على مستوى النشاط: وهو عبارة عن التمويل الذاتي الذي هدفه المحافظة على الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، حيث أن المؤسسة تخصص أموالها لتحقيق الأهداف المسطرة، لا أكثر ويتكون عموماً من الإهلاكات.

2. التمويل الخاص بالتوسع: في بعض الأحيان نجد أن التمويل الذاتي يفوق الانخفاض الذي يحدث في عناصر الأصول، وفي هذه الحالة تلجأ المؤسسة إلى استعمال ذلك الفائض في شراء استثمارات جديدة أو زيادة مخزونها أو حتى زيادة رأس مالها، ومنه فإن هذا النوع من التمويل الذاتي يسمى بالتمويل الذاتي الخاص بالتوسع، والذي يتشكل من الأرباح بعد اقتطاع الضريبة والتوزيع.

<sup>1</sup> رابح خوني، رقية صافي، مرجع سابق، ص 100.

### ثانيا: مكونات التمويل الداخلي:<sup>1</sup>

يمكن حصر مكونات التمويل الداخلي في العناصر التالية:

1. الأرباح المحتجزة: إن تحقيق الربح هو أحد الأهداف الأساسية والضرورية لجل المؤسسات وهذا الربح تقوم المؤسسة بتجزئته إلى عدة أقسام فمنه ما يذهب إلى المساهمين ليوزع عليهم ومنه ما تحتفظ به ويسمى هذا الأخير بالأرباح المحتجزة أو المحجوزة.

والأرباح المحجوزة هي :

- عبارة عن ذلك الجزء من الفائض القابل للتوزيع والذي حققته الشركة من ممارسة نشاطها في السنة الجارية أو السنوات السابقة.

- هي عبارة عن الجزء من حقوق الملكية الذي تستمده الشركة من ممارسة عملياتها المربحة ويتمثل في المتبقي من الأرباح العامة بعد تجنب الاحتياطات المختلفة والتوزيعات المقررة.

- وتمثل الأرباح المحتجزة أحد مصادر التمويل الذاتي للمؤسسة، فالمؤسسة بدلا من توزيع كل الفائض المحقق على المساهمين تقوم بتجنيب جزء من ذلك الفائض في عدة حسابات مستقلة يطلق عليها اسم الاحتياطي.

وسياسة توزيع الأرباح هي التي تحدد الجزء من الأرباح الذي يوزع على الملاك وأيضا الجزء الذي يحتجز، وعند تخطيط سياسة توزيع الأرباح على المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح المؤسسة من جهة ومصالح المساهمين من جهة أخرى

ويقصد بسياسة توزيع الأرباح قرار تحديد الجزء من الأرباح الذي يوزع على الملاك والجزء الذي يحتجز، ويتوقف لجوء المؤسسة إلى التوزيع أو الاحتفاظ بالأرباح على مجموعة من العوامل تتمثل فيما يلي:<sup>2</sup>

أ. القواعد القانونية: والتي تختلف من بلد إلى آخر، إلا أنها تتفق في بعض الشروط منها:

- عدم إجراء توزيعات إلا على الأرباح الفعلية التي حققتها المؤسسة دون المساس برأس المال.

- عدم جواز توزيع الأرباح في حالات العجز المالي.

- الحاجة المتزايدة لرأس المال العامل وهذا في حالة تمتع المؤسسة بنمو معتبر في الجانب المادي

وتضخم رقم أعمالها.

- بالإضافة على بعض القوانين الأخرى التي تحدد الحد الأدنى والحد الأقصى للأرباح الموزعة.

ب. الحاجة إلى سداد الديون: وهذا يكون عند حلول آجال استحقاق هذه الديون والتي تحصلت عليها المؤسسة من أجل توسيع نشاطها.

<sup>1</sup> سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار، التمويل، التحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، جامعة الإسكندرية 1986،

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 181.

ج. الوضع الاقتصادي العام: إن الأوضاع الاقتصادية المقبولة للمؤسسة عادة ما تدفع بها للاحتفاظ بمعظم أرباحها المحققة حتى تتمكن من مواجهة أي حالة طارئة في المستقبل.

د. عمر المؤسسة: فالمؤسسة حديثة النشأة تعتمد إلى احتجاز قدر كبير من الأرباح لتعيد استثمارها من أجل توسيع نشاطها وتميمته.

ه. طبيعة نشاط المؤسسة: فإذا كانت الأرباح غير مستقرة كما هو الحال بالنسبة للصناعات الكمالية فإن سياسة احتجاز الأرباح هي الأولى، وهذا حتى يتوفر للمؤسسة ما يكفيها من الأموال في الظروف الصعبة.

و. القيود في عقود الديون: إن عقود الديون طويلة الأجل غالباً ما تحد من حرية المؤسسة في توزيع الأرباح وهذا بهدف حماية الدائنين، مثلاً أن تنص هذه العقود على عدم توزيع الأرباح التي تحققت بعد عقد الدين.

ن. الموقف الضريبي لأصحاب الأسهم: إن الموقف الضريبي لأصحاب الأسهم تؤثر على سياسة توزيع الأرباح وهذا في حالة كون المؤسسة مملوكة من طرف عدد قليل من المساهمين الخاضعين لشرائح ضريبية مرتفعة، فهم يفضلون حجز الأرباح من أجل إعادة استثمارها بدلاً من الحصول على أرباح قليلة بعد اقتطاع الضرائب منها.

- إضافة إلى ما سبق لا يجب على المؤسسة أن تحتجز أرباحها ما لم يكن العائد المتوقع من استثمارها على الأقل مساوياً لمعدل العائد على الاستثمار في فرص بديلة متاحة لمالكي المؤسسة.

- الأرباح المحتجزة تقلل من درجة الخطر وهذا لكونها تزيد من سيولة المؤسسة وتقلل تكلفة الديون.

- تزيد من قدرة المؤسسة في الحصول على قروض جديدة.

- تشجع على زيادة التوسع والنمو والقيام بالاستثمارات.

ويمكن أن نستنتج مما سبق أنه من بين أهم العوامل التي تدعو إلى احتجاز الأرباح هو تجنب التمويل لمشروعات المؤسسة لأن هذه السياسة من أسهل الوسائل للحصول على الأموال اللازمة لتمويل الزيادة في الأصول المختلفة بدلاً من إصدار أسهم وسندات

## 2. الإهلاكات:<sup>1</sup>

### أ. تعريف الإهلاك:

يعرف الإهلاك على أنه التسجيل المحاسبي للخسارة التي تتعرض لها الاستثمارات التي تنقص قيمتها مع الزمن بهدف إظهارها بالميزانية بقيمتها الصافية.

كما يعرف الإهلاك بأنه طريقة لتوزيع التكاليف حيث توزع تكلفة الاستثمار القابل للإهلاك على دورات مدة حياته.

<sup>11</sup> سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 84.

كما يعرف على أنه مصروف لا يستخدم أموال الحاضر، وإن كان يترتب عليه خصم جزء من الإيرادات واحتجازه لفترة إلى أن يحين وقت إحلال الأصول التي خصم لحاسبها أفساط الإهلاك هو التعبير المحاسبي للخسارة التي تلحق بقيمة الاستثمارات التي تنفذ نتيجة لمرور الزمن وتسمح بإعادة تكوين الأصول المستثمرة.

### ب. كيفية التمويل عن طريق الإهلاك:

ومن هذا يمكن أن نقول بأن الإهلاك عبارة عن مقياس للنقص الذي يحدث لقيمة الأصل الثابت عبر الزمن.

ويعوض الإهلاك نقص القيمة الناشئ عن الاستعمال لحجزه جزء من الأرباح يعادل هذا النقص بحيث يبقى رأس المال ثابتا بقيمته الأصلية لعدم توزيع أرباح وهمية وكذلك يخصص الإهلاك لمواجهة خسائر واقعة ويسجل قبل الوصول إلى نتيجة الدورة.

### ج. أنواع الإهلاك: هناك قسمين للإهلاك:<sup>1</sup>

- الإهلاك المادي: وهو الإهلاك الناتج عن تلف الممتلكات والتآكل أو الصدأ أو العفن وينتج عن ذلك عجز الممتلكات من المبادرة على تأدية أعمالها.

- الإهلاك الوظيفي: ينتج هذا النوع من الإهلاك بسبب عجز الأصول أو الممتلكات عن المثابرة في أداء أعمالها من جراء التغير في الطلب عليها أي أن هذه الأصول لا تواكب التطور التكنولوجي. ويمكن حساب الإهلاك بطرق مختلفة كل واحدة تهدف إلى أن تلائم استعمال اقتصاد المؤسسة، ومن الممكن أن نجد طرق مختلفة داخل المؤسسة الواحدة ومن هذه الطرق نجد ما يلي:

- الإهلاك الثابت (الخطي).

- الإهلاك المتناقص.

- الإهلاك المتزايد.

وتعتبر الطريقتين الأوليتين الأكثر شيوعا واعتمادا لذلك سوف نتطرق إليها فيما يلي:

**طريقة الإهلاك الثابت:** هو عبارة عن توزيع تكلفة الاستثمار على عدة سنوات وكل سنة تتحمل جزء متساوي القسط من السنوات الأخرى، ومع استبعاد قيمة البقايا المختلفة في نهاية حياته الإنتاجية، ويحسب بالطريقة التالية:

$$\text{قيمة الإهلاك} = \text{تكلفة شراء الاستثمار} / \text{عدد السنوات.}$$

<sup>1</sup> إبراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، بن عكنون، الجزائر، 1999، ص237

**طريقة الإهلاك المتناقص:** يحسب قسط الإهلاك حسب هذه الطريقة على القيمة المحاسبية للاستثمار وليس على القيمة الأصلية، وهذا انطلاقاً من تطبيق معدل الإهلاك الذي نحصل عليه عن طريق معدل الإهلاك بطريقة القسط الثابت الموافق لمدة استعمال الاستثمار وذلك بضرب هذا المعدل في أحد المعاملات التالية:

1,5 عندما تكون مدة الاستعمال بين 3 إلى 4 سنوات.

2 عندما تكون مدة الاستعمال بين 5 إلى 6 سنوات.

2,6 عندما تكون مدة الاستعمال أكثر من 6 سنوات.

وحسب هذه الطريقة فإن قسط الإهلاك تتناقص كلما اقتربنا من نهاية مدة حياة الاستثمار، إذن وكما رأينا فإن مخصصات الإهلاك المقتطعة سنوياً تعتبر مصدراً من مصادر التمويل الذاتي للمؤسسة الذي ساعدها على تجديد استثمارها للمحافظة على قدرتها الإنتاجية.

#### د. العوامل المؤثرة على اختيار طريقة الإهلاك:<sup>1</sup>

بما أن الإهلاك هو مصدر من مصادر التمويل الذاتي فإن المؤسسة تلجأ إلى اختيار طريقة إهلاك تتناسب مع طبيعة الأهداف الموجودة من مخصصات الإهلاك حيث تتأثر عملية الاختيار بعدة عوامل.

– **الأثر الضريبي:** على المؤسسة اختيار الطريقة التي توفر لها أكبر حجم التدفقات النقدية الصافية لذلك فإن أفضل سياسة للإهلاك في هذه الحالة هي طريقة الإهلاك المتناقص الذي يعمل على تخفيض الوعاء الضريبي وبالتالي زيادة القدرة التمويلية للمؤسسة.

– **التضخم النقدي:** إن ارتفاع قيمة النقود والارتفاع<sup>2</sup> للمزيد للأسعار الذي يؤدي إلى عدم قدرة مخصصات الإهلاك على تجديد القدرة الإنتاجية للمؤسسة، وكذا تدهور قيمة رأسمالها يلزم المؤسسة القيام بما يلي:

– إعادة تقديم الأصول الثابتة عن طريق زيادة قيمتها بما يعادل سنة التضخم ولهذا يطبق الإهلاك على أساس القيمة الحقيقية بدلاً من القيمة النقدية (ثمن الشراء).

– اختيار طريقة الإهلاك المتناقص وذلك للاسترداد الأصول بأقصى سرعة ممكنة لتجنب أثر التمويل.

– **التقدم التكنولوجي:** إن التقدم التكنولوجي أو التقني يزيد من شدة المنافسة بين المؤسسات التي تستخدم التقنيات الحديثة ولكي تستطيع المؤسسة منافسة المؤسسات الأخرى يجب عليها أن تستخدم أصولها بما يتماشى والتقنيات الحديثة وذلك باستعمال طريقة الإهلاك المتناقص التي تمكنها من استرداد رأسمالها المستثمر بأقصى سرعة ممكنة واستبداله بما يتماشى مع ظروف السوق وتطوراتها.

<sup>1</sup> إبراهيم الأعمش، مرجع سابق، ص 238.

– تحديد مدة الحياة الإنتاجية للأصل: إن التحديد الصحيح للعمل الإنتاجي للاستثمار يلعب دورا هاما في تحديد مخصصات الإهلاك الحقيقية الواجب اقتطاعها سنويا كما يجب تحديد القيمة الباقية للاستثمار بعد انتهاء فترة الإهلاك.

– سياسة النمو في المؤسسة: إن تحديد معدلات النمو لسنوات قادمة تؤثر على حجم ومخصصات الإهلاك الواجب اقتطاعها أي تؤثر على طريقة الإهلاك المعتمدة.

هـ. أهمية حساب الإهلاكات:

إن حساب الإهلاك ضروري للأسباب التالية

– المحافظة على رأس مال المؤسسة وذلك أن الأصل الثابت في نهاية حياته الإنتاجية غير صالح للإنتاج ولهذا فإنه ينبغي على المؤسسة أن تحجز من أرباحها السنوية جزءا لمقابلة هذا النقص.

– تحديد التكاليف وتحميلها لوحدات الإنتاج بما في ذلك الإهلاكات حيث أن تجاهله يؤدي إلى تقييم المنتجات بتكلفة أقل.

### 3. المؤونات:<sup>1</sup>

يحدث أن تكون أسعار بعض عناصر المخزون في نهاية الدورة أقل من تكلفة شرائها، ويحدث أن يكون بعض الزبائن في وضعية مالية ويتعذر عليهم دفع جزء أو كل ما عليهم من ديون، وقد تجبر المؤسسة على دفع مبالغ مستقبلا لما ارتكبته من مخالفات (خسائر، منازعات أمام المحاكم، أخطار محتملة الوقوع)، في جميع الحالات يجب تكوين مؤونة لمواجهة ذلك، وتوجد عدة أنواع من المؤونات:

أ. مؤونة الأعباء والخسائر: يظهر هذا النوع في آخر دورة للاستغلال وتخصص المؤسسة هذه المؤونة لمواجهة حوادث متوقعة أو محتملة الوقوع خلال السنة، ومن بين هاته الخسائر والأعباء، خسائر القضايا والمنازعات، الضمانات الممنوحة، الغرامات المالية.

ب. مؤونة الأعباء الموزعة على عدة سنوات: وهي التكاليف أو المصاريف التي لا يمكن تحملها في دورة واحدة وهذا نظرا لطبيعتها والمبالغ المطلوبة لتنفيذها مثل ترميم أشغال الإصلاحات الكبرى.

ج. مؤونة التقاعد الإجبارية للأشخاص المشتغلين: تحدد في المؤسسات المساهمة التي توفر للمساهمين حق التقاعد الإجباري على المؤسسة بينما لا يظهر هذا الحساب في حالة المؤسسات التي توفر التقاعد لعمالها بواسطة الهيئات المختصة.

د. مؤونة تدني قيمة عناصر الأصول: تنقسم إلى:

– مؤونة تدني قيمة المخزون: وتكون في حالة القيمة السوقية للمخزون بتاريخ الجرد أقل من تكلفة شراءه أو إنتاجه حيث تكون مؤونة بقيمة الفرق بين القيمة السوقية وتكلفة الشراء والإنتاج.

<sup>1</sup> إبراهيم الأعمش، مرجع سابق، ص 238.

– مؤونة تدني قيمة العملاء: حيث تكون المؤونة الخاصة لمواجهة العملاء المشكوك في تحصيل ديونهم وبصفة عامة تعتبر هذه المؤونات ليست مصدر تحويل دائم مثل رأس المال الاجتماعي لأنها لا يمكن أن تكون في حالة التنبؤ ببعض التكاليف والخسائر غير المتوقعة وما دام أنها تخفض من النتيجة فهذا يؤدي إلى تخفيض قيمة الضرائب ولكن في حالة خسارة فإن تشكيل المؤونة ما هو إلا تضخيم للخسائر فقط لذلك لا تعتبر المؤونات مصدر تمويل دائم.

#### 4. الاحتياطات:<sup>1</sup>

الاحتياطات عبارة عن الأموال التي جمعت من طرف المؤسسة وهي جزء من الأرباح المحققة والغير موزعة أي أن الاحتياطات يتم تكوينها من الأرباح المحتجزة حيث عرفت على أنها "الاحتياطات مهما كان نوعها إنما هي عبارة عن أرباح صافية قابلة للتوزيع ولكنها حجزت في حساب احتياطي خاص لذلك فهي تعتبر حقا من حقوق أصحاب المشروع".

#### أ. أنواع الاحتياطات:

تجزئ الاحتياطات إلى عدة أنواع أبرزها ما يلي:

- **الاحتياطات القانونية:** وهي احتياطات إجبارية يجب على الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الأسهم أن يكون لها احتياطي حيث تقتطع 5% سنويا وهذا بعد تخفيض خسائر السنوات الماضية ولا يكون هذا الاحتياطي إجباري إذا بلغ 10% من الأموال الخاصة (رأس مال الشركة).
- **الاحتياطات النظامية:** يتم إنشاؤها طبقا للنظام الأساسي للشركة وذلك بتعيين أو تخصيص نسبة معينة من الأرباح السنوية لأغراض معينة ينص عليها النظام الأساسي ولا يمكن للشركة العدول عن تكوينه أو استخدامه في غير الأغراض المخصصة له إلا بقرار من الجمعية العامة.
- **الاحتياطات التعاقدية:** يتم تكوين الاحتياطات التعاقدية في أي مؤسسة وذلك للعقد المبرم بينهما وبين الغير مثل العقود التي تبرمها المؤسسة مع الموردين أو الدائنين حيث تمثل الاحتياطات التعاقدية مبالغ الاحتياطات المشكلة وفقا لبنود عقود أخرى غير النظام الأساسي بالمؤسسة.
- **الاحتياطات الاختيارية:** يقترح هذا من الاحتياطات من قبل مجلس الإدارة على الجمعية العامة للمساهمين مع توزيع أرباح الدورة حيث أن هذا النوع لا يكون تعاقدية ولا قانونية ولا نظامية.

#### ب. أهمية حساب الاحتياطات:

عندما تحقق المؤسسة أرباح غالبا ما لا يوزع هذا الأخير كله ويحتفظ بجزء منه و يعتبر هذا الجزء المحتفظ به مصدر التمويل للتوسع في المؤسسة.

<sup>1</sup> بوسلف مولود، بوزنون سمية، مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية وتقييمها في المؤسسة الإنتاجية، مذكرة ليسانس غير منشورة، جامعة جيجل، 2008، ص 29

### المطلب الثالث: تقييم التمويل الداخلي<sup>1</sup>:

#### أولاً: محاسن التمويل الداخلي:

- يعتبر التمويل الداخلي الوسيلة المتاحة أمام الإدارة في الوحدات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة حيث يصعب عليها الحصول على هذه الأموال من مصادر أخرى.
- تحويل الاستثمارات من الأرباح المحققة يعطي حرية الحركة وشبه استقلال كلي عن الملاك والغير، حيث يمكن للإدارة زيادة الأرباح المحتجزة عن طريق الاحتياطات غير المعلنة بالإضافة إلى عدم تحمل الأعباء التعاقدية كقوائد أو سداد لديون.
- يعتبر التمويل الداخلي مؤشر جيد لتقييم المسيرين بالمؤسسة فهو يعبر عن مردودية العمليات السابقة للمؤسسة ويعكس إمكانياتها الذاتية المستقبلية في التطور والتوسع.
- تمثل أموال الإهلاك الجانب الأكبر من التمويل الداخلي والتي تمثل أموالاً معفية من الضريبة وهي ميزة خاصة بتخفيض الوعاء الضريبي للشركة بقيمة الإهلاك المسموح خصمه ضريبياً.
- يدعم الربح المحتجز المقدرة الافتراضية للمؤسسة عن طريق زيادة حق الملكية بما يمكنها من استثمار ضعف المبلغ المحتجز، ويظهر ذلك بوضوح في فرنسا.

#### ثانياً: عيوب التمويل الداخلي:

- تبيد الأرباح المجمعة وعدم خضوع استخدامها لأي نوع من الرقابة فقد يؤدي ذلك إلى تجميد جزء كبير من رأس المال وعدم الاستفادة منه أو استثماره في مشروعات غير ضرورية.
- قد يؤدي الاعتماد عليه إلى التوسع البطيء، مما يؤدي إلى عدم الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة المربحة بسبب قصور التمويل الداخلي عن توفير الاحتياجات المالية.
- قد لا تهتم الإدارة بدراسة مجالات استخدام الأموال المدخرة بواسطة المؤسسة كتلك المتحصل عليها من الغير مما يؤدي إلى إضعاف العائد.
- نستخلص مما سبق أنه ينبغي ربط التوسع في استخدام التمويل الداخلي بفرض رقابة على مجالات استخدامه، مع مراعاة تكلفة الفرصة البديلة لحظة تخصيصه، وبذلك يمكن تعظيم حق الملكية.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 36

### المبحث الثاني: التمويل الخارجي:

بما أن التمويل الداخلي و بصفة عامة لا يكفي لتغطية المتطلبات المالية للمؤسسة و حتى تحافظ على مستوى الاستثمارات عند الحدود المقبولة و تتجاوز أزمات السيولة الظرفية فإنها تلجأ إلى مصادر خارجية للحصول على الأموال.

ولهذا سنتناول في هذا المبحث كل من التمويل عن طريق البنوك، التمويل عن طريق الأسواق المالية، الائتمان التجاري.

#### المطلب الأول: التمويل عن طريق البنوك:<sup>1</sup>

يمثل الشكل التنفيذي لتمويل المؤسسات، و تتوقف درجة الاعتماد على هذا المصدر على درجة المركز الائتماني للمؤسسة طالبة القرض من جهة و على شروط الاقتراض التي يطلبها المقرض من جهة ثانية حيث يتأثر المركز الائتماني لمؤسسة بملاءتها المالية، و بأرصدها لدى البنك الذي تتعامل معه، كذلك بعلاقتها السابقة معه أما شروط الإقراض أهمها سعر الفائدة على افتراض عدم تحديده من طرف الدولة فهو يخضع لعدة اعتبارات مثل:

مدة القرض، القابلية الاقراضية للمصرف، و درجة المخاطرة الائتمانية و درجة الضمان، و حجم القرض، و مركز المقرض.

بالنسبة للأشكال التي تتخذها القروض البنكية فهي تتنوع بحسب الاحتياجات المطلوبة و تحويلها بواسطة هذه القروض حيث نميز ثلاثة أنواع أساسية:

- قروض بنكية قصيرة الأجل.
- قروض بنكية متوسطة و طويلة الأجل.
- حالة خاصة بالبيع الايجاري.

#### أولاً: القروض البنكية قصيرة الأجل: "الائتمان المصرفي"

تستخدم هذه القروض في تمويل عمليات لا تتجاوز مدتها سنة إلا في حالات نادرة و تنتهي باسترداد الأموال التي استخدمت فيها، و هي تهدف أساساً إلى الحصول على تسهيلات لتعويض النقص في رأس المال التشغيلي للمؤسسة.

<sup>1</sup> عاطف الوجعاني و آخرون، الوظيفة المالية و مصادر تمويل الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ليسانس. غير منشورة. جامعة منتوري قسنطينة ص ص 33، 34.

و يأتي هذا النوع من الائتمان في المرتبة الثانية بعد الائتمان التجاري في الحالات التي تفشل فيها المؤسسات التي تعاني صعوبات في تمويل تلك الأصول من مصادر طويلة الأجل، و القروض البنكية القصيرة الأجل تأخذ عدة صيغ هي:

### 1. المكشوف البنكي:

هو عبارة عن تسهيلات مصرفية تمنح لمساعدة المؤسسة من أجل تسديد التزامات تتجاوز مؤقتاً قدراتها المالية، حيث تقوم المؤسسة بسحب مبلغ يزيد عن رصيد حسابها الجاري، و يوقف المصرف قرض الفائدة بمجرد عودة الرصيد من مدين إلى دائن، و عادة ما يخضم البنك الفائدة المستحقة على القرض من القيمة التي تسلمها المؤسسة.

### 2. تسهيلات الخزينة:

هي عبارة عن سحب على المكشوف و لكن تختلف عنها في المدة الزمنية، إذ لا تزيد عن ثلاثة أشهر وتستعمل في الحالات غير العادية. بينما السحب على المكشوف يكون لمدة سنة و يستعمل في الحالات العادية

### 3. خصم الأوراق التجارية:

يمكن للمؤسسة إذا كانت في حاجة إلى أموال سائلة، أن تتقدم إلى البنك لخصم ورقة تجارية موجودة في حوزتها قبل تاريخ الاستحقاق و دون الانتظار، و تدفع مقابل ذلك مصاريف (أجيو) للبنك تتمثل في عمولات مختلفة و نسبة فائدة تطبق على القيمة الاسمية للورقة التجارية، حيث يؤخذ في الاعتبار الزمن الباقي على تاريخ الاستحقاق و عملية خصم الأوراق التجارية لا تكون مباشرة متى شاءت المؤسسة ذلك، إنما يعقد اتفاق مسبق بينهما و بين البنك، و حتى يمكنها خصم أوراقها التجارية لابد أن يكون لها خط الخصم الذي لا يمكن أن تزيد عليه.

### 4. أدونات الخزينة:

تستطيع المؤسسات الكبيرة إصدار أدونات خزينة تتراوح مدتها بين 10 إلى 180 يوم بحيث لا يقل مبلغ الإصدار عن سقف معين و يتم التفاوض مع المكتتبين بشأن سعر الفائدة. هذا القرض يعتبر بمثابة قرض سنداتي قصير الأجل، و في بعض الحالات يمكن لأدونات الخزينة أن تمتد حياتها بين سنتين إلى سبع سنوات و هنا تتحول إلى قرض سنداتي مقنع.<sup>1</sup>

### ثانياً: القروض البنكية متوسطة و الطويلة الأجل:<sup>2</sup>

تحصل عليها المؤسسة من المؤسسات المالية وشركات التأمين لفرص تمويل احتياجات ذات طبيعة دائمة كالاستثمارات، و من أهم الخصائص المميزة لهذا النوع من الاستثمارات أن التمويل لا يتجاوز عادة 70% من مبلغ المشروع، أما مدته فلا تتجاوز 20 سنة، فهي ترتبط بقدرات السداد لدى المؤسسة وبمدة

<sup>1</sup> أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي و الدولي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر و التوزيع، القاهرة، 2009، ص 287.

<sup>2</sup> علي عباس، الإدارة المالية، إثناء للنشر و التوزيع، الإمارات، 2008، ص 266.

إهلاك المال المعني، ولعل أهم الشروط التي تكون موضوع تفاوض بين المؤسسة وجهة الإقراض هي الشروط الخاصة بطريقة السداد والقيود المالية على الحرية التشغيلية للمؤسسة، إن عادة ما يتضمن عقد القرض شرط السداد التدريجي بحيث لا تترك عملية السداد إلى حيث انتهاء المدة المحددة في العقد، وعلى ذلك يمكن للبنك أن يقدم القرض على دفعات، تستطيع المؤسسة أن تسدد من العائد على دفعات كذلك.

أما الضمانات التي يطلبها البنك للمحافظة على أمواله فهي الرهن الرسمي والكفالة والرهن الحيازي وأحيانا الكفالة المصرفية، فيما يتعلق بسعر الفائدة على الرغم من أن تكلفة هذا النوع من التمويل تتمثل في نسبة محدودة من قيمة القرض، إلا أن المقرض قد يصر على عدم ثبات هذه النسبة خاصة إذا كانت معدلات الفائدة في السوق تتجه نحو الارتفاع

### ثالثا: التمويل بواسطة البيع الإيجاري:<sup>1</sup>

البيع الإيجاري هو عقد بموجبه تقوم مؤسسات مختصة (بنوك أو شركات تأمين) بشراء أصول من الشركات المختصة و تأجيرها للمؤسسات الراغبة في استعمال هذه الأصول لقاء أقساط الإيجار سنوية لمدة معينة مع فرصة تملكها عند تسديد كامل الثمن المقرر لها، هذا الأسلوب في التعامل حديث النشأة و تلجأ إليه المؤسسات قصد استعمال بعض الأصول دون الاضطرار إلى شرائها، خاصة إذا كان ثمنها باهضا، أو كانت فترة استعمال محدودة الأمر الذي يجنبها شراء أصول تصبغ عديمة الجدوى بعد استيفاء الغرض من استعمالها زيادة على ذلك فإن التمويل عن طريق استئجار بعض الأصول يحقق للمؤسسة ميزتين رئيسيتين هما:<sup>2</sup>

- إن سداد قيمة الإيجار يعتبر أقل تكلفة من الناحية المالية من تكاليف الاستثمار.
- أقساط الإيجار تعتبر من الأعباء القابلة للخصم من الوعاء الضريبي.

<sup>1</sup> عاطف الوجهايني وآخرون، مرجع سابق، ص36  
<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

## المطلب الثاني: التمويل عن طريق الأسواق المالية:

كملاحظة أولية يجدر بنا أن نشير إلى نقطة مهمة هي أن شركات البلدان النامية كانت تواجه في الماضي اختيارات تمويلية أضيق مما كان متاحا لنظيراتها في البلدان المتقدمة إلا أنه في الوقت الحالي و مع تحرير التجارة و التحرير المالي الجاريان في الكثير من البلدان النامية فقد تزايدت أهمية استخدام شركات البلدان النامية للتمويل الخارجي بواسطة الأسواق المالية.

## أولاً: التمويل بالأسهم:

يشير مصطلح " السهم " إلى حصة معينة في ملكية المؤسسة و هناك نوعين من التمويل بالأسهم

هما:<sup>1</sup>

1. التمويل بالأسهم العادية:<sup>2</sup>

التمويل عن طريق إصدار أسهم عادية أو ما يعرف بزيادة رأس المال طريقة محبذة لزيادة موارد المؤسسة خاصة خلال الفترات التي ترتفع فيها تكلفة الاقتراض و تقل حظوظ المؤسسة في التمويل بالمدىونية.

و يتخذ السهم العادي ثلاث قيم مختلفة تتغير بتغير ظروف الشركة و الأحوال الاقتصادية الأخرى في السوق و هذه القيم هي:

- القيمة الاسمية: و هي القيمة المكتتب بها للسهم و المنصوص عليها في عقد تأسيس المؤسسة، و القيمة الاسمية هي التي يتم على أساسها توزيع نسبة الأرباح الصافية التي تحققها.

- القيمة الدفترية: و هي القيمة التي يستحقها السهم العادي حسب قيمته في السجلات المحاسبية للمؤسسة و معنى ذلك أنه إذا أصدرت نوعا واحدا من الأسهم فإن القيمة الدفترية لهذه الأسهم تساوي إجمالي حقوق الملكية أي مجموع رأس المال المدفوع و الأرباح المحتجزة و الاحتياطات الأخرى، و تعتبر القيمة الدفترية بحسب الظروف الداخلية التي تمر بها المؤسسة، فكلما زادت الأرباح زادت القيمة الدفترية لأسهمها و العكس صحيح.

- القيمة السوقية: و هي القيمة التي يتم التعامل بها في السوق المالي، و تتغير هذه القيمة بفعل عوامل السوق، فإذا توقع المتعاملون بالأسهم ربحا جيدا للشركة في نهاية السنة المالية فإن القيمة السوقية للسهم تميل للارتفاع و إذا كانت توقعاتهم عكس ذلك فإن القيمة السوقية تتجه إلى الهبوط، و قد تكون القيمة

<sup>1</sup> شقري نوري موسى و آخرون ، المؤسسات المالية المحلية و الدولية ، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن ص 43  
<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

السوقية للسهم أعلى من القيمة الاسمية له في حال كون المؤسسة تحقق أرباحا و مديونيتها منخفضة، و قد تكون أقل من القيمة الاسمية أو معادلة لها و ذلك تبعا للتغير في الظروف العامة لنشاطها.

#### أ. مزايا الأسهم العادية من وجهة نظر المؤسسة:<sup>1</sup>

- سهولة بيع و شراء الأسهم.

- لا تشكل الأسهم العادية التزاما ماليا يتوجب عليها تخصيص أقساط إطفاء كما هو الحال بالنسبة للسندات، و لا يوجد لها تاريخ استحقاق.

- لا تلتزم بتوزيع أرباح سنوية على المساهمين إذا كانت هناك حاجة ضرورية لاحتجازها، أو إذا ما تحققت خسارة في سنة من السنوات.

#### ب. عيوب الأسهم العادية من وجهة نظر الشركة:<sup>2</sup>

- كلفة إصدار الأسهم العادية أعلى من كلفة إصدار السندات.

- الأرباح الموزعة على المساهمين لا تعتبر نفقة و بالتالي لا يجوز خصمها من الضريبة التي تدفع للدولة.

- قد تتعرض لما يسمى "السيطرة المعادية" من مؤسسات أخرى و ذلك بسبب التبادل اليومي و السريع للأسهم، مما يؤدي إلى خضوعها لسيطرة أو ضغوط من مؤسسة أخرى.

### 2. التمويل بالأسهم الممتازة:

تجمع الأسهم الممتازة بين سمات كل من الأسهم العادية و السندات فهي تشبه الأسهم العادية في أن حملتها لا يحق لهم المطالبة بنصيبهم في الأرباح إلا إذا قررت المؤسسة إجراء التوزيعات و هي تشبه السندات لأنها لها قيمة إصدار كما أن أرباحها تشبه أيضا دفعات الفائدة من حيث أنها ثابتة و يتعين دفعها قبل أن يحصل حملة الأسهم الممتازة كطريقة للتمويل هي أنها في نظر مساهمي المؤسسة تبدو أقل خطرا في المدى القصير مقارنة بالأسهم العادية و السندات كما أنها تعتبر شكل جماهيري للتمويل بوصولها إلى صغار المستثمرين و بالتالي توزيع المخاطر على عدد أكبر من المساهمين، إضافة إلى حق المؤسسة في استدعاء هذه الأسهم أي إعادة شرائها عندما تنخفض أسعار الفائدة في السوق و يعاب على الأسهم الممتازة ارتفاع تكلفتها نسبيا مقارنة بتكلفة الاقتراض.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> علي عباس، مرجع سابق، ص 276.

<sup>2</sup> أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص 293.

<sup>3</sup> علي عباس، مرجع سابق، ص 278.

أو لا: التمويل بالسندات: <sup>1</sup>Bonds

1. مفهوم التمويل بإصدار السندات: هو تمويل بالمدىونية طويل الأجل، يحمل سعر فائدة ثابت توافق بموجبه المؤسسة التي أصدرته بدفع الفائدة المستحقة عليه لمالك السند في تواريخ محددة بالإضافة إلى التزامها بدفع قيمة السند في تاريخ استحقاقه و توجد عدة أشكال للتمويل بواسطة السندات من بينها نذكر الأنواع التالية:<sup>2</sup>

أ. سندات الرهن:

و تسمى كذلك بالسندات المضمونة (secured bonds) هذا النوع من السندات يكون مدعوما بموجودات ثابتة تقدمها المؤسسة كضمان لحملة السندات تلتزم بموجبها بدفع القيمة الاسمية بالإضافة للفوائد المستحقة في مواعيد استحقاقها أو في حالة تعرض المؤسسة للإفلاس أو التصفية، أي تلجأ إلى بيع موجوداتها المرهونة للوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين (حملة السندات) و من الضمانات الأخرى في بعض الدول هي كفالة الحكومة للسندات التي تصدرها المؤسسة العامة و المساهمة و خاصة تلك التي تساهم فيها الحكومة.

ب. السندات غير المضمونة برهن موجودات معينة:

و هي سندات طويلة الأجل غير مكفولة برهن موجودات معينة و يعتمد إصدار هذه السندات على طبيعة موجودات الشركة و قوتها الائتمانية و بناء عليه لا تصدرها إلا مؤسسات قوية جدا، حيث أن مثل هذه المؤسسات تكون غير راغبة أن تخضع موجوداتها كضمان لديونها، و من الأمثلة على ذلك البنوك التجارية نفسها، و شركات التأمين و الخدمات لأنها تحتفظ بموجوداتها على شكل مخزون أو قروض و هما شكلان لا يناسبان كفالة أو ضمان سندات الرهن، لذلك تختار إصدار سندات بدون رهن و يعتبر هذا السند من أبسط أنواع السندات و أكثرها خطورة على حامله، إلا أن ذلك لا يعني أن حامل هذا السند غير المضمون يفقد حق الأولوية في استرجاع أمواله في حالة تعرض المؤسسة للإفلاس أو التصفية.

ج. السندات القابلة للتحويل:

يمكن تحويلها إلى أسهم عادية بسعر ثابت بناء على طلب مالكيها، إن قيمة السندات القابلة للتحويل، و بسعر فائدة أقل كما أن تكلفة إصدارها أيضا أقل من تكلفة السندات الأخرى و هي مزاي مقبولة من وجهة نظر المؤسسة أما مزاي هذا النوع من السندات من وجهة نظر حاملها فهي كما ذكرنا سابقا إمكانية تحويله إلى أسهم عادية، و هذه الميزة هامة جدا بالنظر إلى تأثير التضخم في السوق الذي يؤدي إلى تآكل الفائدة من وقت لآخر.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> فتحي خذرية و آخرون، مرجع سابق، ص50.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 51

<sup>3</sup> علي عباس، مرجع سابق، ص 80

#### 4 السندات القابلة للاستدعاء: (capable bonds)

و هي السندات التي يحق للمؤسسة التي أصدرتها سداد قيمتها قبل موعد استحقاقها و في الوقت الذي تختاره وتلجأ إلى استدعاء هذا النوع من السندات عندما تنخفض أسعار الفائدة في السوق عن سعر الفائدة على السند.

#### 2. مزايا و عيوب السندات من وجهة نظر المؤسسة:<sup>1</sup>

##### أ. المزايا:

- الفوائد التي تدفعها المؤسسة لحاملي السندات تخصم من الضرائب التي تدفعها الدولة، باعتبارها نفقات تتحملها الدولة.

-تستطيع التصرف بحرية طالما أن حملة السندات لا يحق لهم التدخل في شؤونها.

- غالبا ما تكون كلفة الند أقل من كلفة غيره من أدوات الدين الأخرى.

##### ب. العيوب:

تخصص المؤسسة سنويا مبالغ كبيرة تدفعها كفوائد على السندات مما يؤثر على سيولتها، وبالتالي فهي تشكل عبئا عليها.

بما أن السندات أداة دين طويلة الأجل فقد تواجه المؤسسة ظروفًا سيئة تكون فيها غير قادرة على الوفاء بسداد الدين أو دفع الفوائد عليها مما يؤدي إلى تعرضها لخطر الإفلاس.

#### المطلب الثالث: الائتمان التجاري:

#### أولاً: تعريف الائتمان التجاري و أنواعه:<sup>2</sup>

##### 1. مفهومه :

هو نوع من التمويل قصير الأجل تحصل عليه المؤسسة من الموردين ويتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع التي تتاجر فيها المؤسسة أو تستخدمها في العملية الصناعية وعادة ما يستعمل هذا الائتمان لتمويل نسبة معينة من المخزون، أما احتياجات التمويل القصيرة الأخرى فيتم توفيرها بالافتراض من البنوك.

كما يعرف على أنه : شكلاً من أشكال التمويل قصير الأجل الذي تحصل عليه المنشأة من الموردين، ويتمثل هذا النوع من التمويل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع التي تتاجر فيها، أو تستخدمها المنشأة في العملية الصناعية. و يعد الائتمان التجاري من أهم مصادر التمويل قصيرة الأجل التي تعتمد عليه المنشآت بدرجة أكبر من اعتمادها على الائتمان المصرفي، أو غيره من المصادر الأخرى القصيرة الأجل<sup>3</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق نفس الصفحة.

<sup>2</sup> علي عباس، مرجع سابق، ص 275، 276

<sup>3</sup> مصادر التمويل وتكاليفه متاح على: <http://mouhasaba.3oloum.org/t76-topic> ، يوم 01 مارس 2011.

تلجأ المؤسسة إلى الائتمان التجاري في حالة عدم كفاية رأس المال العامل وعدم مقدرتها على الحصول على القروض المصرفية وما شابهها من القروض ذات التكلفة المنخفضة، حيث أن الائتمان التجاري يرتبط مباشرة بالمخزون السلعي والمبيعات.<sup>1</sup>

## 2. أنواعه:<sup>2</sup>

يمكن للمؤسسة أن تحصل على ما تحتاجه من مستلزمات باستخدام واحد من الأساليب أدناه المعتمدة لتسديد قيمة تلك المستلزمات ومن بين الأساليب المعتمدة:

- الحساب المفتوح ويتم اعتماد هذا الأسلوب لتسديد قيمة المستلزمات عندما تكون الثقة عالية بين الطرفين حيث تظهر هذه المشتريات في السجلات المحاسبية للمؤسسة المشتريّة تحت اسم الحسابات أو الذمم الدائنة و هذا النوع من الائتمان هو الأكثر شيوعاً.

- أوراق الدفع أو الكمبيالات : وهذا النوع من الائتمان يتم استخدامه عندما تكون الثقة بين المؤسستين غير متوفرة ويتطلب هذا الأسلوب إجراءات أكثر رسمية من الأسلوب الأول حيث أن هذه الأوراق يمكن خصمها لدى المصارف قبل موعد استحقاقها.

### ثانياً: مزايا استخدام الائتمان التجاري:

يتمتع الائتمان التجاري بعدة مزايا من أهمها:<sup>3</sup>

- التوافر "Availability" باستثناء المؤسسات التي تعاني من مشاكل مالية ، فإن الائتمان التجاري يتم بشكل تلقائي أي أنه لا يتطلب مفاوضات أو ترتيبات خاصة للحصول عليه وإن هذه المزايا تكبر في المؤسسات الصغيرة التي قد تواجه محددات وقيود عند الحصول على الأموال من المصادر الأخرى للتمويل.

- المرونة "flexibility" في حالة زيادة مبيعات المؤسسة فإن ذلك بالنتيجة يؤدي إلى زيادة مشترياتها من السلع و الخدمات ، الأمر الذي يؤدي إلى استجابة الائتمان التجاري المكتسب بشكل تلقائي والعكس من ذلك يحدث في حالة انخفاض حجم المبيعات.

- قلة القيود أو عدمها حيث أن شروط الائتمان التجاري بشكل عام هي أبسط من تلك الشروط التي تتطلبها مصادر الأموال الأخرى التي تحتاج إلى التفاوض مع الجهات المانحة التي قد تفرض قيود صارمة على التصرفات المالية للمنشأة تحد من حريتها.

### ثالثاً: مدة الائتمان التجاري:<sup>4</sup>

تختلف مدة الائتمان التجاري بحسب طبيعة نشاط المؤسسة كونها صناعية أو تجارية من جهة وبحسب علاقاتها السابقة مع الموردين من جهة ثانية، وللظروف الاقتصادية أيضاً دور في ذلك، ففي

<sup>1</sup> عدنان تايه النعيمي ، وآخرون ، الإدارة المالية ، ط2 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان 2008 ، ص 347

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، نفس الصفحة .

<sup>3</sup> عاطف الوجهايي، وآخرون، مرجع سابق، ص41

<sup>4</sup> نفس المرجع السابق، ص 42.

أحوال الرواج تسهل المؤسسات في منح الائتمان ويحدث العكس في أوقات الكساد، كما تلعب المنافسة دور هام في التأثير على مقدار الائتمان وعلى مدته دون أن تنسى في كل ذلك طبيعة السلع التي تنتجها المؤسسة أو تتعامل فيها.

- **الدفع نقدا قبل استلام المواد أو البضائع:** في هذه الحالة تستفيد المؤسسة البائعة من تمويل تبدأ مدته من لحظة الدفع إلى غاية تسليم المبيعات إلى العميل أما المؤسسات المشتريّة -العميلة- فلا تحصل على أي ائتمان.

- **الدفع لدى الإطلاع:** تقوم المؤسسة البائعة بشحن البضائع أو الموارد المطلوبة للمؤسسة المشتريّة، وهذه الأخيرة لا تدفع مبلغ الفاتورة سواء بتأجيل الدفع أو تحرير كمبيالة لدى الإطلاع ويمكن بموجبها استلام المشتريات.

- **الدفع خلال مدة معينة:** وهي الحالة التي تستفيد فيها المؤسسة المشتريّة من الائتمان إذ تحصل على تمويل يغطي الفترة الزمنية التي تسبق فترة السداد الفعلي، وبصفة عامة تجب أن تكون المهلة الممنوحة للزبائن أقل من المهلة المحصل عليها من الموردين.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

### المبحث الثالث: التمويل بالاستئجار "الائتمان الإيجاري"

لا شك أن طرق التمويل الكلاسيكي للاستثمارات تشكل عبئا على المؤسسات و المستثمرين، خاصة فيما يتعلق بالعبء المالي وطريقة تحمله، ولذلك ظهرت الحاجة إلى البحث عن طرق أخرى لتمويل الاستثمارات يكون من خصائصها تجنب عراقيل طرق التمويل الكلاسيكية. ويعتبر التمويل بالاستئجار فكرة حديثة للتجديد في طرق التمويل، وإن كانت هذه الطريقة لا تزال تحتفظ بفكرة العرض، فإنها قد أدخلت تبديلا جوهريا في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقرضة والمؤسسة المقرضة، ورغم حداثة هذه الطريقة، فإنها تسجل توسعا سريعا في الاستعمال لإقدام المستثمرين عليها بالنظر إلى المزايا العديدة التي تقدمها لهم. وسنتطرق في هذا المبحث لكل من مفهوم الائتمان التجاري، وخصائصه وأنواعه وطريقة تسديده.

#### المطلب الأول: مفهوم الائتمان الإيجاري وخصائصه<sup>1</sup>:

**أولاً: مفهوم الائتمان الإيجاري:** هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسس مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونيا لذلك بوضع آلات و معدات أو أي أصول أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.

#### ثانياً: خصائص الائتمان الإيجاري<sup>2</sup>:

يمكن من خلال تعريف الائتمان الإيجاري استنتاج خصائص الائتمان الإيجاري الأساسية:

- إن المؤسسة المستفيدة من هذا النوع من التمويل، والتي تسمى المؤسسة المستأجرة غير مطالبة بتسديد المبلغ الكلي للاستثمار مرة واحدة، وإنما تقوم بالدفع على أقساط حيث تتضمن هذه الأقساط جزء من ثمن شراء الأصل مضافا إليه الفوائد التي تعود للمؤسسة المؤجرة، ومصاريف الاستغلال المرتبطة بالأصل المتعاقد حوله.
- إن ملكية الأصل أو الاستثمار أثناء فترة العقد تعود إلى المؤسسة المؤجرة وليس إلى المؤسسة المستأجرة، وتستفيد هذه الأخيرة من حق الاستعمال فقط، وتبعا لذلك تكون مساهمة المؤسسة المؤجرة قانونية ومالية، بينما تكون مساهمة المؤسسة المستأجرة إدارية واقتصادية.
- في نهاية فترة العقد، للمؤسسة المستأجرة ثلاث خيارات، إما أن تطلب تجديد عقد الإيجار وفق شروط يتفق بشأنها مجددا، وتستفيد بالتالي لفترة أخرى من حق استعمال هذا الأصل دون أن تكتسب ملكيته، وإما أنها تشتري نهائيا هذا الأصل بالقيمة المتبقية المنصوص عليها في العقد، وفي هذه الحالة

<sup>1</sup> علي عباس، مرجع سابق، ص 277 ، 278.

<sup>2</sup> عاطف الوجعاني، وآخرون، مرجع سابق، ص 50.

تنتقل الملكية القانونية للأصل إلى المؤسسة المستأجرة إضافة إلى حق الاستعمال، وإما وهذا هو الخيار الأخير، أن تمتنع عن تجديد العقد وتمتنع أيضا عن شراء الأصل، وتنتهي بذلك العلاقة القائمة بينها وتقوم بإرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة.

- تقيم عملية الائتمان الاجباري علاقة بين ثلاثة أطراف هي المؤسسة المؤجرة والمؤسسة المستأجرة والمؤسسة الموردة لهذا الأصل، في هذه العلاقة تقوم المؤسسة المستأجرة باختيار الأصل الذي ترغب فيه لدى المؤسسة الموردة، وتقوم المؤسسة المؤجرة بإجراءات شراء هذا الأصل من المؤسسة الموردة ودفع ثمنه بالكامل، ثم تقوم بتقديمه إلى المؤسسة المستأجرة على سبيل الإيجار طبعاً.

- وعليه فإن خلاصة هذه العلاقة تختلف عن فكرة القرض الكلاسيكي بالرغم من أن الهدف من العملية واحدة، وهو تمويل الاستثمارات، حيث أن الائتمان الاجباري لا ينصرف إلى منح أموال نقدية إلى المقترض، وإنما يقوم بدل ذلك بتقديم أصول عينية (استثمارات مادية) إلى الزبون حيث تقوم به المؤسسات المتخصصة في هذا النوع من العمليات بدفع ثمنها بالكامل، وتنتظر التسديد من هذا الزبون على أقساط، مقابل هذا التسهيل، يفترض أن مجموع الأقساط المدفوعة يفوق ثمن الاستثمار، بمعنى أن تكلفة الاستثمار باستعمال هذه الطريقة سوف تكون أكبر مقابل الاستفادة من الدفع الجزأ والمؤجل

**ثالثاً: أنواع الائتمان الاجباري:** هناك العديد من أنواع الائتمان الاجباري وذلك حسب الزاوية التي يتم منها النظر إليه ولكننا لن نتعرض في هذه الفقرة إلا إلى دراسة نوعين هما:<sup>1</sup>

- الائتمان الاجباري حسب طبيعة العقد.

- الائتمان الاجباري حسب طبيعة موضوع العقد.

### 1. الائتمان الاجباري حسب طبيعة العقد: حسب هذا التصنيف هناك نوعان من الائتمان الاجباري:

- الائتمان الاجباري المالي.

- الائتمان الاجباري العملي.

أ. **الائتمان الاجباري المالي:** يعتبر الائتمان الاجباري ائتماناً اجبارياً مالياً إذا تم تحويل كل الحقوق والالتزامات المنافع، المساوئ و المخاطر المرتبطة بملكية أصل المعني إلى المستأجر ويعني ذلك أن مدة الائتمان الاجباري كافية لكي تسمح بالمؤجر باستعادة كل النفقات ورأس المال مضافاً إليه مكافأة هذه الأموال المستثمرة.

ب. **الائتمان الاجباري العملي:** يعتبر الائتمان الاجباري ائتماناً اجبارياً عملياً إذا لم يتم تحويل كل الحقوق والالتزامات والمنافع والمساوئ والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل المعني، أو تقريباً كلها إلى المستأجر، وهذا يسمح بالقول أن جزء من كل ذلك يبقى على عاتق المؤجر، ومعنى ذلك أن فترة العقد غير كافية

<sup>1</sup> عاطف الوجاهاني، وآخرون، مرجع سابق، ص 43

لكي يسترجع المؤجر كل نفقاته، وبالتالي فإنه يجب انتظار فترة أخرى لاستعادة ما تبقى من النفقات سواء بتجديد العقد أو بيع الأصل.

2. الائتمان التجاري حسب طبيعة موضوع التمويل: يمكننا حسب هذا التصنيف التفريق بين معينين من الائتمان الاجاري:<sup>1</sup>

- الائتمان الاجاري للأصول المنقولة.

- الائتمان الاجاري للأصول الغير المنقولة

أ. الائتمان الاجاري للأصول المنقولة: يستعمل هذا النوع أو هذا التصنيف من الائتمان الاجاري من طرف المؤسسة المالية لتمويل الحصول على أصول منقولة تتشكل من تجهيزات وأدوات استعمال ضرورية لنشاط المؤسسة المستعملة وهي كأنواع الائتمان الاجاري الأخرى تعطى على سبيل الإيجار لفترة محددة لصالح المستعمل سواء كان شخصا طبيعيا أو كان معنويا لاستعماله في نشاطه المهني مقابل ثمن الإيجار. وفي نهاية هذه الفترة، تعطى لهذا المستعمل فرصة تجديد العقد لمدة أخرى، أو شراء هذا الأصل أو التخلي عنه نهائيا.

ب. الائتمان الاجاري للأصول غير المنقولة: في الواقع، لا يختلف هذا النوع من الائتمان الاجاري من ناحية تقنيات استعماله عن النوع السابق. ويتمثل الفرق الأساسي في موضوع التمويل، حيث أن هذا النوع يهدف إلى تحويل أصول غير منقولة تتشكل غالبا من بنايات شيدت أو هي في طريق التشييد، حصلت عليها المؤسسة المؤجرة من جهة ثالثة أو قامت هي ببناؤها، وتسلمها على سبيل الإيجار إلى المؤسسة المستأجرة لاستعمالها في نشاطاتها المهنية مقابل الثمن الاجاري.

وفي نهاية فترة العقد، تتاح للمؤسسة المستأجرة إمكانية الحصول نهائيا على الأصل حتى ولو كان ذلك تنفيذا لمجرد وعد انفرادي للبيع، أو تتاح لها إمكانية الاكتساب المباشر أو الغير مباشر للأرض التي أقيم عليها البناء أو تتاح لها أخيرا إمكانية التحويل القانوني لملكية البناء المقام على أرض هي أصلا ملك للمؤسسة المستأجرة وبالإضافة إلى موضوع التمويل، هناك أوجه أخرى للاختلاف بين الائتمان الاجاري للأصول المنقولة والائتمان الاجاري للأصول الغير منقولة. وتقع هذه الاختلافات بصفة أساسية على ثلاث مستويات:

- تكون درجة التعقيد في الائتمان الاجاري للأصول الغير منقولة أكبر منها في النوع الآخر. حيث ينبغي إيجار الأرض التي تقام عليها المباني، ثم القيام في مرحلة ثانية بتشبيد هذه المباني مع كل ما يرافق ذلك من تعقيدات إجرائية ووقت طويل لإنجاز المشروع، وتعقيدات نفعية تتعلق بملائمة هذه العقارات

<sup>1</sup> قورين حاج قويدر، مفهوم وأهمية التمويل، متاح على، <http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=33544>، يوم 14 مارس 2011

للأنشطة المهنية الخاصة بالمؤسسة المستأجرة، بينما تكون التعقيدات المرتبطة بالائتمان الاجاري للأصول المنقولة أخف من ذلك بكثير.

- في حالة الائتمان الاجاري للأصول الغير منقولة، يتطلب الأمر تذيير أموال طائلة تفوق بكثير الاحتياجات إلى الأموال في حالة الأصول المنقولة، الأمر الذي يدفع إلى البحث عن صيغ ملائمة لإتمام

العملية، ومن بين هذه الصيغ المتاحة إشراك المستفيد في تنفيذ العملية سواء بمساهمته في تقديم الأرض لتشييد المباني أو تقديم جزء من رأس المال.

- إنجاز البناء وكرائه لإخضاع إلى أنظمة خاصة عندما يتعلق الأمر بالعقارات، بينما يخضع الحصول على الأصول المنقولة إلى قواعد القانون التجاري، وهذا ما يجعل التفرقة بين النوعين ضرورية.

### المطلب الثاني: طريقة التسديد<sup>1</sup>

كما رأينا سابقا، فإن تسديد الأصل من طرف المؤسسة المستعملة يتم على أقساط دورية تسمى ثمن الكراء، وتتمثل هذه الأقساط على وجه الخصوص جزء من رأس المال الأساسي المحمل لتلك السنة مضافا إليه العائد الذي تحصل عليه المؤسسة المؤجرة، وتشمل هذه الأقساط أيضا المصاريف الأخرى التي تتحملها المؤسسة المالية أثناء عملية تسليم الأصل إلى المؤسسة المستأجرة، وتتمثل هذه المصاريف على وجه الخصوص في مصاريف النقل والتأمين والصيانة ما لم تتحمل المؤسسة المستأجرة مباشرة هذه المصاريف.

وعلى الرغم من ذلك، تبقى مشكلة تقدير الأقساط قائمة، مع ذلك يمكن القول على العموم أن تحديد هذه الأقساط يتم بطريقة تعاقدية بين الطرفين، آخذين بالاعتبار ثمن الاستثمار، وسنوات الاستعمال والعائد المتوقع.

وبصفة عامة فإن المبدأ الأساسي الذي يحكم تحديد مبلغ هذه الأقساط هو أن هذه المبالغ لا يمكن أن تكون متساوية بل ينبغي أن ينخفض مع تقدم عمر استعمال الأصل، والسبب في ذلك اقتصادي بحت، حيث أن مرد ودية هذا الأصل تكون عالية في بداية سنوات الاستعمال وتنخفض تدريجيا مع الزمن<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عاطف الوجاهاني، وآخرون، مرجع سابق، ص ص 44، 45.  
<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

## خلاصة الفصل الثاني:

تطرقنا في هذا الفصل إلى مصادر التمويل المتاحة للمؤسسة الاقتصادية وهي متنوعة وكثيرة، منها التمويل الذاتي والذي يشتمل على الأرباح المحجوزة، حصص الإهلاك، المؤونات ، وتمويل خارجي الذي يعتبر النوع الثاني من مصادر التمويل والذي يشتمل على التمويل عن طريق البنوك ، التمويل عن طريق الأسواق المالية، و الائتمان التجاري أما النوع الأخير من مصادر التمويل وهو حديث النشأة وهو ما يعرف بالاستئجار، ورأينا أن لهذه المصادر كلها مزايا كما لها عيوب، وهذا ما يجعل المؤسسة بل ويتطلب منها أن تعرف كيف تفاضل وتختار بين مختلف هاته المصادر جميعها، بمعنى اختيار المصدر الذي يكون في صالحها ويخدمها بحيث يحقق أهدافها ومصالحها، ومن الأهداف الرئيسية التي تطمح المؤسسة إلى تحقيقها هو تعظيم أرباحها بأقل التكاليف.

## الفصل الثالث:

تقييم واقع مصادر التمويل في  
مؤسسة سميد فرع مطاحن بني  
هارون

**تمهيد:**

بعد تعرضنا في الجانب النظري للبحث لأهم مصادر تمويل المؤسسة الاقتصادية من جانب المفاهيم والأساسيات و كذا تفصيل مصادر تمويل المؤسسة الاقتصادية. سنحاول في هذا الفصل إسقاط هذه الدراسة ميدانيا من خلال دراسة و تقييم واقع مصادر التمويل في إحدى المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية في السوق الجزائرية وهي مؤسسة سميد فرع مطاحن بني هارون، وعلى ضوء ذلك ارتأينا تقسيم بحثنا إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: نظرة عامة حول المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثاني: تقييم أداء الوظيفة المالية بالمؤسسة محل الدراسة

المبحث الثالث: مصادر التمويل في المؤسسة محل الدراسة.

**المبحث الأول: نظرة عامة على المؤسسة محل الدراسة:****المطلب الأول: تعريف المؤسسة محل الدراسة:**

هي وحدة إنتاجية يتمثل نشاطها أساسا في تحويل المادة الأولية التي هي القمح اللين إلى مادة الفرينة التي هي بدورها تستعمل كمادة أولية في صناعات مختلفة تقوم بها مؤسسات أخرى، و هذه الوحدة تابعة لمؤسسة الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها ERIAD.

و هي شركة ذات أسهم رأس مالها 600 مليون دج سنة 2009، تسميتها مطاحن بني هارون المقر الاجتماعي بالقرام قوقة ولاية ميله على الطريق الوطني 27 الرابط بين ولايتي قسنطينة و جيجل و بالتالي فهي تمثل موقع استراتيجيا هام تقدر مساحتها 7هكتارات و 2 منها مغطاة و تشمل منها سكنات للموظفين تحمل الرقم التسلسلي 81.12.43

- 81: سنة انطلاق النشاط.

- 12: الشهر الذي دخلت فيه الاستقلالية

- 43: يعبر عن رقم الولاية.

بدأت الاشتغال في نوفمبر في 1977 و انتهت في نفس الشهر سنة 1983 من طرف شركة

مجرية و شركة وطنية حيث مر هذا الانجاز بعدة عوامل:

- تحويل الجانب التكنولوجي كان في 1976/04/01.

- بداية التركيب كانت في 1976/04/14.

-نهاية الإنجاز كانت في 1978/04/14.

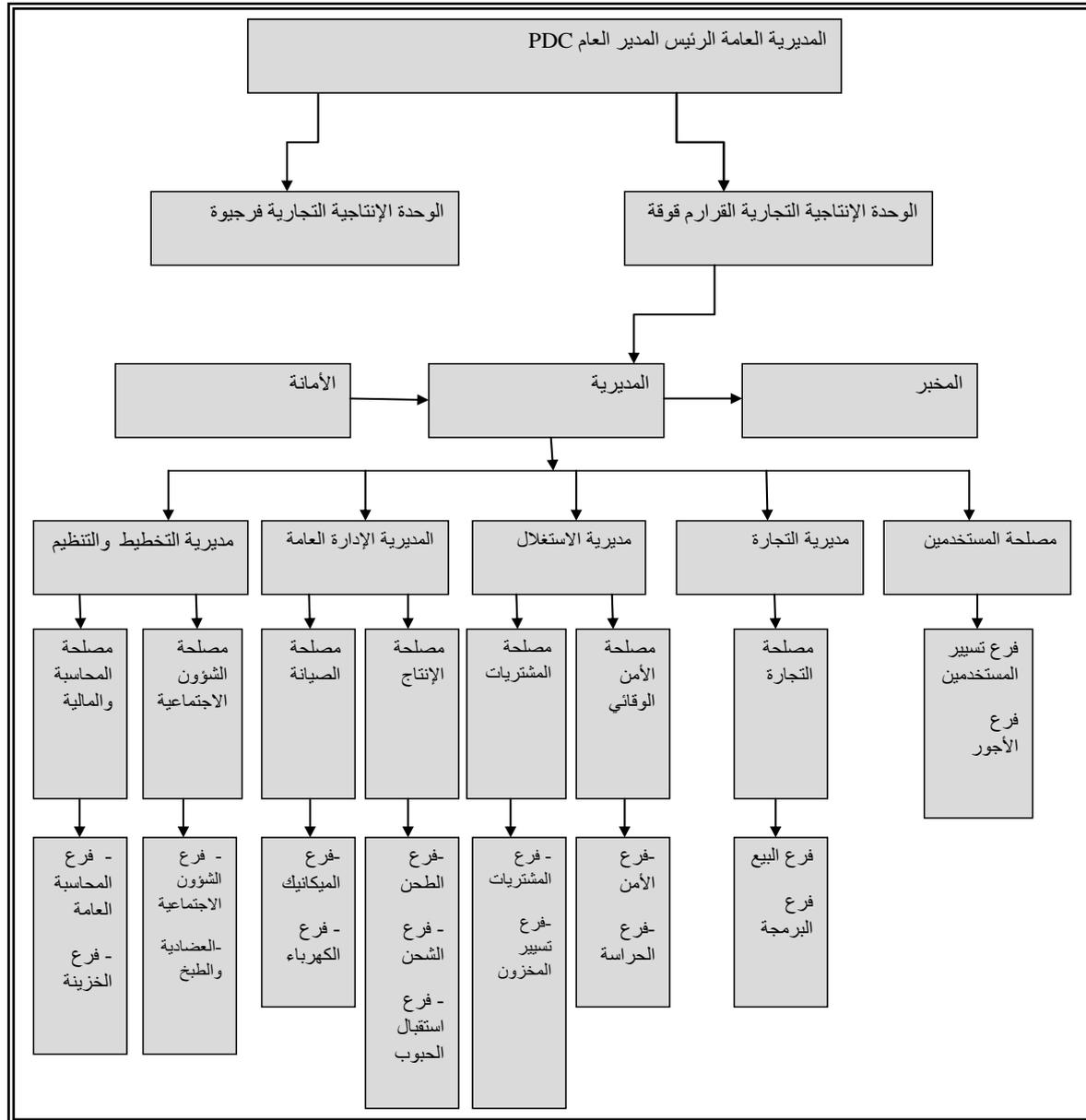
و كانت بداية التجربة (الاستغلال) في 1983/11/05.

أما الاستغلال الحقيقي كان في 1983/12/03.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة:

ويمكن توضيحه في الشكل التالي:

الشكل رقم: 01 الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

أولاً: حجم المؤسسة:

1. عدد العمال و الموظفين: بلغ عدد العمال والموظفين 120 موزعين على مختلف المصالح و هذا حتى سنة 2005 ثم تناقص عددهم في السنوات الأخيرة ليصل إلى 78 عامل سنة 2008 و هذا راجع إلى التقاعد النسبي و الذهاب الإداري للعمال خاصة في مصلحة الإنتاج حيث كان عددهم سنة 2004 هو 55 عامل ليصل سنة 2008 إلى 17 عامل.

2. رقم الأعمال السنوي: الذي بلغ 246517574.66 سنة 2010.

3. ربح المؤسسة: خلال سنة 2010 هو 276282980.39.

ثانياً: مهام مديرية المحاسبة و المالية:

بما أننا بصدد دراسة موضوع آليات (طرق) التمويل في المؤسسة الاقتصادية سنختص بالذكر أهم مصلحة تهتمنا في موضوعنا هي مصلحة المحاسبة و المالية.

1. مصلحة المحاسبة و المالية:

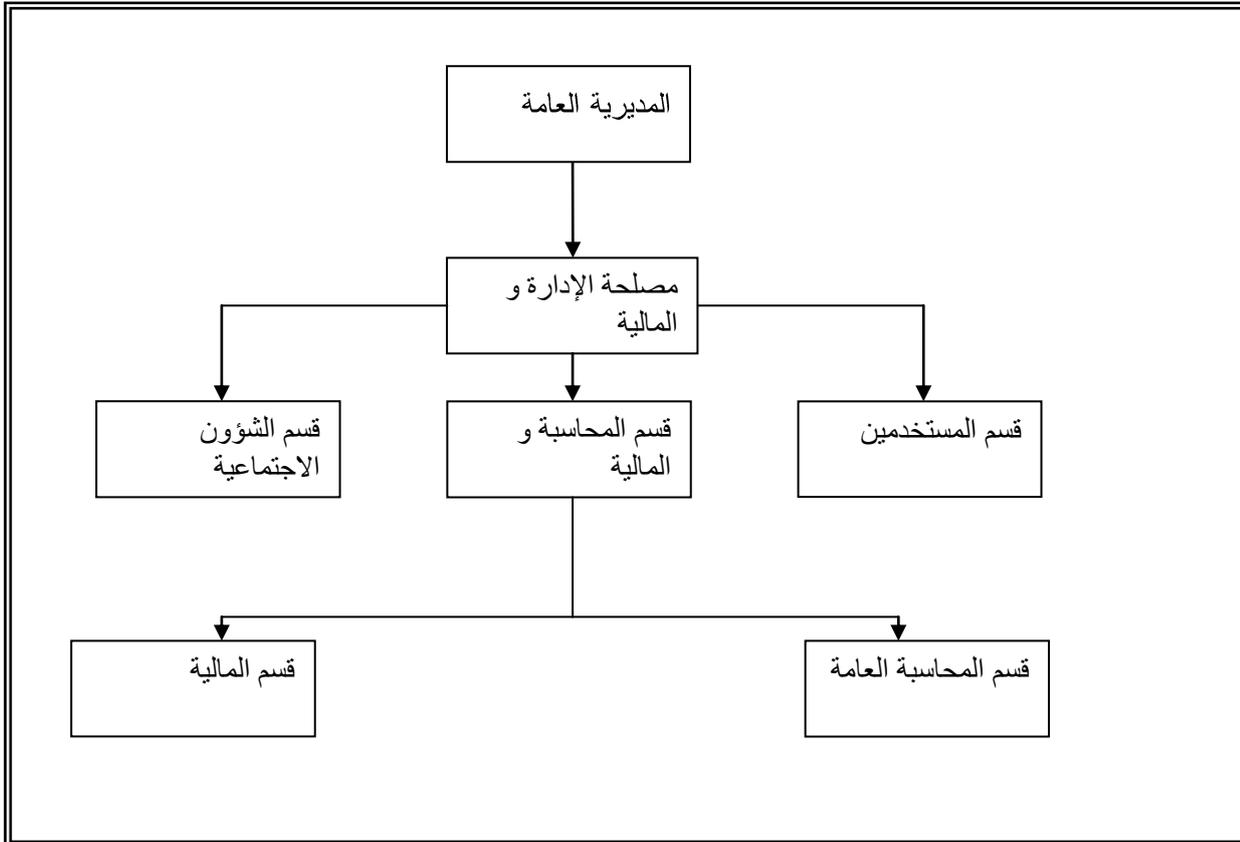
لقد ظهر هذا القسم منذ بداية الوحدة في العملية الإنتاجية حيث كان في البداية مصلحة مستقلة بذاتها تتكون من رئيس يشهر على مراقبة أعمال مسؤول المحاسبة العامة و مسؤول المالية، و قد دعمت هذه المصلحة في سنوات أخيرة بجهاز كومبيوتر سهل من عمليات التسجيل في مختلف الوثائق المحاسبية، و في سنة 2003-2004 تحولت مصلحة المحاسبة و المالية من مصلحتين أخرتين "المستخدمين - الشؤون الاجتماعية" إلى مصلحة تشملهم جميعاً هي "مصلحة الإدارة المالية"، و هذا في إطار السياسة التي تنتهجها الدولة نحو خصوصية المؤسسات الوطنية بإحالة العمال على تقاعد مسبق مقابل تعويض معين، حالياً المصلحة تخضع للرقابة المباشرة للمديرية العامة.

و تجدر الإشارة إلى أن قسم المحاسبة و المالية و نظراً لأهميته في العملية الاقتصادية أو بالأحرى الإنتاجية التجارية فقد أولت إدارة الوحدة اهتماماً كبيراً منذ الوهلة الأولى، حيث جهزت المصلحة جهزت المصلحة ككل بمختلف التجهيزات من مكاتب، ورق، كومبيوتر... و كذا خصتها بامتيازات إدارية و قانونية من أجل التدخل في حالة اكتشافها لعيوب أو إخطار في أي عملية تمر عليها بإضافة إلى ذلك فإن رعاية إدارة المؤسسة بفرع المحاسبة و المالية يتجلى بوضوح في الدورات التكوينية و التربصات التي يتلقاها عامل القسم بصفة دورية بغرض الرفع من مستوى الكفاءة التقنية و المهنية لعمال المصلحة تماشياً مع النظام الاقتصادي السائد و كذا آخر الدراسات و التقنيات الحديثة المتبعة في باقي دول العالم.

في الأخير نشير في تقريرنا هذا إلى أن قسم المحاسبة العامة و المالية بمطاحن بني هارون بالقرارم قووة تحتوي على كل الضروريات لتسهيل نشاط العمال الذي يبذلون بدورهم جهود جبارة من أجل سير العمل على أكمل وجه، و بالتالي إبراز حقيقة المركز المالي للوحدة حتى تعتمد عليه المديرية العامة في وضع مخططاتها المالية.

2. الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة و المالية:

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة و المالية.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

المبحث الثاني: تقييم أداء الوظيفة المالية بالمؤسسة محل الدراسة.

المطلب الأول: دراسة و تحليل الهيكل المالي: لدراسة الهيكل المالي للمؤسسة محل الدراسة نعتد على الميزانية المالية لجانب الأصول والميزانية المالية لجانب الخصوم.

أولاً: الميزانية المالية المفصلة:

### 1. جانب الأصول:

الجدول رقم: 01 الميزانية المالية جانب الأصول

رقم الحساب	الأصول	القيمة الحقيقية	المؤونات و الإهتلاكات	القيمة الصافية
2	الاستثمارات			
21	القيمة المعنوية			
22	الأراضي	11349816.51	-	11349816.51
24	تجهيزات الإنتاج	2617107512.52	252527612.55	91830799.97
25	تجهيزات اجتماعية	168635068.39	168635068.33	0.00
	الأصول الثابتة			
3	المخزونات			
31	مواد أولية	144761521.86	9511104.49	135250417.37
35	منتجات تامة الصنع	770965000	-	7709650.00
4	الذمم (الحقوق)			
41	Primes ind.parafiscales	199383467.57	-	199383467.57
42	مدينو الاستثمارات	900854365.50	-	900854365.50
43	مدينو المخزونات	30916.50	-	30916.50
44	حقوق على شركاء والشركات حليفة	114464.6	-	114464.6
45	تسبيقات على الحساب	42241.87	-	42241.87
46	تسبيقات الاستغلال	86371229.32	-	86371229.32
47	حقوق على الزبائن	1937789222.16	87211410.64	106567511.52
48	أموال جاهزة	292683869.29	-	292683869.29
40	حسابات الخصوم المدنية	64880000	-	64880000
	الأصول المتداولة			
	مجموع الأصول			1729656933.62
				1832837550.10

المصدر : مصلحة المحاسبة و المالية للمؤسسة.

## 2. جانب الخصوم:

الجدول رقم 02: الميزانية جانب الصوم.

المبالغ	الخصوم	رقم الحساب
	الأموال الخاصة	01
600000000.00	رأي مال الشركة	10
781844669.66	احتياطات	13
56257748.44-	نتائج رهن التخصص	18
925586921.22	الأموال الدائمة	
-	الديون	05
182002603.73	TAXES RED.OAIC	51
1512312.87	ديون الاستثمارات	52
27809927.74	ديون المخزونات	53
3436.507.12	محجوزات لدى الغير	54
48919610.51	ديون اتجاه الشركاء والشركة	55
119658649.12	ديون الاستغلال	56
198071.38	تسبيقات تجارية	57
-	ديون مالية	58
823809682.47	ديون قصيرة الأجل	
83440946.41	نتيجة السنة المالية	88
1832837550.1	مجموع الخصوم	

المصدر: مصلحة المحاسبة و المالية للمؤسسة

ثانيا: الميزانية المالية المختصرة:  
الجدول رقم 3: الميزانية المالية المختصرة

رقم الحساب	الأصول	المبالغ	رقم الحساب	الخصوم	المبالغ
	الأصول الثابتة	103180616.48		الأموال الدائمة	925586921.22
	الأصول المتداولة	1729656933.62		نتيجة الدورة المائية	834409946.41
	قيم الاستغلال	142960067.37		ديون قصيرة الأجل	823806982.47
	قيم متداولة	1586696866.25			
	المجموع	1832837550.10		المجموع	1832837550.10

المصدر: مصلحة المحاسبة و المالية للمؤسسة

ثالثا: تحليل الهيكل المالي للمؤسسة:

الجدول رقم 04: تحليل الهيكل المالي للمؤسسة.

النسبة	المبالغ	الخصوم	النسبة	المبالغ	الأصل
%55.05	1009027868.73	الأموال الدائمة	%15.63	103180616.48	الأصول الثابتة
			%94.37	1729656933.62	الأصول المتداولة
			%7.8	1429600667.37	قيم الاستغلال
%44.95	823809682.47	ديون قصيرة	%68.57	1586696866.25	قيم متداولة
%100	1832837550.10	المجموع	%100	1832837550.10	المجموع

المصدر: مصلحة المحاسبة و المالية للمؤسسة.

### المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي:

لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي نقوم بحساب كل من حساب

رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة.

أولاً: رأس مال العامل: يمكن حسابه بطريقتين

الطريقة الأولى: من أعلى الميزانية:

$$\text{رأس مال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

الطريقة الثانية: من أسفل الميزانية:

$$\text{رأس مال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة}$$

الجدول رقم 05: رأس مال العامل

النسبة	المبلغ	البيان
55.05%	1009027868.73	الأموال الدائمة
5.63%	103180616.48	الأصول الثابتة
49.42%	905847251.6	رأس مال العامل
94.37%	1729656933.62	الأصول المتداولة
44.95%	823809682.47	ديون قصيرة الأجل
49.42%	905847251.3	رأس مال العامل

من أعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول رقم 05 نلاحظ أن المؤسسة حققت رأس مال عامل موجب أي تمكنت من

تمويل كافة أصولها بالأموال الدائمة، وحققت توازن مالي أي أنها قادرة على مجابهة كل الديون قصيرة الأجل أي عن طريق الأصول المتداولة.

ثانيا: احتياجات رأس مال العامل:

احتياجات رأس مال العامل = (الأصول المتداولة - النقديات) - (ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية)

الجدول رقم 06: احتياجات رأس المال العامل

المبلغ	البيان
1729656933.62	أصول متداولة
292683869.29	النقديات
1436973064.33	النتيجة الأولى
825809682.47	ديون قصيرة الأجل
-	سلفات مصرفية
823809682.47	النتيجة الثانية
613163381.86	احتياجات رأس مال العامل = النتيجة الأولى - النتيجة الثانية

من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ من خلال جدول رقم 06 أن الاحتياجات من رأس المال العامل موجبة مما يدل على أن الاحتياجات الدورية أكبر من المورد الدوري و هذا يعني أن المؤسسة تحتاج إلى موارد إضافية لتمويل دورة الاستغلال.

ثالثا: الخزينة:

الطريقة الأولى:

الخبزينة = رأس مال العامل - احتياجات رأس المال العامل

الطريقة الثانية:

الخبزينة = قيم جاهزة - سلفات مصرفية

الجدول رقم 07: الخزينة

المبلغ	البيان
905847251.6	- رأس مال عامل
613163381.86	- احتياجات رأس مال عامل
292683869.29	الخزينة
292683869.29	- قيم جاهزة
-	- سلفات مصرفية
292683869.29	الخزينة

من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال دراستنا لخزينة المؤسسة و التي تعبر عن الأموال التي تكون في حوزت المؤسسة لمدة دورة الاستغلال نلاحظ من خلال الجدول إنها موجبة و هذا راجع إلى احتياجات رأس مال العامل اقل من رأس مال و هذا يعني للمؤسسة هامش أمان بالرغم من إن احتياجات رأس المال العامل موجب و كبيرة إذن المؤسسة تحقق هيكل مالي متوازن.

### المطلب الثالث: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام النسب المالية:

لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة نقوم بحساب نسب السيولة، نسب النشاط، نسب الديونية.

أولاً: نسب السيولة:

1.نسبة السيولة العامة:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

الجدول رقم: 08 نسبة السيولة العامة

المبالغ	البيان
172965933.62	أصول متداولة
823809682.47	ديون قصيرة الأجل
2.1	نسبة سيولة

من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول رقم 08 نلاحظ أن نسبة السيولة العامة مرتفعة و هي أكبر من الواحد و هذا ما يعبر عنه رأس المال العامل الذي وجدناه موجب، و إذا نظرنا إلى هذه النتيجة (2.1) نجد أن الأصول المتداولة تغطي ضعف الديون قصيرة الأجل و هذا يعني أنها قادرة على تغطية ديونها.

2.نسبة السيولة المنخفضة:

$$\text{نسبة السيولة المنخفضة(السريعة)} = \frac{\text{الأصول المتداولة - قيم الاستغلال}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

الجدول رقم 09: نسبة السيولة المنخفضة

المبالغ	البيان
1729656933.62	أصول متداولة (1)
142960067037	قيم الاستغلال (2)
1586696866.25	(1) - (2)
823809682.47	ديون قصيرة الأجل
1.29	نسبة السيولة المنخفضة

من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

إن نسبة السيولة العامة مؤشر غير دقيق لقياس سيولة المؤسسة الفعلية و لهذا تلجأ المؤسسة لحساب بنسبة السيولة السريعة لمعرفة قدرة المؤسسة على السداد بالقيمة المحققة و الجاهزة دون اللجوء إلى المخزون باعتباره اقل سيولة و على العموم فإن هذه النسبة (1.29) ترجمت قدرة و كفاءة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل.

### 3.نسبة السيولة الفورية:

تقيس لنا هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونه قصيرة الأجل

$$\text{نسبة السيولة الفورية (الجاهزة)} = \frac{\text{قيم جاهزة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

الجدول رقم 10:نسبة السيولة الفورية

المبالغ	البيان
292683869.29	قيم جاهزة
823809682.47	ديون قصيرة الأجل
0.35	نسبة السيولة الجاهزة

من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

بسبب صعوبة تحول بعض العملاء إلى نقدية تقوم بحساب نسبة السيولة الجاهزة لمعرفة مدى اعتماد المؤسسة على الأموال الجاهزة لتسديد التزاماتها القصيرة الأجل، حيث بلغت نسبة تغطية القيم الجاهزة للديون القصيرة الأجل و هذا في سنة 2010 يقدر بحوالي 35 % و هي وضعية غير جيدة للمؤسسة.

ثانيا: نسبة التمويل:

1.نسبة التمويل الدائم: تقيس لنا هذه النسبة مدى قدرة الأموال الدائمة على تمويل الاستثمارات

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الاموال الدائمة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

الجدول رقم 11: نسبة التمويل الدائم

المبلغ	البيان
100.9027868.73	الأموال الدائمة
1832837550.10	مجموع الأصول
0.55	نسبة التمويل الدائم

من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 11 أن الأموال الدائمة تساهم في تمويل أصول المؤسسة بنسبة 55% و بالتالي فهذه النسبة تخدم مصلحة المؤسسة.

2. نسبة الاستقلالية المالية:

$$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{نسبة الاستقلالية المالية}$$

الجدول رقم 12 : نسبة الاستقلالية المالية:

المبالغ	البيان
100.9027868.73	الأموال الخاصة
1832837550.10	مجموع الأصول
0.55	نسبة الاستقلالية المالية

هذه النسبة تساوي نسبة التمويل الدائم لان المؤسسة لا تتعامل بالديون طويلة الأجل.

2.نسبة المديونية قصيرة الأجل:

$$\frac{\text{ديون قصيرة الأجل}}{\text{مجموع الخصوم}} = \text{نسبة المديونية قصيرة الأجل}$$

الجدول رقم 13: نسبة المديونية قصيرة الأجل

المبالغ	البيان
823809682.47	ديون قصيرة الأجل
1832837550.10	مجموع الخصوم
0.45	نسبة المديونية قصيرة الأجل

تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل أصولها فمن خلال الجدول رقم -

13- نجد أن نسبة الديون قصيرة الأجل بلغت 45%

## 4. نسبة قابلية التسديد:

$$\text{نسبة قابلية التسديد} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

الجدول رقم 14: نسبة قابلية التسديد

المبالغ	البيان
823809682.47	مجموع الديون
1832837550.10	مجموع الأصول
0.45	نسبة قابلية التسديد

تعتمد هذه النسبة على مقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها لقياس مدى ضمان أموال مقترضة لاسترجاعها.

ثالثاً: نسب المردودية:

1. نسبة المردودية الاقتصادية:

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

الجدول رقم 15: نسبة المردودية الاقتصادية

المبالغ	البيان
834409646.41	النتيجة الصافية
1832837550.10	مجموع الأصول
0.04	نسبة المردودية الاقتصادية

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المردودية الاقتصادية مرتفعة و هذا يعني أن فعالية و مردودية الموجودات الموضوعة تحت تصرف المؤسسة في ارتفاع.

## 2.نسبة المردودية المالية:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

الجدول رقم 16: نسبة المردودية المالية

المبالغ	البيان
834409646.41	النتيجة الصافية
1009027868.73	الأموال الخاصة
0.82	نسبة المردودية المالية

هذه النسبة تقيس مدى مساهمة الأموال الخاصة في تحقيق النتيجة حيث نلاحظ أن المردودية المالية بلغت 82% و هي مرتفعة.

المبحث الثالث: مصادر التمويل في المؤسسة محل الدراسة:  
المطلب الأول: مصادر التمويل الداخلية للمؤسسة:

جدول رقم 17: مصادر التمويل الداخلية للمؤسسة

رقم الحساب	شكل التمويل	المبالغ
10	رأس مال الشركة	60000000000
12	علاوة المساهمة	-
13	احتياطات	781844669.66
14	إعانات الاستثمار	-
15	فرق إعادة التقدير	-
16	أموال خاصة أخرى	-
17	حسابات ما بين الوحدات	-
18	نتائج رهن التخصيص	56257748.44
19	مؤونة الخسائر وتكاليف	-
88	نتيجة الدورة المالية	83440946.41
29	إهلاك الاستثمارات	2693911780.94
39	مؤونة تدني قيمة مخزون	9511104.49
49	مؤونة تدني قيمة العملاء	87211410.64
	المجموع التمويل الداخلي	23712177660.58

من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

حساب الفائض النقدي = نتيجة الدورة + الإهلاكات و المؤونات - الضرائب

الجدول رقم 18: حساب الفائض النقدي

المبالغ	البيان
834409646.41	النتيجة الإجمالية
26.93911780.94	الإهلاكات
96722575.13	المؤونات
2874075242	الفائض النقدي الإجمالي
-	الضريبة (1)
2874075242	الفائض النقدي الصافي

لم تفرض ضريبة على الأرباح خلال سنة 2010 لأن هذه الأرباح توجه لتغطية

الخسارة المحققة سنة 2009

إن الإهلاكات من الناحية المحاسبية تعتبر مصاريف، و لهذا من شأنها أن تؤثر على النتيجة

بالانخفاض كلما ارتفعت قيمتها من الناحية الفعلية "الإهلاكات مصدر من مصادر التمويل الداخلي".

## المطلب الثاني: المطلب الثاني: مصادر التمويل الخارجية:

## 1. مصادر التمويل قصير الأجل:

جدول رقم 19: مصادر التمويل قصير الأجل

المبالغ	شكل التمويل	رقم الحساب
1820023.73	حسابات الأموال الدائمة	50
151.232.87	ديون الاستثمارات	52
27809927.74	ديون المخزونات	53
3436507.12	محجوزات لدى الغير	54
48.9191910.51	ديون تجاه الشركاء والشركة	55
119658649.12	ديون الاستغلال	56
198071.38	تسبيقات تجارية	57
-	ديون مالية	58
82.3809682.47	المجموع	/

من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

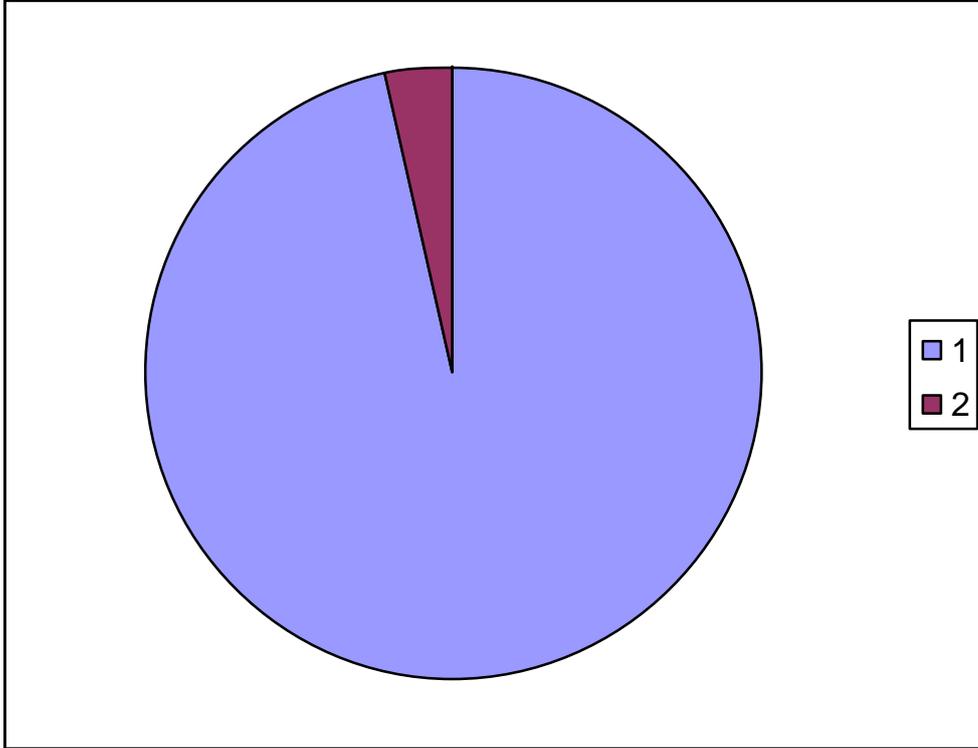
نلاحظ أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على ديون الاستغلال في التمويل القصير الأجل

## 2. مصادر التمويل المتوسطة و الطويلة

المؤسسة لا تعتمد على الديون الطويلة الأجل و المتوسطة في تمويل احتياجاتها.

## 3. التمثيل البياني للتمويل الداخلي والخارجي للمؤسسة محل الدراسة:

الشكل رقم 03: التمويل الداخلي والخارجي للمؤسسة.



1. التمويل الداخلي 97%.

2. التمويل الخارجي 3%.

يمكن القول بأن المؤسسة تعتمد تقريبا بشكل كلي على التمويل الداخلي الذي يمثل 97%.

## خلاصة الفصل:

رغم أن المؤسسة تتمتع بمرادودية جيدة لكننا نلاحظ أنها تحتاج إلى موارد إضافية لتمويل دورة الاستغلال وقد يعود السبب إلى عدم التنوع في تمويلها الخارجي. كما نلاحظ أن الأموال الدائمة تساهم في تمويل أصول المؤسسة بنسبة معتبرة و بالتالي فهذه النسبة تخدم مصلحة المؤسسة من ناحية الاستقلالية المالية أما فيما يخص مصادر التمويل الخارجية فالمؤسسة تعتمد بشكل كلي على مصادر التمويل قصيرة الأجل وهذا راجع إلى انعدام مصادر التمويل الطويلة الأجل .

الختامة

### الخاتمة:

في نهاية هذا البحث وضمن هذه الخاتمة سنتطرق إلى:

– أهم النتائج التي توصلنا إليها كخلاصة لدراسة إشكالية مصادر تمويل المؤسسة الاقتصادية للتأكد من صحة الفرضيات المقترحة في المقدمة.

– محاولة تقديم توصيات يمكن العمل بها و الاستفادة منها.

### أولاً: نتائج الفصول النظرية للبحث:

لقد توصلنا من خلال بحثنا إلى العديد من النتائج وفق سياق معرفي و منهجي مترابط مع الإشكالية محل الدراسة، تلك النتائج نقدمها بشكل نتأكد معه من مدى صحة الفرضيات المقدمة سابقاً.

#### 1. بالنسبة للفرضية الأولى:

في الفصل الأول تطرقنا إلى المؤسسة وتمويلها لاختبار صحة الفرضية الأولى والتي كان مفادها " يقصد بالتمويل يقصد بالتمويل الحصول على الموارد المالية من مختلف المصادر سواء كانت دائمة أو مؤقتة بهدف تمويل نشاط المؤسسة الاقتصادية واستمرارها، أما أهمية التمويل فتكمن في ضمان بقاء المؤسسة من خلال تخفيضها للتكاليف" ولقد توصلنا إلى النتائج التالية:

1.1 المؤسسة الاقتصادية هي الوحدة التي يجمع فيها وتتسق العناصر البشرية والمادية اللازمة للنشاط الاقتصادي.

2.1 يقصد بالتمويل الحصول على الموارد المالية من مختلف المصادر سواء كانت دائمة أو مؤقتة بهدف تمويل نشاط المؤسسة الاقتصادية،

3.1 تكمن أهميه التمويل في توفير رؤوس الأموال اللازمة من أجل ضمان بقاء المؤسسة الاقتصادية.

تؤكد النتائج السابقة على خصوصية و أهمية التمويل في المؤسسة الاقتصادية لاسيما في تمويل احتياجاتها المختلفة وتطوير نشاطاتها، وبالتالي فالتمويل يمكن المؤسسة من مواجهة التزاماتها المختلفة مما يضمن لها البقاء والاستمرار، وهذا ماثبت صحة الفرضية الأولى.

#### 2. بالنسبة للفرضية الثانية:

لقد عالجنا في الفصل الثاني أهم المصادر التي تلجأ إليها المؤسسة لاختيار صحة الفرضية الثالثة و التي كان مفادها " تعتمد المؤسسة الاقتصادية في تمويل احتياجاتها على مصادر داخلية تتمثل في الأرباح المحتجزة، الاهتلاكات، المؤونات، والاحتياطات وأخرى خارجية تتمثل في البنوك والأسواق المالية ولقد توصلنا إلى النتيجة التالية:

1.2 تتمثل مصادر التمويل من مصادر داخلية تتكون من: "الأرباح المحتجزة، الإهتلاكات، الاحتياطات، المؤونات" وأخرى خارجية تتكون من " البنوك، الأسواق المالية الائتمان التجاري بالإضافة إلى تمويل مستحدث ألا و هو التمويل عن طريق الاستئجار".

2.2. تسعى المؤسسة دوما للحصول على مصادر التمويل التي تضمن لها تخفيض التكاليف و زيادة نسبة الربحية.

\_ من خلال النتائج السابقة نستنتج صحة الفرضية الثانية.

**ثانيا: النتائج التطبيقية للبحث:**

**3. بالنسبة للفرضية الثالثة:**

في آخر فصل ضمن هذا البحث عالجنا تقييم واقع مصادر التمويل في المؤسسة محل الدراسة لاختبار الفرضية التي كان مفادها "تعتمد المؤسسة محل الدراسة على التمويل الداخلي بالدرجة الأولى المتمثل في رأس المال الخاص " ولقد توصلنا إلى النتائج التالية:

1.3. تعتمد مؤسسة سميد فرع مطاحن بني هارون في تمويل أصولها المتداولة من مصادر خارجية تتمثل في القروض قصيرة الأجل و موردو الخدمات.

2.3. تعتمد مؤسسة سميد فرع مطاحن بني هارون في تمويل أصولها الثابتة من مصادر داخلية " رأس المال الخاص "

من خلال النتائج السابقة نثبت صحة الفرضية الثالثة.

**ثالثا: التوصيات:**

من خلال ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي تساعد المؤسسة محل الدراسة في اختيار التمويل الأمثل لتحقيق أهدافها المسطرة:

- يجب على المؤسسة إعطاء الجانب المالي أهميته اللازمة والبحث عن أخصائيين في هذا المجال للقيام بدراسات أعمق مما تقوم به الآن.

- عدم المبالغة في تمويل أصولها الثابتة من رأس المال الخاص فقط بل يجب الأخذ بعين الاعتبار المصادر الخارجية المتمثلة في القروض الطويلة الأجل.

- الاهتمام أكثر بالتمويل الذاتي في تمويل الأصول المتداولة الذي يقلل من مديونية المؤسسة .

- اعتماد أساليب حديثة تتناسب مع التحولات الاقتصادية نحو اقتصاد السوق.

**رابعا: آفاق البحث:**

بحكم أن الموضوع الذي تناولناه واسع ومتشعب ليس من السهل الاحاطة به من كل الجوانب لهذا نرى إمكانية مواصلة البحث في جوانب أخرى ذات صلة بالموضوع تحتاج إلى دراسة أكثر تفصيلا وعمقا ولهذا يمكن اقتراح بعض المواضيع التي من شأنها أن تكمل هذه الدراسة من بينها:

\_ تكلفة التمويل و اختيار هيكله في المؤسسة الاقتصادية .

\_ التمويل عن طريق الاستئجار .

\_ سياسات التمويل التمويل في المؤسسات الاقتصادية.

أخيرا و في نهاية هذا البحث نقول: هذا اجتهاد بشري، وجهد إنساني يلزمه النقص، ويحتاج إلى التصويب و الإحسان فإن أصبنا فمن الله وحده، وإن أخطأنا فمن أنفسنا و من الشيطان.

# المراجع

قائمة المراجع:

أ- الكتب :

1. إبراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 1999.
2. أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر و التوزيع.
3. أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي و الدولي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر و التوزيع، القاهرة. 2009.
4. رابح خوني، رقية صافي، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، ط1، إتراك للطباعة و النشر، مصر 2008.
5. سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار، التمويل، التحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة و النشر و التوزيع، جامعة الإسكندرية 1986.
6. شقري نوري موسى و آخرون، المؤسسات المالية المحلية و الدولية، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن.
7. عبد الغفار حنفي، أساسيات الإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع، الإسكندرية.
8. عدنان تايه النعيمي، و آخرون، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان 2008.
9. العربي دخموش، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2001.
10. علي عباس، الإدارة المالية، إتراف للنشر و التوزيع، 2008.
11. عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية 2008، بن عكنون، الجزائر.
12. ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر.

ب - الأطروحات و الرسائل :

1. درحمون هلال، المحاسبة التحليلية نظام معلومات للتسيير و مساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتورة، غير منشورة، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2004
2. مليكة زغيب، أدوات التحليل المالي للمؤسسة العمومية الصناعية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة.

ج المذكرات :

1. بوسفط مولود، بوزنون سمية، مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية و تقييمها في المؤسسة الإنتاجية، مذكرة ليسانس غير منشورة، جامعة جيجل، 2008.
2. بوصبيعة صبرينة، و آخرون، مصادر تمويل المؤسسة الاقتصادية و آفاقها الاستثمارية، مذكرة ليسانس، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة.

3. بوقلقال عدنان، عبد الرحمن علي، التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، شهادة ليسانس غير منشورة، المركز الجامعي يحي فارس، المدينة، 2008.
4. شيخ التهامي حمزة وآخرون، إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية، مذكرة ليسانس، غير منشورة المركز الجامعي يحي فارس المدينة 2008.
5. عاطف الوجهاني و آخرون، الوظيفة المالية و مصادر تمويل الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية. مذكرة لنيل شهادة ليسانس. غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة.
6. علي عيشاوي، أحمد سلامي، قرار التمويل القصير الأجل. مذكرة لنيل شهادة ليسانس، غير منشورة. جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006.
7. فتحي خذرية و آخرون، مصادر تمويل المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ليسانس، غير منشورة، المركز الجامعي يحي فارس المدينة ، 2007.

### ت – المقالات

1. قورين حاج قويدر، مفهوم و أهمية التمويل ، متاح على: <http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=33544> ، يوم 14 مارس 2011
2. مصادر التمويل وتكاليفه، متاح على: <http://mouhasaba.3oloum.org/t76-topic> يوم 01 مارس 2011.

الملاحق

B I L A N P A S S I F < 2010 >

: 431281 GROUPE SMIDE  
 IE : U.F.C. GRAREM  
 : MOULINS BENI-HAROUN  
 : GRAREM

ETABLI LE : 27/03/  
 EXERCICE : 2010  
 ARRETEE AU : 31.12.2010  
 TABLEAU N° : 01-B

DESCRIPTION DES COMPTES	MONTANT NET	TOTAL PARTIEL
INDS PROPRES		
PORT DE L ETAT		
INE D APPORT		
SERVES LEGALES		
BV.EQUIP.NON PLANIFIEE		
ART.RFEVAL.INVEST		
MPTE TRANSITION		
AISON INTER-UNITES	181915994.29	
SULT.INSTANCE AFFECTAT		
OV.PERTES PROBABLES	2753414.73	
<b>T O T A L - 1 -</b>	<b>184669409.02</b>	<b>184669409.02</b>
TTES		
XES-REDEVANCES OATC	4413316.45	
MPRUNTS OBLIGATOIRES	1799798.00	
S LOC. MAT. PREN. CEEA	6921317.28	
ANTIEMES A PAYER	963252.00	
TTES EVERS SOCIETE APP	69259178.03	
TTES D'EXPLOITATION	3622606.36	
NET ACOMPTE RECU CLIENT		
MPRUNTS A MOINS 1 AN		
MPTE CREDITEUR PASSIF		
<b>T O T A L - 5 -</b>	<b>86979468.12</b>	<b>86979468.12</b>
ULTAT EXERCICE (BENEFICE)	11305282.94	11305282.94
GENERAL PASSIF	282954160.08	282954160.08

U.P.C. GRAREM  
 MOULINS BENI-HARDOUN  
 GRAREM

EXERCICE : 2010  
 ARRÊTÉE AU : 31.12.2010  
 TABLEAU N° : 01-A

INTITULATION DES COMPTES	MONTANT BRUT	AMORT/PROVIS	MONTANT NET	TOTAL PARTIEL
INVESTISSEMENT				
INT. REL. AU PACT. SOCIALI				
MOB. COMMERCE				
MACHIN. UNITES IND	179026666.65		179026666.65	
MAT. INDUSTRIELS	860661079.19	651098117.12	9260262.07	
INVESTISSEMENT PERSONNEL	108965457.61	108965323.61	134.00	
MAT. ETUDES				
MAT. DE 1ER ETABLISSEMENT				
<b>TOTAL - 2 -</b>	<b>1148653503.45</b>	<b>960363440.73</b>	<b>188290062.72</b>	<b>188290062.72</b>
STOCKS				
STOCKS SONAREM				
MATIERES ET FOURNITURE	17342901.50	3123805.02	14219096.48	
PRODUITS SEMI OUVRÉS				
PRODUIT FINI	869400.00		869400.00	
DECHETS ET REBUS				
STOCK EXT. NSES SONAREM				
<b>TOTAL - 3 -</b>	<b>18212301.50</b>	<b>3123805.02</b>	<b>15088496.48</b>	<b>15088496.48</b>
CRÉANCES				
CRÉANCES INDEMNITES D'ACC.	12966517.99		12966517.99	
CRÉANCES PARTICIPATION	894365.50		894365.50	
CRÉANCES FNS LOCAUX	5008.00		5008.00	
CRÉANCES SOCIÉTÉS (APPORTS)				
CRÉANCES POUR COMPTE	11910.98		11910.98	
CRÉANCES D'EXPLOITATION	2605000.00		2605000.00	
CRÉANCES SUR CLIENTS	49912156.01	22774045.70	27138110.31	
CRÉANCES RECETTE CENTRES ET	35954688.10		35954688.10	
COMPTES DÉBITEUR D'ACTIF				
<b>TOTAL - 4 -</b>	<b>102349646.58</b>	<b>22774045.70</b>	<b>79575600.88</b>	<b>79575600.88</b>
<b>GENERAL ACTIF</b>	<b>1269215451.53</b>	<b>986261291.45</b>	<b>282954160.08</b>	<b>282954160.08</b>

431281 GROUPE SMIDE  
 U.F.C. GRAREM  
 MOULINS BENI-HAROUN

ETABLI LE : 2  
 EXERCICE : 2010  
 ARRETEE AU : 31.1

TE	DESIGNATION	DEBIT	CREDIT
	VENTES MARCHANDISES		
	MARCHANDISES CONSOMMEES		
	MARGE BRUT	0.00	
	MARGE BRUT	0.00	
	CESSIONS INTER-UNITES	24595000.00	
	PRODUCTION VENDUE		230575240.
	PRODUCTION STOCKEE	3337200.00	
	PRODUC ENTRP P ELLE MEME		
	PRESTATIONS FOURNIES		13170927.
	TRANSF CHARGE PRODUCTION		
	MATIERES ET FOUNIT CONSOM	151756386.46	
	SERVICES	2616719.38	
	VALEUR AJOUTEE		61440861.
	VALEUR AJOUTEE		61440861.
	PRIMES ET INDEMNITES DAIC		814728.
	PRODUITS DIVERS		409606.
	TRANSF CHARGE EXPLOIT		972561.
	FRAIS DE PERSONNEL	42757998.98	
	IMPOTS ET TAXES	1671975.22	
	FRAIS FINANCIERS	108811.25	
	FRAIS DIVERS	1597572.65	
	TAXES ET REDEVANCES DAIC		
	DOTATIONS AUX AMORTISSEM	4105336.74	
	RESULTAT D'EXPLOITATION		13396063.
	PRODUIT HORS EXPLOITATION		28148876.
	CHARGES HORS EXPLOITATION	30239656.68	
	RESULTAT HORS EXPLOITATION	2090780.53	
	RESULTAT D'EXPLOITATION		13396063.
	RESULTAT HORS EXPLOITATION	2090780.53	
	RESULTAT BRUT EXERCICE		11305282.
	RESUL BRUT EXERCICE	0.00	
	RESULTAT DE L'EXERCICE		11305282.